

الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية

# قضية تطبيق الشريعة

## مساجلات منهجية وفكرية في قلب الثورات العربية

إعداد

أ.د. / صلاح الصاوي

رئيس الجامعة الدولية

وأمين عام مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

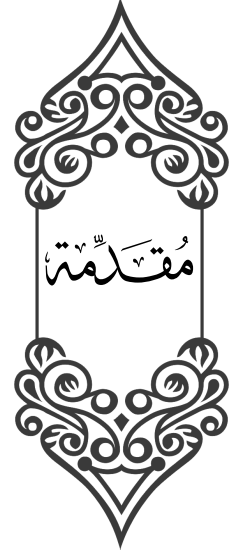
حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م  
رقم الإيداع  
٢٠١١/





بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ  
شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ  
يُضِلِّهِ، فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،  
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. أما بعد...

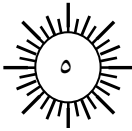


فإن الله - تعالى - قد أخذ الموثق على أهل العلم بالبيان وعدم  
الكتمان؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لُبَيِّنْتُهُ  
لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وتوعدهم على كتمان الحق بلعنته ولعنة اللاعنين من عباده  
ومخلوقاته، وبإعراضه عنهم يوم القيامة؛ فلا يكلمهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم.  
قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا  
أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ  
عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي  
الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَئِكَ  
أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩ - ١٦٠].

يقول ابن كثير رحمه الله: «هذا وعيد شديد لمن كتم ما جاءت به الرسل من  
الدلالات البينة على المقاصد الصحيحة والهدى النافع للقلوب من بعد ما بينه الله -



تعالى - لعباده في كتبه التي أنزلها على رسله، قال أبو العالية: نزلت في أهل الكتاب كتموا صفة محمد، ثم أخبر أنهم يلعنهم كل شيء على صنيعهم ذلك؛ فكما أن العالم يستغفر له كل شيء حتى الحوت في الماء، والطير في الهواء، فهؤلاء بخلاف العلماء، فيلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون، وقد ورد في الحديث المسند من طرائق يشد بعضها بعضاً عن أبي هريرة وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «من سئل عن علم فكتمه أُجِمَ يوم القيامة بلجام من نار»<sup>(١)</sup>.

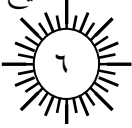
فلا ملجأ إذن ولا نجاة لأهل العلم إلا بالبيان والصدع بكلمة الحق وإقامة الحجة بها على الكافة، وإبراء الذمة بنصح الأمة وحكاماً ومحكومين؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُخِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحِذًا﴾<sup>(٢)</sup> إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَةً وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴿[الجن: ٢٢ - ٢٣]. وأن دون التفريط في ذلك لعنة اللاعنين وإعراض رب العالمين وشقاء موصولاً في الدنيا والآخرة.

ومن ناحية أخرى، فقد حملت إلينا أوثق دواوين السنة المطهرة قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة! قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»<sup>(٣)</sup>.

فقد جعل عماد الدين وقوامه النصيحة، والنصيحة كلمة جامعة، معناها: حيازة الحظ للمنصوح له، وهي من وجيز الأسماء ومختصر الكلام، ولا تعرف العرب في لغتها كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة، والمقصود بأئمة المسلمين في هذا

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٢٠٠.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/ ٣٨ - ٣٩.

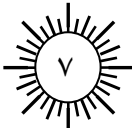


الحديث: الخلفاء وغيرهم ممن يقوم بأمر المسلمين من أصحاب الولايات، فهذا هو المشهور في بيان المراد بأئمة المسلمين في هذا الحديث، كما حكاه النووي والخطابي وغيرهم من أهل العلم، فكل من ولي أمرًا من أمور المسلمين -صغر هذا الأمر أو كبر- فهو داخل في مدلول هذه الكلمة.

ومن النصيحة لهم: إعلامهم بما غفلوا عنه من الحق، وتذكيرهم به، وإعانتهم عليه، وطاعتهم فيه.

أما النصيحة للعامة فتتمثل في إرشادهم لمصالحهم في آخرتهم وديارهم وكف الأذى عنهم، وذلك بأعلامهم بما جهلوه من أمر دينهم وإعانتهم عليه إما بالقول أو الفعل وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر والذب عن أموالهم وأعراضهم، وتنشيط همهم إلى الطاعات، وستر عوراتهم وسد خللاتهم ودفع المضار عنهم وجلب المنافع لهم، وأن يجب لهم ما يجب لنفسه من الخير ويكره لهم ما يكره لنفسه من المكروه... إلخ.

وتتفاوت النصيحة بحسب موضوعها والآثار التي تترتب عليها، فالنصيحة في الحث على أداء واجب، أو ترك محرم ليست كالنصيحة في الحث على فعل مندوب، أو ترك مكروه، والنصيحة في الزجر عن التلبس بعمل من أعمال الشرك ليست كالنصيحة في الزجر عما سوى ذلك من المحرمات والمكروهات، ونصيحة أولي الأمر الذين تنعكس استقامتهم على أمر الله بالبركة على ما لا يحصى من الرعية، ليست كنصيحة الفرد الواحد، أو العدد القليل الذين تنعكس آثار النصيحة عليهم وحدهم من دون الناس أجمعين.



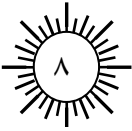
من هذا كله نخلص إلى بيان المقصود الأصلي بهذه الرسالة، وهو التوجه بالنصيحة الواجبة إلى السادة الفضلاء أعضاء المجالس النيابية في الأمة الإسلامية، وإلى من وراءهم من عامة المسلمين ممن يمنحونهم الثقة، ويبدلون لهم الولاء، ويختارونهم ليكونوا ممثلين لهم، ووكلاء عنهم في هذه المجالس التشريعية.

وخطورة موضوع هذه النصيحة أنه لا يتعلق بأمر جزئي من فروع هذه الشريعة كالحث على أداء واجب أو مندوب، أو الزجر عن فعل محرم أو مكروه، ولكنه يتعلق بآكد قضايا الاعتقاد، وأخطر أصول الإسلام وأول ما يدعى الناس إليه عند إرادة الدخول إلى الإسلام.

إن موضوع هذه الرسالة لا يتعلق بالإيمان الواجب الذي يتفاوت الناس فيه ما بين ظالم لنفسه ومقتصد وسابق للخيرات بإذن الله، ولكنه يتعلق بالإيمان المجمل الذي لا يثبت عقد الإسلام ابتداءً إلا باستيفائه، والذي ينقسم الناس عنده إلى مؤمنين وكافرين، فمن تحقق به فقد ثبت له عقد الإسلام، ومن نقضه فقد خلع ربة الإسلام من عنقه!

إن الأمر جدٌ خطير! إنه جدٌ لا هزل فيه، وحق لا ريب فيه، ومحكم لا تشابه فيه، إنه مفترق الطرق بين الإيمان والكفر، والجد الفاصل بين التوحيد والشرك، إنه المعترك الذي فرضه علينا خصوم الإسلام في هذا العصر، ويأبون إلا أن يقهروا فيه ديننا ويهزموا فيه شريعتنا بأيدينا ومن خلال أناس من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، وبدون أن تراق لهم فيه قطرة دم واحدة!!.

إنه يتعلق بموقف السادة أعضاء المجالس النيابية من قضية تحكيم الشريعة الإسلامية.





هذه القضية التي تنامي الوعي بها، وأجمعت الأمة على المطالبة بها، ولم تَرُجِ البرامج الانتخابية بمختلف الأحزاب السياسية إلا بها، حتى رأينا الأحزاب الشيوعية والعلمانية في بلادنا تجعلها على رأس برامجها الانتخابية وفي مقدمة شعاراتها وحملاتها الدعائية.

والمحذور والمحظور في تناول السادة الأعضاء لهذه القضية أن يتم التعامل معها كما يتم التعامل مع غيرها من المشاكل الجزئية التي يتماهى الناس في تشخيصها، ويتفقون أو يختلفون في طريقة معالجتها، ولا تبلغ في تقديرهم مبلغ الثوابت الإيمانية والمحكمات العقيدية التي لا خيار للناس في إقرارها والتعامل معها بمنطق التسليم التام، والانقياد المطلق، وعقد الولاء والبراء على أساسها، إن أرادوا لأنفسهم أن يكونوا مسلمين.

إن هذا هو الإطار الصحيح الذي يجب أن تعرض فيه هذه القضية حتى تقام الحجة بها على الكافة، وإن أي محاولة لعرضها خارج هذا الإطار تضيع لها وغض من قيمتها وتمهيد السبيل للفتنة عنها والمساومة فيها.

إنها ليست مجرد مصلحة تُجَلَّبُ أو مفسدة تدفع حتى تدخل في غمار المصالح المنشودة والمفاسد المحذورة، وتخضع لمنطق الموازنة بين المصالح والمفاسد التي تتسع فيها مجالات الاجتهاد، وتتفاوت فيها الآراء والتقدير، وتتغير فيها الفتوى بتغير الزمان والمكان والأحوال، إنها أصل الدين وأساس الإسلام، فهل يخضع القبول بالإسلام، أو الإقرار بالإيمان لمنطق الموازنة بين المصالح والمفاسد؟!

إن أنكى ما ابتليت به قضية تحكيم الشريعة في الفترة الماضية أنها لم تكن تُقدَّمُ دائماً في هذا الإطار الصحيح الذي تنبأ به منزلتها من الدين كما أرادها الله جل في علاه،

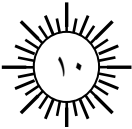


وإنما قدمت في الأعم الأغلب في إطار جزئي منقوص الأطراف فتمهد السبيل للطعن فيها والتشكيك في صلاحيتها، والقابلية للمساومة فيها.

وقد ترتب على ذلك من الوهن والتخاذل في نصره هذه القضية ما قرّرت به عيون الخصوم، واطمأنت به جنوبهم إلى المضاجع، وهم يرون من أبناء الإسلام من يعمل فكره وقلمه في التشكيك في صلاحية الشريعة للتطبيق، ويجتهد فتنة الناس عنها، ودمغ دعائها بالتهم والمناكر، ويرون منهم من يستثمر هذه القضية؛ فيرفع عقيرته بالإيمان بها، والدعوة إليها إبان المعارك الانتخابية، ويَزَوِّرُ عنها ويتنكر لها ولدعاتها بعد ذلك، وقد تحقق له ما أراد من الحصول على مقعد تحت القبة التشريعية، ويرون أوسطهم طريقة من يدافع عنها بإرادة واهنة وساعد قليل، ينقذ الشك في قلبه عند أول عارض من شبهة، ويتخاذل ويلقي السلم أمام هجمات العلمانيين وجلبة المستغربين، أو عند أول بريق من مغنم يلوح له به من قبلهم، فيبيع كثيرًا بقليل وجنة عرضها السموات والأرض بلعاعة من الدنيا، ولن يعدم مع ذلك أثارة من تأويل يسوقه إليه المبطلون ودعاة الفتنة!!

أما هؤلاء الذين أُشربوا في قلوبهم هذا الحق، وانعقدت عليه أفئدتهم وأرواحهم فهم قليل مستضعفون في الأرض، لا يكاد يُسمع لهم صوت، أو يُطاع لهم أمر، وقد اصطلح المناوئون جميعًا على حربهم والتشهير بهم وتفريق الناس من حولهم، فيالضيعة الحق وغربة أنصاره في هذا المعترك!!

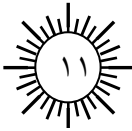
إن هذه القضية هي الإسلام ذاته، فالقبول بها قبول بالإسلام، والممارسة فيها أو التردد في قبولها ممارسة في الإسلام وتردد في قبوله! وهل الإسلام إلا الاستسلام لله -



جل وعلا- والإذعان له تصديقاً لخبره وانقياداً لأمره؟ وهل الإيمان الذي يثبت به عقد الإسلام إلا تصديق الخبر والانقياد للأمر؟ وهل الكفر الذي يوجب الخلود في نار جهنم إلا التكذيب أو الإباء؟ وهل يبقى مع أحد من الناس مثقال ذرة من الإيمان إذا استقبل خبر الله بالتكذيب، أو استقبل شيئاً من شرائعه بالرد أو الاعتراض؟!

من أجل ذلك نتقدم إلى هؤلاء السادة وإلى من وراءهم من جماهير المسلمين بهذه الرسالة التي نرجو أن توضع بها هذه القضية في إطارها الصحيح؛ ليعرف الناس من خلالها موقع هذه القضية من الدين، ويدركوا صلتها بالإيمان المجمل الذي لا يثبت عقد الإسلام إلا به؛ ليهلك من هلك عن بينة؛ ويحيى من حي عن بينة، والتي نرجو من كل مسلم أن يقرأها بتدبر وإمعان، وأن يرجع البصر فيها مرات ومرات، وأن يعرض واقعه وواقع إخوانه وعشيرته على ما ورد بها من حقائق ومُسلّمات، حتى يختار لنفسه ما تبرأ به ذمته، وتسلم به عقيدته، ويصح به إيمانه ويحجب به غداً على سؤال ربه: ماذا أجبتكم المرسلين؟ ويحمل على ذلك نفسه وعشيرته الأقربين، بل ويحملها دعوة إلى الناس أجمعين، ولا يكون ممن قال الله فيهم: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥ - ٦٦].

وما أجمل أن يرزق ابن آدم الذكرى قبل موته! وما أطيب أن يلهم التوفيق والإنابة! وأن يأخذ من يومه لغده، ومن حياته لموته، من قبل أن تأتي هذه الصيحة التي تأخذ الناس وهم يَحْصُمُونَ، فلا يستطيعون توصية ولا إلى أهلهم يرجعون! وبقيت كلمة أخيرة: فهذا الكتاب هو دفقة من الزفرات تنبعث من قلب مكلوم! قد آسفه أن ينكب فريق من قومنا عن الصراط! وأن يسعوا في آيات الله معاجزين! وأن



يخاضمون الحقائق الجلية التي لا يسع مسلماً غير مغلوب على عقله إلا الإقرار بها والتسليم لها، فجاءت عباراته محملة بالقوارع، ومفعمة بمشاعر التهيب والإنذار! فينبغي أن تفهم إطلاقاته في هذا السياق، وأن لا يخرج بها قارئ أو محلل عن هذا الأفق! فلا علاقة لهذا الكتاب إذن بإصدار أحكام على معينين من الناس، فلهذا مقام آخر وضوابط أخرى، لم يعن بها هذا الكتاب، ولم تتجه إرادة مؤلفه إلى تحرير القول فيها، فقد أفرد لها مصنفات أخرى، ولا يخفى أن مقام الوعظ والزجر والترغيب والترهيب يختلف عن مقام إجراء الأحكام وتنزيلها على معينين، فهذا الأخير لا بد له من تحقق شروط وانتفاء موانع، فما جاء في هذا الكتاب من إشارات إلى كفر أو زندقة أو خروج من الملة فهو توصيف لأقوال وأفعال ومواقف، أو تكييف لمذاهب وطرائق وأيدولوجيات ومذاهب، ولا يقصد بها تنزيل هذه الأوصاف على آحاد من يتسبون إليها ويتلبسون بها إلا بعد توافر الضوابط القضائية التي لا بد من توافرها في مقام إجراء الأحكام على وجه التعيين، وقد حاولنا الإشارة إلى ذلك مراراً في ثنايا هذا الكتاب، ونؤكد على هذا المعنى بصورة مجملة في هذا المقام، استدراكاً لما عسى أن يكون قد فاتنا التنبيه التفصيلي عليه في بعض المواضع، وتأكيداً على هذا المعنى وتثبيتاً له، وإننا لنبرأ إلى الله ﷻ أن يوطئ كتابنا هذا مهاداً للغلو في التكفير! أو أن يكون تجديداً لمقولاته ودعماً لدعائه!

والله من وراء القصد...





# الباب الأول

تحكيم الشريعة



وصلته بأصل الدين





# الفصل الأول

تحكيم الشريعة وصلته بالرضا  
بالربوبية والنبوة والإسلام

لقد سبق أن هذه القضية هي الإسلام في ذاته، وأنها معقد التفرقة بين الإيمان والزندقة، وأن التزام الشريعة تصديقاً وانقياداً هو الإيمان، وأن الممارسة في شيء منها تكذيباً أو ردّاً هو الكفر الذي لا يبقى معه من الإيمان حبة خردل.

وليس هذا التقرير من مجازفات المقال، أو شطحات الأقلام، ولكنها الحقيقة التي تحتشد لإثباتها محكمات النصوص وقواطع الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وإننا نتوجه إلى السادة الأعضاء، وإلى من وراءهم من جماهير الناصحين بهذا السؤال: أليس معقد التفرقة بين الإيمان والكفر أن ترضى بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً؟ وقد قال ﷺ فيما يرويه مسلم بإسناده عن العباس بن عبد المطلب: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً» وقال: «من قال: رضيت بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وجبت له الجنة».<sup>(١)</sup>

أليست هذه هي الأسئلة التي تعرض على كل إنسان في قبره عندما يأتيه ملكان فيجلسانه ويسألانه: ما ربك؟ وما دينك؟ وما تقول في الرجل الذي بعث فيكم؟ وهل يبقى لأحد من الناس تعلق بالإسلام إذا لم يُقرّ بالربوبية أو النبوة أو الإسلام؟ أليست هذه من البديهيات التي يدركها الحر والعبد والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، والتي لا تحتاج في إثباتها إلى إعمال نظر ولا إلى حشد براهين؛ لأنها مما يدرك بالضرورة من الدين؟!

إذا تقرر ذلك فإننا ننتقل إلى هذه الأسئلة:

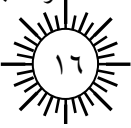
- ما حقيقة الرضا بالله ربّاً؟

- وما حقيقة الرضا بالإسلام ديناً؟

- وما حقيقة الرضا بمحمد نبياً ورسولاً؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة فيما يتعلق بموضوعنا هي ما سنتصّب لبيانها في المباحث الآتية:

(١) أخرجه ابن حبان والحاكم عن أبي سعيد بإسناد صحيح، وصححه الألباني في الجامع الصغير ١٠٩٧/٢.





## تحكيم الشريعة وصلته بالإقرار بالربوبية

قال تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَنْفَعُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ يَبْدِئُ مَلَكُوتَهُ كَيْفَ شِئٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ بَلْ آتَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٩٠﴾ [المؤمنون: ٨٤ - ٩٠].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يَدْبِرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ.﴾ [يونس: ٣١-٣٢].

وقال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ وِسْعَرُ السَّمْسِ وَالْقَمَرِ لَيَقُوْلُنَّ اَللّٰهُ فَاَنَّى يُؤْفِكُوْنَ ۝٦١﴾ اَللّٰهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَّشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ اِنْ اَللّٰهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٌ ﴿٦٢﴾ وَلَيْنَ



سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿العنكبوت: ٦١-٦٣﴾.

فتأملوا- رحمكم الله- إقرارهم لله بكل هذه الصفات وهم لا يزالون مشركين كافرين!!

### حقيقة الرضا بالربوبية

إن حقيقة الرضا بالله رباً تتمثل في الإقرار بالأمر بقسميه الكوني والشرعي لله عز وجل وأن يقر له بالتفرد في كليهما، فيرضى بشرعه كما يرضى بقدره، ويسكن إلى تدبيره الشرعي، كما يسكن إلى تدبيره الكوني، وأن يسخط عباده ما دونه، ومن دونه في هذا وفي ذاك.

ذلك أن الخلق والأمر من أخص خصائص الربوبية وأجمع صفاتها، كما قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ولهذا أجاب بهما موسى عليه السلام في مقام الحاجة مع فرعون عندما ابتدره سائلاً: قال فمن ربكما يا موسى؟ فكان جواب الكليم عليه السلام: ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى. ومن قبل ذلك قال الخليل إبراهيم عليه السلام في وصفه لربه: الذي خلقتني فهو يهدين، ومن بعد ذلك أمر محمد أن يسبح باسم ربه الأعلى الذي تفرد بهذين الوصفين، فقال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (١) الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ١-٣].

والأمر في لغة الشارع يأتي بمعنيين:

الأول: الأمر الكوني، وهو الذي به يدبر شئون المخلوقات، وبه يقول للشئ كن فيكون، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠].



الثاني: الأمر الشرعي، وهو الذي به يفصل الحلال والحرام، والأمر والنهي، وسائر الشرائع، ومنه: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

وإذا كانت البشرية لم تعرف في تاريخها من نازع الله في جانب الخلق أو الأمر الكوني، فقد حفل تاريخها بمن نازع الله في جانب الأمر الشرعي وأدعى مشاركته فيه، فعرفت من قال: ﴿سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ومن قال: ﴿مَا أَرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩]، ومن قال: «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة»، بل عرفت مؤخرًا من قال: إن القوانين الوضعية خير من الشريعة الإسلامية؛ لأن الأولى تمثل الحضارة المدنية، والثانية تمثل البداوة والرجعية!!

ولا يتحقق توحيد الربوبية إلا بإفراد الله -جل وعلا- بالخلق والأمر بقسميه: الكوني والشرعي، وإفراده بالأمر الشرعي يقتضي -الإقرار له وحده بالسيادة العليا والتشريع المطلق، فلا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرمه، ولا دين إلا ما شرعه، ومن سَوَّغ للناس اتباع شريعة غير شريعته فهو كافر مشرك، قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُءُوبَهُمْ أَرْكَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١].

وقد أخرج الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عن عدي بن حاتم أنه دخل على رسول الله ﷺ، وهو يقرأ هذه الآية: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُءُوبَهُمْ أَرْكَابًا مِّنْ دُونِ



الله ﷻ، قال: فقلت: إنهم لم يعبدوهم، فقال: «بلى إنهم حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم وذلك عبادتهم إياهم».

فلم تكن الربوبية في بني إسرائيل في جانب الخلق أو القضاء الكوني، بل كانت في جانب الهداية والأمر الشرعي، فكان الأحرار والرهبان يُحْلُون لهم الحرام ويُحَرِّمون عليهم الحلال فيتبعونهم على ذلك، ويتركون تحريم التوراة وتحليلها إلى تحريم هؤلاء وتحليلهم، فاتخذوهم بذلك أرباباً من دون الله.

إذن فحقيقة هذا الرضا بالربوبية لا تتمثل في أفراد الله -جل وعلا- بالخلق والتدبير الكوني فحسب، بل تمتد لتشمل أفراد -تعالى- بالأمر والقضاء الشرعي وقبول ما جاء به رسوله من الهدى والشرائع، ضرورة أن المنازعة في الأمر الشرعي كالمنازعة في الأمر الكوني ولا فرق، كأن الذي أوجب الرضا بقدره هو الذي أوجب التحاكم إلى شرعه، وهو القائل: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

والقائل: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. والإقرار المقصود في هذا المقام هو الإقرار الانقيادي الذي يعني إنشاء الالتزام، لا الإقرار الخبري الذي لا يتجاوز دائرة التصديق والأخبار، فلو أن رجلاً أقر بصدق ما جاء به النبي ﷺ ولم يتبعه على ذلك، بل حاربه وعاداه فإنه لا يكون موحداً بحال من الأحوال. إن أدنى درجات الرضا بالله رباً والتي ينجو بها المرء من الشرك الأكبر تشمل -فما تشمل- الإقرار لله -جل وعلا- بالتفرد بهذا الحق، وعقد القلب على أن التحليل والتحريم والتشريع المطلق لا يكون إلا لله -جل وعلا- وحده، فكما أن الخلق كله لله، لا ينازعه فيه أحد، فإن الأمر كله لله، لا يشاركه فيه أحد، ومن زعم لنفسه شيئاً من

ذلك، فقد أشرك بربه العظيم، ضرورة أن المنازعة في الأمر كالمنازعة في الخلق ولا فرق، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وأن الذي قال: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] هو الذي قال: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وعلى هذا فإن من يرد على الله أمره في هذا العصر أو يقف معترضاً على شرائعه و يسعى في تعطيلها، أو يسوغ اتباع أحد من دونه فإنه يكون قد كفر بربوبية الله عليه وابتغى لنفسه رباً من دون الله، فهل درى هؤلاء الذين يخذلون شريعة الله في هذا الواقع أنهم يكفرون بالربوبية ويخلعون رداء الإسلام؟ هل درى هؤلاء الذين لا يرضون بتحكيم الشريعة أنهم لا يرضون بربوبية الله لهم؟ وأنهم ينقضون بذلك عقد الإسلام؟ إن الرضا بالربوبية يعني الرضا بحاكمية الله -جل وعلا-، والتسليم المطلق لما بعث به رسوله من الهدى والشرائع، وأن المنازعة في ذلك منازعة في الربوبية، وأن الإقرار بشيء من هذا الحق لأحد من دون الله -جل وعلا- إشراك في الربوبية، فهل يعقل الناس هذه الحقائق؟ وهل يراجعون مواقعهم من الشريعة في ضوءها.





## المبحث الثاني

### تحكيم الشريعة وصلته بأصل الرضا بالإسلام ديناً

لا يخفى أن الرضا بالإسلام ديناً، والبراءة من كل دين يخالفه هو فيصل التفرقة بين الإيمان والكفر، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. كما لا يخفى أن الإسلام هو مطلق الاستسلام لله - جل وعلا - والانقياد لما أنزله على رسله من الهدى، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته. والمشارك به والمستكبر عن عبادته كافر، كل ذلك من البديهيّات المسلمات، فهي من المعلوم بالضرورة من الدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته والمشارك به والمستكبر عن عبادته كافر. والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت»<sup>(١)</sup>.

فهل درى السادة النواب ومن وراءهم من جماهير المسلمين حقيقة هذا الرضا والحد الأدنى الذي لا يتحقق إلا به؟

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣ / ٩١.

إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على معرفة حقيقة الدين؛ لأن كثيراً منا في هذا العصر يخطئ في فهم حقيقة الدين الذي أنزله الله على محمد ﷺ ويظنه لا يتجاوز ما يقام فينا من شعائر العبادات، وما يهتف به الوعاظ والخطباء من الدعوة إلى مكارم الأخلاق، أما ما وراء ذلك من شئون الحياة فلا علاقة للدين به طبقاً لمقولة: دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، أو لمقولة: لا دين في السياسة، ولا سياسة في الدين.

ولا يخفى أن من كانوا كذلك إنما يتصورون ديناً آخر ويسمونه الإسلام. فالدين هو جملة ما جاء به محمد من عند الله من عقائد وعبادات وشرائع، كل ذلك داخل في مسمى الدين، ومقصود بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

ولا يخفى أن في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة أحكاماً كثيرة ليست من التوحيد، ولا من العبادات، كأحكام البيع، والربا، والرهن، والدين، والإشهاد، وأحكام الزواج، والطلاق، واللعان، والظهار، والحجر على الأيتام، والوصايا، والموارث، وأحكام القصاص، والدية، وقطع يد السارق، وجلد الزاني، وقذف المحصنات، وجزاء الساعي في الأرض فساداً، بل في القرآن آيات حربية و... إلخ. وهذا يدلنا على أن من يدعو إلى فصل الدين عن السياسة إنما قد تصور ديناً آخر وسماه الإسلام.

فالرضا بالإسلام ديناً هو الرضا بجميع ما جاء به محمد من العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، والأحكام والشرائع القانونية، لا فرق في ذلك بين ما تعلق منه بعبادة من العبادات، أو بحكم من أحكام القضاء والسياسة، ما دام قد صح الخبر به





عن الله ﷻ وعن رسوله، لا فرق بين قول الله -جل وعلا-: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

أو قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

كل ذلك قرآن يتلى، وكل ذلك دين واجب الاتباع.

يقول ابن القيم -رحمه الله-: «وأما الرضا بدينه: فإذا قال، أو حكم، أو أمر، أو نهى، رضي كل الرضى، ولم يبق في قلبه حرج من حكمه، وسلّم له تسلياً، ولو كان مخالفاً لمراد نفسه، أو هواها، أو قول مقلده وشيخه وطائفته»<sup>(١)</sup>.

إن الرضا بالله ربّاً يعني -كما سبق- أن يكون وحده هو الحكم، وأن يكون هداه وحده هو الهدى، وأن تكون كلماته وحدها هي الحجة القاطعة والحكم الأعلى لا غير، وأن الرضا بالإسلام ديناً، تعني الرضا بجميع ما جاء به محمد من الدين والالتزام المطلق بذلك جملة وعلى الغيب، فهل تحقق ذلك لدى هؤلاء وهم يدعون لفصل الدولة عن الدين، ويقفون من شرائع الإسلام موقف الرد والسخرية؟

وأن حال هؤلاء لا يخلو من أحد أمرين:

الأول: أن ينكروا أن في الإسلام أحكاماً وأصولاً تتصل بالقضاء والسياسة ابتداءً، ويزعموا أنه محض توحيد وعبادات، وهؤلاء إمّا أن يكونوا جهلة لا يعلمون، أو معاندين يكذبون، والسبيل مع الأولين هو التعليم وإزالة الجهالة، ومع الآخرين الإعذار والاستتابة حتى يقام فيهم كتاب الله عند التمكين والاستطاعة.

(١) مدارج السالكين لابن القيم الجوزية ٢/ ١١٨٠.

الثاني: أن يُقَرُّوا باشتغال الإسلام على الشرائع المتعلقة بالقضاء والسياسة ونحوه، ولكنهم ينكرون أن تكون كافلة بالمصالح، آخذة بالسياسة إلى أحسن العواقب، فيشككون في صلاحيتها أو يحدون، ويعلنون كفرهم بها، أو يكادون، وهؤلاء زنادقة مبطلون، وكفر أمثالهم بعد استيفاء شروط التكفير وانتفاء موانعه معلوم بالضرورة من الدين.

فهل درى هؤلاء الذين جعلوا الإسلام عِزِينَ، يؤمنون ببعض أحكامه، ويكفرون ببعض، أنهم جمعوا بذلك بين عدم الرضا بالله ربًّا، وعدم الرضا بالإسلام دينًا، وأنهم بذلك قد باءوا بخسران الدنيا والآخرة.

## المبحث الثالث

### تحكيم الشريعة وصلته بأصل الرضا بنبوة محمد

لا يخفى أن الرضا بنبوة محمد هو المدخل إلى الإسلام؛ فإن الشهادة لله بالوحدانية ولمحمد بالرسالة هما أول واجب المكلف، وأول ما يخاطب به الناس عند الدعوة إلى الإسلام، كما قال لمعاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن: «إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليهم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله...» الحديث<sup>(١)</sup>. فهل درى السادة النواب ومن وراءهم من جماهير المسلمين: ما حقيقة الرضا بمحمد نبيًا ورسولًا؟ ومتى يصدق على المرء أنه رضي بنبوة محمد ﷺ ورسالته؟ إن حقيقة الرضا بمحمد نبيًا ورسولًا تتمثل في تصديق خبره جملة وعلى الغيب، والتزام هديه جملة وعلى الغيب، هذا هو مقتضى الإيمان بنبوة محمد ﷺ ورسالته، فما آمن بمحمد وما ارتضى نبوته من كذب بخبره أو ردّ عليه شرعه؛ لأن حقيقة الإيمان هي التصديق والانقياد. ومن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر بالله العظيم. يقول ابن القيم -رحمه الله-: «وأما الرضى بنبية رسولاً: فيتضمن كمال الانقياد له، والتسليم المطلق إليه، بحيث يكون أولى به من نفسه، فلا يتلقى الهدى إلا من مواقع كلماته، ولا يحاكم إلا إليه، ولا يُحكّم عليه غيره، ولا يرضى بحكم غيره البتة، لا في شيء من أسماء الرب وصفاته وأفعاله، ولا في شيء من أذواق حقائق الإيمان ومقاماته، ولا في شيء من أحكام ظاهره وباطنه، ولا يرضى في ذلك بحكم غيره، ولا يرضى إلا بحكمه؛ فإن عجز عنه كان تحكيمه غيره من باب غذاء المضطر إذا لم يجد ما يقوته إلا من

(١) رواه مسلم.

الميتة والدم، وأحسن أحواله: أن يكون من باب التراب الذي إذا تيمم به عند العجز عن استعمال الماء الطهور»<sup>(١)</sup>.

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال ابن كثير رحمه الله: «يقسم - تعالى - بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا؛ ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ أي: إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليمًا كليًا من غير ممانعة، ولا مدافعة، ولا منازعة، كما ورد في الحديث «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن القيم رحمه الله: «فالرضا بالقضاء الديني الشرعي واجب، وهو أساس الإسلام وقاعدة الإيمان فيجب على العبد أن يكون راضيًا به بلا حرج، ولا منازعة، ولا معارضة، ولا اعتراض، قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

(١) مدارج السالكين لابن القيم الجوزية ٢ / ١٨٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١ / ٥٢٠.



فأقسم أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله، وحتى يرتفع الحرج عن نفوسهم من حكمه، وحتى يسلموا لحكمه تسليماً، وهذا حقيقة الرضى بحكمه؛ فالتحكيم: في مقام الإسلام، وانتفاء الحرج: في مقام الإيمان، والتسليم: في مقام الإحسان.<sup>(١)</sup>

ويقول الجصاص - رحمه الله -: «وفي هذه الآية دلالة على أن من ردَّ شيئاً من أوامر الله - تعالى - أو أوامر رسوله فهو خارج من الإسلام، سواء رده من جهة الشك فيه أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم، وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة في حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة وقتلهم وسبي ذراريهم؛ لأن الله - تعالى - حكم بأن من لم يسلم للنبي قضاءه وحكمه فليس من أهل الإيمان».<sup>(٢)</sup>

فأين هذا من ترك التحاكم إلى شريعته ابتداءً، واتهامها بالبداءة والرجعية؟ أو الجمود وعدم الصلاحية للتطبيق؟ أتظنون أيها السادة أنه يبقى مع ذلك من الإيمان حبة خردل، وقد أقسم ربنا في القرآن هذا القسم على نفي الإيمان عن من وجد في نفسه حرجاً من قضاؤه؟! أين هذا ممن يجلسون من شريعته مجلس الحكم الأعلى يصبون منها ما يشاءون، ويقرون منها ما يشاءون، ويلغون منها ما يشاءون، ويعدلون منها ما يشاءون، ويزعمون الإصلاح والتقدمية، ويدعون التطور والاستنارة، وما دروا أنهم يتخبطون بذلك في أوحال من الضلالة، ويتردون إلى دركات سحيقة من النفاق والشقاق؟! والشقاق؟! والشقاق؟!

(١) مدارج السالكين لابن القيم ٢ / ٢٠١.

(٢) أحكام القرآن الكريم للجصاص ٣ / ١٨١.



## أيها السادة!

هل تقدرون قدر نبيكم ﷺ؟ وهل توفون له حقه؟ لقد نُهي الصحابة في القرآن عن أن يرفعوا أصواتهم فوق صوته، وأن يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض، وجعل من هذا الفعل الذي قد يبدو يسيراً سبباً لحبوط الأعمال، وسبيلاً قاصداً إلى الردة عن الإسلام؛ فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢].

يقول ابن القيم -رحمه الله-: « فإذا كان رفع أصواتهم فوق صوته سبباً لحبوط أعمالهم، فكيف تقديم آرائهم وعقولهم، وأذواقهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ورفعها عليه؟ أليس هذا أولى أن يكون محبطاً لأعمالهم؟ »<sup>(١)</sup>.

فكيف إذا كان الأمر إهداراً لشريعته واجترأ على هديه وتطاولاً على سنته، ونبذاً لما جاء به من شرائع الإسلام بالكلية؟ هل يكون من يفعل ذلك محققاً للرضى بمحمد نبياً ورسولاً؟ هل رضي بنبوته رجل يرد شريعته، ويدفع أمره، ويتهم ما جاء به من الهدى ودين الحق بعدم الصلاحية ويدير له ظهره؟ أجيئوا يا أولي الألباب! وحددوا مواقعكم ومواقفكم من هذا كله، واذكروا قول الله -جل وعلا-: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ ٦ ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَنْهُمْ بَعْلَهُمْ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾ [الأعراف: ٦-٧]. إي وربي إنه لحق، سيسأل الله الرسل فيقول لهم: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمْ؟﴾ [القصص: ٦٥]، وسيسأل الذين أرسل إليهم ويقول لهم: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾؟ [القصص: ٦٥]، فماذا

(١) أعلام الموقعين لابن القيم ١/ ٥١.



أعددتكم جواباً لهذا السؤال، وأماناً من هذه الأهوال في موقف لا يجزي فيه والد عن ولده، ولا مولود هو جازٍ عن والده شيئاً!!

وبعد:

فلقد تمهد من خلال العرض السابق أن أصول الإسلام، وهي الرضا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، تقتضي إفراد الله -جل وعلا- بالحاكمة العليا والسيادة المطلقة، وأن تكون كلماته وحدها هي الحكم الأعلى والحجة القاطعة، كما تقتضي الإقرار المطلق بجميع ما صح أنه من الدين تصديقاً وانقياداً لا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات، وأن قصر الدين على جانب العقائد والعبادات فحسب ضلالة في الدين ومكابرة للواقع، كما تقتضي الإقرار بجميع ما صح به الخبر عن النبي ﷺ تصديقاً وانقياداً وأن من رد شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ سواء أكان رده من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول والامتناع عن التسليم فهو بمثابة من لم يرَضْ بنبوته؛ لأن حقيقة الرضا بنبوته تصديق خبره جملة، وعلى الغيب، والتزام هديه جملة وعلى الغيب، فمن لم يوجد في قلبه التصديق، والانقياد كان كافراً بالله ورسله خارجاً من الإسلام لا محالة.

فيا معشر من آمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً لن يصح إدعاؤكم لهذا الإيمان حتى تنصروا رسول الله ﷺ وتعزروه وتوقروه، وذلك بكمال الانقياد له، والتسليم المطلق إليه، وتلقي الهدى من مواقع كلماته، وعدم معارضة حكمه البتة، فإذا قال أو حكم فقولوه هو القول، وحكمه هو الحكم، ولو خالفتم في ذلك أهل الأرض كلهم جميعاً.



لن يصح إدعاؤكم لهذا الإيمان حتى تعلموا أن السيادة العليا للشرع لا غير، وأن الحق في التشريع المطلق لم يجعله الله لأحد من دونه، وأن ما تدعو إليه العلمانية من تحكيم إرادة الأمة بدلاً من تحكيم الكتاب والسنة باب من أبواب الجهالة الجاهلاء والضلالة العمياء، ومنازعة للرب في أخص خصائصه وأجمع صفاته.

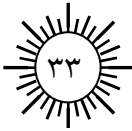
لن يصح إدعاؤكم حتى تعلموا أنكم عبيد لله - جل وعلا - وأنكم مدينون بشرعه كما أنكم مدينون بقدره، وأن الكتاب والسنة هما الحجة القاطعة والحكم الأعلى، وأنهما فوق القانون، وفوق الدستور، وفوق ما يصنعه البشر من الشرائع والأنظمة، أليس عجباً أن يكون القرآن في دين الله مهيمناً على جميع الكتب، وهي في الأصل منزلة من عند الله، ولا يكون في دينكم مهيمناً على ما تنشئونه من الدساتير والقوانين وهي من صنع أيديكم تغيرون فيها وتبدلون كما تشاءون؟! أيهمن القرآن على الكتب السماوية وتجعلونه أهون من أن يهيمن على الدساتير والأنظمة الوضعية؟ أتريدون أن تُعلوا شرائع اليهود والنصارى على شرائع الإسلام؟ أتريدون أن تقدموا بين يدي الله ورسوله بشرائع الفرنسيين والإنجليز وقد فعلوا بكم وبأمتكم وبدينكم ما تعلمون وما لا تعلمون؟

وَيُحَكِّمُ أَيْنَ تَذْهَبُونَ؟ أتريدون أن تُعلوا ما يسمونه زوراً إرادة الأمة على حقائق الكتاب والسنة، والله لو نطقت إرادة الأمة ما دعت إلا إلى الإسلام، ولا تحاكت إلا إلى ما أنزل الله، ولا كفرت إلا بمن يشرك بالله بإسمها، ويرد شرائع الله مدعياً تمثيلها والنيابة عنها في ذلك وهي منه ومن باطله براء!!



أيها السادة:

لقد حصص الحق! لن يجتمع انتساب إلى الإسلام وتمرد على شرائعه تكذيباً أو إباءً بحال من الأحوال، بل إما أن تكونوا نصراء للإسلام في هذه المجالس وغيرها، لا تنكرون لله حكماً، ولا تردون عليه أمراً، ولا تسعون في آياته معاجزين، ولا لتطبيق شريعته معوقين فأنتم المسلمون المؤمنون عباد الله، وإما أن تجتالكم الأهواء عن دينكم فتوالون أعداء الشريعة وتسعون في آيات الله معاجزين ولشريعته معطلين ولأحكامه رادّين فليست من الله ولا من الإسلام في شيء، والموعد الله! وكل امرئ حسيب نفسه!





# الفصل الثاني

تحكيم الشريعة  
وصلته بأصل التوحيد

لقد بينا - فيما سبق - صلة هذه القضية بتوحيد الربوبية وذكرنا أن الخلق والأمر بقسمية (الكوني والشرعي) من أخص خصائص الربوبية، وأن من نازع الله في شيء من ذلك فقد أشرك بربوبيته ونازعه في أظهر صفاته وأخص خصائصه فلا يبقى له مع ذلك تعلق بدين ولا بتوحيد.

ونبين هنا صلة هذه القضية بتوحيد العبادة، وهو التوحيد الذي أنزل الله به كتبه فأرسل رسله، ومن أجله خلق الجنة والناس أجمعين، فنقول: لقد تمهد في محكمات النصوص أن إفراد الله بالعبادة هو أول واجب على المكلف، وأنه الدين الذي دعا إليه الأنبياء والمرسلون على مدار التاريخ البشري كله وأنه الشرط في قبول سائر الأعمال، فكما لا تقبل صلاه بغير وضوء لا تقبل عبادة بغير توحيد.

قال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال - تعالى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [٦٥-٦٦].

كما تمهد أيضًا أن التحاكم إلى ما أنزل الله والتزام ما فصل لعباده من الحل والحرمة وسائر الشرائع صورة من صور العبادة لا يجوز أن تصرف إلى غير الله قال، تعالى: ﴿إِنْ أَلْحَمَّ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].

بل إن هذا الأمر يمثل - كما سبق - حقيقة دين الإسلام الذي بعث الله به أنبياء جميعاً والذي لا يخرج من كونه استسلاماً لحكم الله - جل وعلا - وانقياداً لشرعه، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشارك به، والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت»<sup>(١)</sup>.

وقال - تعالى -: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجِدُوا كُفْرَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وورد في سبب نزول هذه الآية عن ابن عباس قال: «جاء اليهود إلى النبي ﷺ فقالوا: أأناكل مما قتلنا ونترك ما قتل الله ﷻ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ...».

ويقول ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ...﴾ أي: حيث عدلتم عن أمر الله لكم وبشرعه إلى قول غيره فقد متم عليه غيره، فهذا هو الشرك، كقوله - تعالى -: ﴿أَتَخَذُوا آبَاءَهُمْ وَرُهْبَتَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] وقد روى الترمذي في تفسيرها عن عدي بن حاتم الطائي أنه قال: يارسول الله ما عبدوهم فقال: «بلى إنهم أحلوا لهم الحرام، وحرموا عليهم الحلال فاتبعوهم، فتلك عبادتهم إياهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية.

(٢) تفسير ابن كثير ١٧١ / ٢.

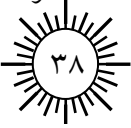


ويقول الشنقيطي - رحمه الله - في تفسير هذه الآية: «إنها آية سماوية من الخالق - جل وعلا - صرح فيها بأن متبع تشريع الشيطان المخالف لتشريع الرحمن مشرك بالله»<sup>(١)</sup>. فتأملوا - رحمكم الله - كيف جعل الله طاعة اليهود في أمر واحد مما حرم الله باباً من أبواب الشرك، فكيف بأنظمتنا في واقعنا المعاصر، وهي تستبدل كافة أوامر الله في سائر شؤونها العامة والخاصة ولا تبقي الدين إلا في جانب الشعائر والعبادات؟ كيف بمن يقيمون من أنفسهم في المجالس التشريعية حكماً أعلى يهيمن على الكتاب والسنة، فيقر من أحكامهما ما يشاء، ويلغ ما يشاء ويرجى من تطبيق أحكامهما ما يشاء ويقدم إلى العمل من أحكامهما ما يشاء؟

وقال - تعالى -: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُّرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ [التوبة: ٣١]. أرايتم - رحمكم الله - كيف كانت الربوبية في بني إسرائيل؟ ألا إنهم لم يعملوا لأحبارهم، ولم يسبحوا بحمدهم من دون الله، ولكنهم اتبعوهم فيما حللوا وحرموا على خلاف حكم التوراة، فتركوا تحليل الله وتحريمه إلى تحليل هؤلاء وتحريمهم؛ فاتخذوهم بذلك أرباباً من دون الله؛ ولهذا قال - تعالى -: ﴿ وَمَا أُمُّرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ أي: الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام وما حلله فهو الحلال، وما شرعه اتبع وما حكم به نفذ.

فتأملوا - رحمكم الله - مناط الشرك في هذه الآيات، وقارنوا بينه وبين ما يجري عليه العمل في واقعنا المعاصر، لقد استبدلنا أعضاء البرلمان والمجالس البرلمانية بالأحبار

(١) أضواء البيان للشنقيطي.



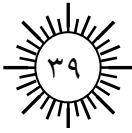
والرهبان، فتركنا تحليل القرآن وتحريمه إلى تحليل البرلمان وتحريمه، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، والقانون هنا ليس هو الوحي المعصوم، ولكنه الصادر من البرلمان، فما حرمة البرلمان فهو الحرام، وما أباحه فهو المباح وما تركه فهو المعفو المسكوت عنه وما اعتمده من العقوبات فهو المشروع المقرر، وما لم ينصّ عليه منها فهو الباطل المنكر، وهكذا تحيا خلوف المسلمين؟

لقد كان لبني إسرائيل أثارة من شبهة؛ لأنهم يتبعون أحبارهم ورهبانهم، ولعلهم كانوا يظنون أنهم يمارسون ذلك في نطاق اختصاصاتهم الدينية، أو هكذا لبس عليهم علماءهم، فما بال من يتحلون العلمانية اليوم وهم يمعنون في شرودهم عن الله بلا شبهة، اللهم إلا حجب من الجهالة والضلالة، وظلمات بعضها فوق بعض؟؟

ولتأملوا معي هذه الأمثلة:

يحرم الله ﷻ الزنا ويشدد النكير على أصحابه، ويقرر له عقوبات غليظة تتفاوت بين الجلد والرجم بحسب حال الزاني من إحسان أو عدمه، ويرى هذه العقوبة حدًّا من حدود الله لا يسقط بعفو من أحد، ومن حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره.

ولكن القانون الوضعي لا يرى بأسًا بالزنا إذا وقع عن تراضٍ ممن بلغوا سن الرشد القانونية، بل لا يعد الوطء المحرم ابتداءً من قبيل الزنا إلا إذا صدر من محصن، وعلى فراش الزوجية، ويرى أن تحريك الدعوى في هذه الحالة حق للزوج وحده ويجوز للزوج أن يتدخل لإيقاف الدعوى في أي مرحلة من مراحل التقاضي كانت، بل له أن يتدخل لإيقاف العقوبة حتى بعد صدور الحكم النهائي البات، فماذا كان؟



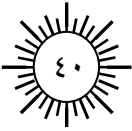
لقد تُركَ تحريم القرآن وعقابه إلى إباحة القانون وعقابه، بل وحمايته؛ لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون، والقانون لم يعتبر هذا الزنا جريمة ولا يستوجب في نظره شيئاً من العقوبة. وهذه هي الخمر أم الخبائث يحرمها القرآن، وتقرر لها السنة عقوبة موجعة، ولكن القانون الوضعي لا يرى بها بأساً، بل ويصدر التراخيص القانونية للمحال التي تزاوُل بيعها ويحرسها بقضائه وشرطته، فماذا كان؟

لقد أُهْدِرَ تحريم القرآن للخمر، وما قررتَه السنة من العقوبة عليها إلى إباحة هذه القوانين للخمر وحماية أصحابها، وأصبح إعلان بطلان ذلك وعدم مشروعيته، والدعوة إلى تغييره من التطرف الذي يجب أن يستنفر لمقاومته وقهره أقلام الكتاب، وكتائب الأمن المركزي، بل المدفعية والدبابات إذا لزم الأمر.

فيا معشر من آمن بالله وشهد له بالوحدانية!

لا يصح توحيدكم على التحقيق حتى تفردوا الله وحده بالحاكمة العليا، والسيادة المطلقة، لا يصح لكم توحيد حتى تكون آياته وحدها في الحكم الأعلى والحجة القاطعة والمرجع النهائي عند التنازع، لا يصح لكم توحيد على التحقيق حتى يكون الأمر والنهي والتحليل والتحريم للشارع لا للبرلمان، للكتاب والسنة، لا لما تسمونه إرادة الأمة، لا يصح لكم توحيد على التحقيق حتى تعلو سيادة الشريعة الإسلامية على ما عداها من الأنظمة والشرائع الوضعية، لا يصح لكم توحيد على التحقيق حتى تلتزموا بتحليل الله وتحريمه وسائر شرائعه وحده، فلا ترون حالاً إلا ما أحله، ولا ترون حراماً إلا ما حرمه، ولا ترون واجباً إلا ما أوجبه، ولا ترون ديناً إلا ما شرعه، لا يصح لكم توحيد على التحقيق إن سعيتم في آيات الله معاجزين، أو كنتم لإقامة شريعته معاندين، وكنتم ممن يصدون عن سبيل الله ويغونها عوجاً.

أيها السادة! النجاة النجاة، إنى لكم نذير بين يدي عذاب شديد!





# الفصل الثالث

تحكيم الشريعة  
وصلتة بأصل الإيمان

لقد تمهد في أصول أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، وأن أصله تصديق الخبر والانقياد للأمر؛ فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد كان كافرًا بالله العظيم، وهم بهذا يردون باطل المرجئة الذين أخرجوا الأعمال كلها من مسمى الإيمان، وباطل الخوارج الذين أدخلوا الأعمال جميعًا في أصله.

ويفرق أهل السنة والجماعة بين هذا الإيمان المجمل الذي لا تثبت صفة الإسلام إلا باستيفائه ويبين الإيمان الكامل الواجب الذي هو فعل الواجبات والمندوبات واجتناب المحرمات والمكروهات والذي لا يחדش الإخلال به أصل الإيمان، ولكنه يחדش كماله الواجب والمستحب بحسب الأحوال، وبتفاوت الناس فيه بين ظالم لنفسه ومقتصد وسابق بالخيرات بإذن الله.

نخلص من هذا كله إلى أن الإيمان المعتبر عند أهل السنة والجماعة والذي ينجي أصحابه من الخلود في نار جهنم هو حقيقة مركبة من القول والعمل فهو التصديق الانقيادي أو الإقرار المجمل بما جاء به محمد ﷺ تصديقًا وانقيادًا؛ فمن لم يتحقق في قلبه هذان الأمران لم يثبت له عقد الإسلام، فلا يثبت إذن عقد الإسلام بمجرد التصديق بالأحكام الشرعية، بل لا بد لثبوته من التزامها جملة وعلى الغيب، فمن زعم التصديق بالإسلام ووقف من شرائعه موقف الرد والإباء، أو التشكك والاعتراض؛ فإنه لا يثبت له عقد الإسلام حتى يعقد قلبه على مجموع الأمرين: تصديق خبره ﷺ جملة وعلى الغيب، والتزام هديه ﷺ جملة وعلى الغيب.

يقول الإمام محمد بن نصر المروزي: «الإيمان أن تؤمن بالله بأن توحده وتصدق به بالقلب واللسان، وتخضع له ولأمره بإعطاء العزم للأداء لما أمر، مجانًا للاستنكاف

والاستكبار والمعاندة، فإذا فعلت ذلك لزمّت محابّة ﷺ واجتنبت مساخطه، وإيمانك بمحمد إقرارك به وتصديقك إياه، واتباعك ما جاء به فإذا اتبعت ما جاء به أديت الفرائض وأحللت الحلال وحرمت الحرام، ووقفت عند الشبهات، وسارعت في الخيرات»<sup>(١)</sup>.

ويقول القسطلاني في إرشاد الساري: «فليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة التصديق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول، بل هو إذعان وقبول لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم»<sup>(٢)</sup>.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق والإقرار ضمن قبول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد، وتصديق الرسول فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر، كما أن الإقرار بالله هو الاعتراف به والعبادة له، والكفر هو عدم الإيمان سواء كان معه تكذيب أو استكبار أو إباء أو إعراض فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر»<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن القيم - رحمه الله -: «ونحن نقول: الإيمان هو التصديق، ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق الخبر دون الانقياد له ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيماناً لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود الذين عرفوا أن محمداً رسول الله كما يعرفون أبناءهم مؤمنين مصدقين؛ فالتصديق إنما يتم بأمرين؛ أحدهما: اعتقاد الصدق، والثاني: محبة القلب وانقياده»<sup>(٤)</sup>.

(١) الإيمان لابن تيمية، ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٢) إرشاد الساري ١ / ٨٢.

(٣) الإيمان الأوسط، ١٨١.

(٤) الصلاة لابن القيم، ١٩ - ٢٠.



ويقول في موضع آخر: «فإن الإيـان ليس مجرد التصديق، كما تقدم بيانه، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة لاتباعه وانقياد وهكذا والعمل بموجبه وإن سمي الأول هدى فليس هو الهدى التام المستلزم للاهتداء، كما أن اعتقاد التصديق وإن سمي تصديقاً فليس هو التصديق المستلزم للإيـان، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته»<sup>(١)</sup>.

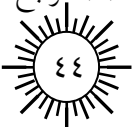
قال - تعالى -: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدْ أُمرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۖ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝﴾ [النساء: ٦٠ - ٦١].

فأنكر الله ﷻ على من يدعي الإيـان بما أنزل الله على رسله وعلى الأنبياء الأقدمين وهو مع ذلك يريد أن يتحاكم في فصل الخصومات إلى غير الكتاب والسنة وبيّن أن هذا الضرب من الناس هم المنافقون؛ لأنه لا يجتمع الإيـان بالله ورفض التحاكم إلى ما أنزل الله بحال من الأحوال.

فيا قومنا! تدبروا هذه الحقيقة، وأيقنوا أن ادّعاء الإسلام والإيـان لا يعدو أن يكون زعماً كاذباً حتى يقبل أصحابه أحكام الله ويعلموا التزامهم بها جملة وعلى الغيب ويكفروا بكل ما يتحاكم إليه من دون الله.

وقال - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۝﴾ [النساء: ٥٩].

(١) المرجع السابق، ٢٥.



قال ابن كثير - رحمه الله - : «وهذا أمر من الله ﷻ بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال - تعالى - : ﴿ وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فُحْكُمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى: ١٠]، فما حَكَمَ به الكتاب والسنة وشهد له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؛ ولهذا قال - تعالى - : ﴿ وَالرَّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ أي: رُدُّوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنة رسوله فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر»<sup>(١)</sup>.

وقال - تعالى - : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

قال ابن كثير - رحمه الله - : «يقسم - تعالى - بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا؛ ولهذا قال: ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

أي: إذا حكموك يطعوك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليماً كلياً من غير ممانعة ولا مدافعة

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/ ٥١٨.

ولا منازعة، كما ورد في الحديث: «والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»<sup>(١)</sup>.

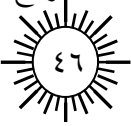
فتأملوا -رحمكم الله- كيف جعل تحكيم الرسول ﷺ، أي: تحكيم شريعته شرطاً في الإيمان، وكيف أقسم بذاته العليا على نفي الإيمان ممن لم يحكموا رسول الله ﷺ فيما شجر بينهم من خلاف.

فيا قومنا! تدبروا هذه الحقيقة وانظروا في ضوئها واقع الأنظمة الوضعية المعاصرة التي قامت ابتداءً على الفصل بين الدين والدولة، وعلى الإقرار بالحق في التشريع المطلق لبشر من دون الله، ولقد كان من أخطر الآفات التي مُني بها الفكر الإسلامي في عصور الانحطاط شيوع القول بالتجهم في باب الإيمان، أي: قصر الإيمان على مجرد التصديق الخبري فحسب، الذي لا ينقضه إلا تكذيب القلب فحسب.

ولهذا عرّبوا العربدون من الطواغيت، ومن شايعهم، وأجهزوا على شريعة الإسلام، وولغوا في دماء أبنائه وهم لا يزالون عند أنفسهم وفي حس كثير من شعوبهم ناجين؛ لأنهم لم يعلنوا بألستهم التكذيب بالتوحيد والرسالة.

ولو كان الإيمان هو مجرد التصديق ما كان هناك وجه لتكفير أبي طالب، وهو القائل: ولقد علمتُ بأنّ دينَ محمدٍ من خير أديان البرية ديناً بل وهو الذي عاش طيلة عمره يدفع عن رسول الله ﷺ ويحوطه ويمنعه، بل وتحمل معه في الشعب أقصى ما تحمله معه المؤمنون الصادقون، ولكنه مع ذلك أبى الانقياد للإسلام، فمات يوم مات كافراً بالله العظيم، وعندما قال النبي ﷺ لأستغفرن

(١) المرجع السابق ١/ ٥٢٠.



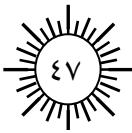
لك ما لم أنه عن ذلك أنزل الله ﷻ قوله: ﴿ مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ [التوبة: ١١٣]، وقد صح أنه: أهون أهل النار عذاباً يقف على جمرتين من نار تغلي منهما عروق رأسه<sup>(١)</sup>، وهو يظن أنه أشد أهلها عذاباً.

ولو كان الإيمان هو مجرد التصديق ما كان هناك وجه لتكفير علماء أهل الكتاب بعد أن قال الله فيهم: ﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمْ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وكفر هؤلاء معلوم بالضرورة من الدين، بل لو كان الإيمان مجرد التصديق ما كان هناك وجه لتكفير أهل مكة، وقد قال الله فيهم: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكَذِبُونَ لَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّضَتْ لَهُمْ أَلْيُسُوفُ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، بل لما كان هناك وجه لتكذيب إبليس؛ فإنه لم يقع منه تكذيب؛ لأن الله - تعالى - قد باشره بالخطاب ولم يرسل إليه رسولا يأمره بالسجود، ولكنه أبى واستكبر وكان من الكافرين واستحق على ذلك لعنة الخلد ونار الأبد.

ولقد سبق قول القيم - رحمه الله - : «الإيمان هو التصديق، ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق الخبر دون الانقياد له، ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيماناً لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود والذين عرفوا أن محمداً رسول الله كما يعرفون أبناءهم مؤمنين مصدقين؛ فالتصديق إنما يتم بأمرين؛ أحدهما: اعتقاد الصدق، والثاني: محبة القلب وانقياده»<sup>(٢)</sup>.

(١) متفق عليه.

(٢) الصلاة لابن القيم، ١٩-٢٠.



## أيها السادة!

ما أيسر ادعاء الإيمان وما أسهل أن يرفع كل إنسان عقيرته بأنه مؤمن، ولا يزال المنافقون والزنادقة على مدار تاريخ الإسلام يدعون الإيمان، بل ويزعمون للناس أنهم مجددون، وأنهم يصلحون في الأرض ولا يفسدون، لقد ادعى الإيمان غلاة الباطنية، وقد قالوا ما قالوا في القرآن الكريم، وفي صحابة رسول الله ﷺ، وفي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وانتحلوا من العقائد ما تتضاءل دونه عقائد اليهود والنصارى والمجوس، وادعى الإيمان القاديانية مع قولهم بنبوّة مرزا غلام أحمد، وتكفيرهم لعامة المسلمين ممن لا يؤمنون بنبوته، وادعى الإيمان البهائية، والبايية، والبهرة وغيرهم من دعاة الضلالة والزندقة.

وادعى الإيمان شيوعيو هذا العصر ولَقَّبُوا أنفسهم بلقب: (الحاج) وأقاموا في أحزابهم لجأًا للشئون الدينية ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَلَازِمُوا مِمَّا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩].

بل ادعى الإيمان من دعى إلى زمالة بين الأديان وهدم حاجز الولاء والبراء بينهما وتأليف كتب دينية مشتركة يلتقي عليها المسلمون والنصارى واليهود. وادعى الإسلام خصوم الشريعة ودعاة التغريب والعلمانية ممن أنفقوا أعمارهم في تسويد الصحف الطوال في تشوية شرائع الإسلام وفتنة الناس عنها، ودعوة الناس جهارًا إلى الكفر بالإسلام الدولة، والاكتفاء به عقائد وشرائع يمارسها من شاء وطوّفوا في جامعات الغرب يزيفون وعي العالم عن تاريخ الإسلام، ويقدمونه لأهل هذه البلاد على أنه جملة من الظلم والاستبداد، وسلسلة من المجون والتهتكات.



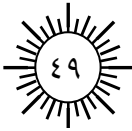


أيها السادة!

ما أرخص الإيمان عندما يكون كلامًا! وما أغلاه عندما يصير حرمة وذرمة! وإنكم في مواقعكم هذه مسئولون أمام الله - جل وعلا - عن الانتصار لشريعته وإعلاء كلمته وإقامة الحججة على خصومه وأعدائه، واعلموا أنه لا إيمان لرجل باع نفسه للشيطان، ووقف في صفوف خصوم الشريعة، يكيد لها مع الكائدين ويطعن فيها مع الطاعنين.

إن في الأمة حفنة مارقة نبذت رداء عروبتها ورداء تدينها وباتوا أبواقًا لدعوات التضليل والفتنة الوافدة من الغرب ومن الشرق، يقبلون الانتساب إلى أي راية شرعية كانت الراية أو غريبة، إلا أن تكون هذه الراية هي الإسلام، ويتساحون مع كل دعوة ليبرالية كانت هذه الدعوة، أو فاشية أو ما شاء الشيطان من صنوف الضلالة والغواية، إلا أن تكون هذه الدعوة هي الإسلام، ورغم ذلك لا يزال لهم انتساب إلى الإسلام، وإن ذهب تجادلهم أقسموا أنهم متدينون حتى النخاع، وأنهم قد ورثوا التدين كابرًا عن كابر، وأنهم عريقون في الإيمان.

فهل درى الذين يحدرون عقولهم وأرواحهم بأوهام الإرجاء والتجهم، ويزعمون أن الإيمان هو التصديق، وأنهم ماداموا لم يكذبوا بشيء من القرآن والسنة فهم المسلمون المؤمنون، وإن بدلوا من أحكام الله ما بدلوا، وردوا من شرائعه ما ردوا وطعنوا في دينه ما طعنوا، ونسبوا شريعته إلى البداوة والهمجية، ونعتوا حدوده بالبشاعة والوحشية، وتحالفوا مع شياطين الإنس والجن في الشرق وفي الغرب لنبد هذه الشريعة وفتنة حملتها وإبادة الداعين إليها.



هل درى هؤلاء المبطلون أنهم من الإسلام مارقون، وعن أهله مبعدون، وأنهم عند ربهم موقوفون؛ ليزيقهم عذاباً شديداً وليجزئهم أسوأ الذي كانوا يعملون.

هل درى الذين يسعون لفصل الدولة عن الدين أن فصل الدولة عن الدين هدم لمعظم الدين، وأنه لا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين.

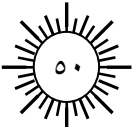
هل درى الذين يدعون إلى العلمانية، ويروجون للفصل بين الدين والسياسة، أن العلمانية ثورة في وجه النبوة، وأنها انقلاب ضد الدين، وأنها حريق حول الكعبة.

هل درى هؤلاء الذين يدعون الإيمان مع ردهم لشرائع الإسلام، وموالاتهم لأعداء الإسلام، وإصرارهم على بقاء الأمة تدور في فلك الأنظمة الوضعية أنهم بذلك يسلمون مَقَادَ أمتهم إلى اليهود الصهاينة وإلى الصليبيين، وأنهم يجرونها وراءهم إلى الهاوية.

هل درى هؤلاء أن عقد الإسلام لا يثبت إلا على قدم التصديق والانقياد، وإنهم إذ يرفضون الانقياد لشرائع الله، بل يرفضون رد الأمور ابتداءً في مجال القضاء والسياسة ونحو ذلك إلى الكتاب والسنة؛ فإنهم بذلك لا يزالون مرتدين على أعقابهم يتخبطون في أوحال من الكفر ودركات من الضلالة والغواية؛ ظلمات بعضها فوق بعض.

هل درى هؤلاء أن أعداء الأمة أحرص ما يكونون على إخراج الإسلام من المعركة حتى يبقى هذا المارد حياً في قمقمه فتظل جيوشهم تصول وتجول وحدها في الميدان.

لقد نشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) في ١٨ / ٢ / ١٩٧٨ م، مقالاً حللت فيه الهجوم اليهودي على جنوب لبنان وانتقدت إجراء التلفزيون اليهودي مقابلات مع العميل الخائن سعد حداد، وإبراز معالم البهجة التي عمت القرى المارونية النصرانية

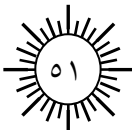


إزاء احتلال الجيش اليهودي لجزء كبير من جنوب لبنان وفيما يلي قطوف من هذا التحليل؛ لعل فيها عبرة لهؤلاء المخدوعين والنِّيَّام.

قالت الصحيفة: «إن على وسائل إعلامنا أن لا تنسى حقيقة هامة هي جزء من استراتيجية إسرائيل في حربها مع العرب هي أننا قد نجحنا بجهودنا وجهود أصدقائنا في إبعاد الإسلام عن معركتنا مع العرب طوال ثلاثين عامًا، ويجب أن يبقى الإسلام بعيدًا عن المعركة إلى الأبد؛ ولهذا لا يجب أن نغفل لحظة واحدة عن تنفيذ خطتنا في منع استيقاظ الروح الإسلامية بأي شكل وبأي أسلوب ولو اقتضى الأمر الاستعانة بأصدقائنا لاستعمال العنف والبطش لإخاد أي بادرة ليقظة الروح الإسلامية في المنطقة المحيطة بنا».

واختتمت الصحيفة تحليلها قائلة:

«ولكن تلفزيوننا الإسرائيلي وقع في خطأ أرعن كاد أن ينسف كل خططنا، فقد تسبب هذا التصرف في إيقاظ الروح الإسلامية ولو على نطاق ضيق ونخشى أن تستغل الجماعات الإسلامية المعروفة بعداها لإسرائيل هذه الفرصة لتحريك المشاعر ضدنا، وإذا نجحت في ذلك، وإذا فشلنا - بالمقابل - في إقناع أصدقائنا بتوجيه ضربة قاضية إليها في الوقت المناسب؛ فإن على إسرائيل أن تواجه حين ذلك عدوًا حقيقيًا لا وهميًا وهو عدو حرصنا أن يبقى بعيدًا عن المعركة، وستجد إسرائيل نفسها في وضع حرج إذا نجح المتعصبون، أولئك الذين يعتقدون أن أحدهم يدخل الجنة إذا قتل يهوديًا أو قتله يهودي».



ترى هل يفيق هؤلاء أم أن حجب الغفلة ودين الأهواء أكثف من أن ينفذ إليه شعاع من نور، أو أن تتخللها صيحة من نور، ترى هل يعقل هؤلاء الذين يقهرون صوت الإسلام في شعوبهم أنهم يخربون بيوتهم بأيديهم، وأنهم يفعلون ذلك لحساب أعدائهم الذين يقبعون وراء الكواليس يوجّهون المسار ويقطفون الثمار؟

## الفصل الرابع

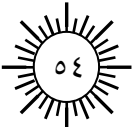
إجماع الأمة على كفر من أبى  
التحاكم إلى الكتاب والسنة

إن هذا الذي ذكرناه من أن تحكيم الشريعة شرط في ثبوت عقد الإسلام، وأنه لا يتحقق أصل الرضا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً إلا بالانقياد لشريعة الله والإقرار بجميع ما أنزل الله تصديقاً وانقياداً، وأن من دفع شيئاً من ذلك فقد كفر هو من الحقائق المعلومة بالضرورة من الدين، والتي قد انعقد عليها إجماع المسلمين جيلاً بعد جيل، ولا يزال أهل العلم قديماً وحديثاً ينصون عليها في عقائدهم، ويبينونها في مصنفاتهم، لا يعرف في ذلك مخالف على مدى هذه القرون المتطاولة. ولننقل لكم أيها السادة طرفاً من مقالاتهم حتى تتبدد الحجب وتنجلي الغياهب:

### أولاً: الحافظ ابن كثير:

يقول الحافظ ابن كثير في تفسير قوله - تعالى -: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

«ينكر - تعالى - على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان الذي وضع لهم (الياسق) وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه؛ فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله،



وسنة رسول الله ﷺ، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر، يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يُحَكَّمُ سواه في قليل ولا كثير»<sup>(١)</sup>.

ويقول في تفسير قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

«هذا أمر من الله ﷻ بأن كل شيء تنازع فيه الناس من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] فما حكم به الكتاب والسنة وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؛ ولهذا قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة، ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر»<sup>(٢)</sup>.

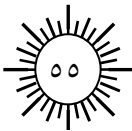
ويقول في البداية والنهاية: «فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه، من فعل فقد كفر بإجماع المسلمين»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ / ٦٧.

(٢) المرجع السابق ١ / ٥١٨.

(٣) البداية والنهاية ١٣ / ١١٩.



## ثانياً: الإمام أبو بكر الجصاص:

يقول الجصاص في أحكام القرآن في تفسير قوله -تعالى-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

«وفي هذه الآية دلالة على أن من رد شيئاً من أوامر الله -تعالى- أو أوامر رسوله فهو خارج من الإسلام، سواء رده من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم، وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة في حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة وقتلهم وسبي ذراريهم؛ لأن الله -تعالى- حكم بأن من لم يسلم للنبي ﷺ قضاءه وحكمه فليس من أهل الإيمان»<sup>(١)</sup>.

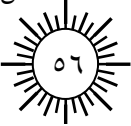
## ثالثاً: النسفي:

يقول النسفي في تفسير قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

«إن كان العصيان عصيان ردٍّ وامتناع عن القبول فهو ضلال كفر، وإن كان عصيان فعل مع قبول الأمر واعتقاد الوجوب فهو ضلال خطأ وفسق»<sup>(٢)</sup>.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ١٨١.

(٢) نقلاً عن حد الإسلام للشيخ عبد المجيد الشاذلي ٣٢١.





#### رابعاً: شيخ الإسلام ابن تيمية:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والإنسان متى أحل الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتدّاً باتفاق الفقهاء».<sup>(١)</sup> ويفرق بين من يحكم بغير ما أنزل الله في واقعة معينة وبين من يجعل ذلك قانوناً عاماً وشريعة ملزمة فيقول: «وأما إذا حكم حكماً عاماً في دين المسلمين، فجعل الحق باطلاً والباطل حقاً، والسنة بدعة، والبدعة سنة، والمعروف منكراً، والمنكر معروفاً، ونهى عما أمر الله به ورسوله، وأمر بما نهى عنه الله ورسوله - فهذا لون آخر، يحكم فيه رب العالمين، وإله المرسلين، مالك يوم الدين».<sup>(٢)</sup>

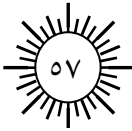
#### خامساً: ابن القيم:

يقول ابن القيم -رحمه الله-: «والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكافرين: الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم؛ فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه عصيانياً، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا كفر أصغر، وإن اعتقد أنه غير واجب، وأنه مخير فيه، مع تيقنه أنه حكم الله، فهذا كفر أكبر، وإن جهله وأخطأه: فهذا مخطيء، له حكم المخطئين».<sup>(٣)</sup> قلت: فكيف بمن لا يرى صلاحيته ويسود الصحائف الطوال في نقضه ومحاربة دعائه؟

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣ / ٢٦٧.

(٢) المرجع السابق ٣٥ / ٣٨٨.

(٣) مدارج السالكين لابن القيم ١ / ٣٦٥.



### سادساً: الشيخ محمد بن إبراهيم المفتي السابق للمملكة العربية السعودية:

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم المفتي السابق للمملكة العربية السعودية: «إن من الكفر الأكبر المستبين: تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد ليكون من المنذرین بلسان عربي مبين، في الحكم به بين العالمين والرد إليه عند تنازع المتنازعين مناقضة ومعاندة لقول الله ﷻ: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَردُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].<sup>(١)</sup>

### سابعاً: المحدث أحمد شاكر:

يقول الشيخ أحمد شاكر: «إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس، هي كفر بواح، لا خفاء فيه ولا مداورة، ولا عذر لأحد ممن ينتسب للإسلام -كائنًا من كان- في العمل بها، أو الخضوع لها، أو إقرارها، فليحذر امرؤ لنفسه، وكل امرؤ حسيب نفسه». <sup>(٢)</sup>

ويقول في موضع آخر في بيان الفرق بين تحكيم القوانين الوضعية وبين الانحرافات الجزئية العارضة: «فلم يكن سؤالهم عما احتج به مبتدعة زماننا من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام، بالاحتكام إلى حكم غير حكم الله في كتابه وعلى لسان نبيه فهذا الفعل إعراض عن حكم الله، ورغبة عن دينه وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم

(١) رسالة تحكيم القوانين للشيخ محمد بن إبراهيم ١.

(٢) عمدة التفسير للشيخ أحمد شاكر ٢/ ١٧٢ - ١٧٤.



الله - سبحانه وتعالى - وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه.

والذي نحن فيه اليوم هو هجر لأحكام الله عامة بلا استثناء، وإيثار حكم غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة الله، بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تفضيل أحكام القانون الموضوع على أحكام الله المنزلة، وادعاء المحتجين بذلك بأن أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، ولعلل وأسباب انقضت، فسقطت الأحكام كلها بانقضائها»<sup>(١)</sup>.

### **ثامناً: الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر:**

يقول محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر: «فصل الدين عن السياسة هدم لمعظم حقائق الدين، ولا يُقدّم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين»<sup>(٢)</sup>.

### **تاسعاً: الشيخ محمد حامد الفقي:**

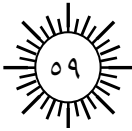
يقول الشيخ محمد حامد الفقي: «من اتخذ من كلام الفرنجة قوانين يتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال، ويقدمها على ما علم وتبين له من كتاب الله وسنة رسوله فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليها، ولم يرجع إلى الحكم بما أنزل الله، ولا ينفعه أي اسم تسمى به، ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظم حبيب ٢١.

(٢) راجع تعليقه على هامش فتح المجيد ٤٠٦.

(٣) فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام لصالح بن عبد الله العبود ٢٦٨.



## عاشراً: الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية؛

يقول الشيخ عبد العزيز بن باز في معرض نقده لدعوة القومية العربية: «إن الدعوة إليها والتكتل حول رايته يفضي بالمجتمع ولا بد إلى رفض حكم القرآن؛ لأن القوميين غير المسلمين لن يرضوا تحكيم القرآن، فيوجب ذلك لزعماء القومية أن يتخذوا أحكاماً وضعية تخالف حكم القرآن حتى يستوي مجتمع القومية في تلك الأحكام.

وقد صرح الكثير منهم بذلك كما سلف، وهذا هو الفساد العظيم والكفر المستبين والردة السافرة، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ

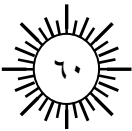
ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

وكل دولة لا تحكم بشرع الله، ولا تنصاع لحكم الله فهي دولة جاهلية كافرة ظالمة فاسقة بنص هذه الآيات المحكمات يجب على أهل الإسلام بغضها ومعاداتها في الله، حتى تؤمن بالله وحده، وتحكم شريعته، كما قال ﷺ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [المتحنة: ٤].



ويقول في موضع آخر: «وفد أجمع العلماء على أن من زعم أن حكم غير الله أحسن من حكم الله، أو أن غير هدي رسول الله ﷺ أحسن من هدي الرسول ﷺ، فهو كافر، كما أجمعوا على أن من زعم أنه يجوز لأحد من الناس الخروج على شريعة محمد ﷺ، أو تحكيم غيرها فهو كافر ضال، وبما ذكرناه من الأدلة القرآنية، وأجماع أهل العلم يعلم السائل وغيره أن الذين يدعون إلى الاشتراكية أو إلى الشيوعية أو غيرها من المذاهب الهادمة المناقضة لحكم الإسلام كفار ضلال أكفر من اليهود والنصارى؛ لأنهم ملاحدة لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يجوز أن يجعل أحد منهم خطيباً أو إماماً في مسجد من مساجد المسلمين، ولا تصح الصلاة خلفهم، وكل من ساعدهم على ضلالهم، وحسن ما يدعون إليه، وذب دعاة الإسلام ولمزهم، فهو كافر ضال، حكمه الطائفة المللحة، التى سار في ركابها وأيدها في طلبها، وقد أجمع علماء الإسلام... على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم عليهم بأي نوع من أنواع المساعدة فهو كافر مثلهم».<sup>(١)</sup>

#### **حادي عشر: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي:**

يقول الشنقيطي: «وبهذه النصوص الساموية التي ذكرنا، يظهر غاية الظهور أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفون لما شرعه الله -جل وعلا- على ألسنة رسله، وأنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم».<sup>(٢)</sup>

(١) مجموع الفتاوى ومقالات متنوعة ١ / ٢٧٤.

(٢) أضواء البيان للشنقيطي.



ويقول في موضع آخر: «وأما النظام الشرعي المخالف لتشريع خالق السموات والأرض فتحكيمه كفر بخالق السموات والأرض، كدعوى أن تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ليس بإنصاف بل يلزم استواءهما في الميراث، وكدعوى أن تعدد الزوجات ظلم، وأن الطلاق ظلم للمرأة، وأن الرجم والقطع ونحوها أعمال وحشية لا يسوغ فعلها بالإنسان ونحو ذلك... فتحكيم هذا النوع من النظام في أنفس المجتمع وأموالهم وأعراضهم وأنسابهم وعقولهم وأديانهم كفر بخالق السموات والأرض وتمرد على نظام السماء الذي وضعه من خلق الخلائق كلها وهو أعلم بمصالحها - سبحانه وتعالى عن أن يكون معه مشرع آخر علوًّا كبيرًا - ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]»<sup>(١)</sup>.

### ثاني عشر: الأستاذ/ عبد القادر عودة:

يقول الشهيد عبد القادر عودة: «ومن الأمثلة الظاهرة على الكفر بالامتناع في عصرنا الحاضر: الامتناع عن الحكم بالشريعة الإسلامية وتطبيق القوانين الوضعية بدلاً منها، ولا خلاف بين الفقهاء والعلماء في أن كل تشريع مخالف للشريعة الإسلامية باطل لا تجب له الطاعة، وأن كل ما يخالف الشريعة محرم على المسلمين ولو أمرت به أو أباحتها السلطة الحاكمة أيًا كانت، ومن المتفق عليه أن من يستحدث من المسلمين أحكامًا غير ما أنزل الله، ويترك بالحكم بها كل أو بعض ما أنزل الله من غير تأويل يعتد صحتة، فإنه يصدق عليهم ما وصفهم به الله - تعالى - من الكفر والظلم والفسق كل بحسب حاله،

(١) أضواء البيان للشنقيطي.



فمن أعرض عن الحكم بحد السرقة أو القذف أو الزنا؛ لأنه يفضل عليه غيره من أوضاع البشر عليه فهو كافر قطعاً، ومن لم يحكم به لعلّة أخرى غير الجحود والنكران فهو ظالم، إن كان في حكمه مضيئاً لحق أو تاركاً لعدل أو مساواة، وإلا فهو فاسق، ومن المتفق عليه: أن من ردّ شيئاً من أوامر الله أو أوامر رسوله فهو خارج عن الإسلام سواء رده من جهة الشك، أو من جهة ترك القبول، أو الامتناع عن التسليم، ولقد حكم الصحابة بارتداد مانعي الزكاة، واعتبروهم كفاراً خارجين عن الإسلام؛ لأن الله حكم بأن من لم يسلم بما جاء به الرسول، ولم يسلم بقضائه وحكمه فليس من أهل الإيمان قال -جل شأنه-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].<sup>(١)</sup>

### ثالث عشر: الأستاذ أبو الأعلى المودودي:

يقول الأستاذ أبو الأعلى المودودي في الحكومة الإسلامية: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].  
﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].  
﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].  
هنا أصدر الله ﷻ ثلاثة أحكام في شأن من لا يحكمون بقانون الله المنزل:  
الأول: أنهم الكافرون.  
الثاني: أنهم الظالمون.

(١) التشريع الجنائي الإسلامي ٧٠٨/٢.



الثالث: أنهم فاسقون، ومعنى هذا بوضوح أن من يترك حكم الله وقانونه ويحكم بقانون آخر وضعه هو بنفسه أو وضعه أناس غيره يرتكب ثلاثة جرائم: الأولى: أن تصرفه هذا يعني: رفض حكم الله، وهذا كفر. الثانية: أن فعله هذا يخالف العدل والإنصاف ويجافيه؛ لأن الحكم الذي ينطبق تمام الانطباق هو ما أصدره الله؛ فإن حاد عنه ثم حكم، فقد ظلم بكل تأكيد ويقين.

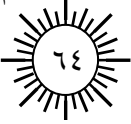
الثالثة: أنه مع كونه عبداً فقد عصى قانون سيده ومالكه، ونفذ قانونه الخاص، أو قانون غيره من البشر، ومن ثم فقد خرج فعلاً عن دائرة العبودية، وشذ عن إطار الطاعة، وهذا فسق، وإن الكفر والظلم والفسق من حيث هم كذلك يدخلون بالضرورة تحت الانحراف عن حكم الله، ولا يمكن أن يكون هناك ابتعاد عن الحكم بما أنزل الله دون أن توجد هذه الأشياء الثلاثة.<sup>(١)</sup>

#### رابع عشر: الشيخ يوسف القرضاوي:

يقول الشيخ يوسف القرضاوي: «بل إن العلماني الذي يرفض مبدأ تحكيم الشريعة من الأساس، ليس له من الإسلام إلا اسمه، وهو مرتد عن الإسلام بيقين، يجب أن يستتاب، وتزاح عنه الشبهة، وتقام عليه الحجة، وإلا حَكَمَ القضاء عليه بالردة، وجُرِّدَ من انتمائه إلى الإسلام، أو سُحِبَت منه (الجنسية الإسلامية)، وفرق بينه وبين زوجه وولده، وجرت عليه أحكام المرتدين المارقين، في الحياة، وبعد الوفاة».<sup>(٢)</sup>

(١) الحكومة الإسلامية للمودودي، ١٠٥-١٠٦.

(٢) الإسلام والعلمانية وجهها لوجه، د. يوسف القرضاوي، ٧٣-٧٤.





### خامس عشر: المستشار / على جريشة:

يقول المستشار على جريشة: «وإذا كان رد الأمر إلى الله من مقتضيات الإيمان وموجبات العقيدة، كان النكوص عن ذلك كفرًا وشركًا، وظلمًا وفسقًا كما عبّر القرآن، فما هي صور ذلك النكوص؟  
عدول أو تعديل:

إن من عدل عن شرع الله إلى شرع غيره فقد عدل بشرع الله شرعًا آخر، ومن ثم عدل بالله آلهة أو أربابًا آخرين؛ لأن الشرع ابتداءً خالص حق الله، باعتباره من خصائص الربوبية والألوهية، كذلك من لم يعدل عن شرع الله كله ولكنه عدل فيه! ذلك أنه لا يملك التعديل إلا سلطة في نفس المستوى أو سلطة أعلى، فمن فعل ذلك فقد جعل من نفسه ندًا لله - تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا -.

فالتحريم والتحليل اللذان أشارت إليهما الآيات الكريمة يتخذ صورة العدول أو التعديل، فمن عدل عن تحريم الخمر إلى إباحتها فقد أحل ما حرم الله، ووقع في الكفر والشرك، وكما يكون العدول صريحًا، بأن قال عن الحرام حلال؛ فإنه يكون كذلك ضمنيًا بتغيير وصف الحكم من الحرام إلى الحلال، ففي مثل الخمر جاء تحريمها بالنص والإجماع، فإذا جاءت نصوص وضعية خالية من العقاب فقد غيرت وصف الحكم وجعلته مباحًا، والمباح أحد أقسام الحلال، ومن ثم فإنها تكون بذلك قد أحلت ما حرم الله. كذلك الزنا حرّمته الشريعة بالنص والإجماع فإذا جاءت نصوص وضعية خالية من النص على العقاب عليه، ولو في بعض الأحوال، فإنها تكون قد أباحتها في هذه الحالات، أي: تكون قد أحلت ما حرم الله.  
هذه صور من العدول.



أما صور التعديل: فإن الحكم يبقى على وصفه الأصلي فلا ينقلب من الحرام إلى الحلال ولكن مثلاً يجري التعديل في العقوبة التي وضعها الله - سبحانه وتعالى - للفعل كأن يحتفظ النص الوضعي بتحريم الفعل وتجريمه، ولكنه يعدل في العقوبة المقررة له شرعاً فيجعلها الحبس بدلاً من الجلد أو الرجم.

ويمكن أن يقال: إن مثل تلك النصوص الوضعية التي تتضمن تعديلاً في الحكم الشرعي تتضمن كذلك عدولاً فإن وضع عقوبة مكان أخرى عدول عن العقوبة الأصلية التي شرعها الشارع الحكيم علاجاً للداء، وهو أعلم بمن خلق وهو اللطيف الخبير!! وعلى ذلك فالعدول والتعديل هو من قبيل التحليل والتحريم الذي دمغه القرآن بالكفر والشرك، وتلك أقصى صور عدم الشرعية!!<sup>(١)</sup>.

#### سادس عشر: الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق:

يقول الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق: «رد الحكم الشرعي كفر: لا يشك مسلم أن من لوازم الإيمان: الإقرار بشرع الله سبحانه، والتسليم بأمره، وهذا معنى الإسلام، أي: التسليم والإذعان والانقياد لأمر الله، وقد دل على هذا المعنى آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

وكقوله - جل وعلا -: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وفي هذه الآية

(١) المشروعية الإسلامية العليا، علي جريشة ٣٧.



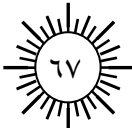
تعجب الله - سبحانه - ممن يدعي الإيمان وهو يريد أن يتحاكم إلى غير حكم الله وحكم رسوله، وأخبر أنه لا يؤمن إلا من حكم الله ورسوله في كل شجار يكون بينه وبين آخرين، ورضي بحكم الله وحكم رسوله وسلم تسليماً كاملاً لذلك.

ولاشك أن الحدود الشرعية للجرائم المعروفة: السرقة، والقتل، والزنا، وشرب الخمر، وقطع الطريق، والإفساد في الأرض، وغير ذلك من الجرائم. هذه الحدود الشرعية، أعني: العقوبات المقدرة شرعاً لهذه الجرائم أصبحت لاشتهارها من المعلوم في الدين ضرورة، ولا يكاد، بل ولا يصح من المسلم أن يجهل ذلك، وإذا كان هذا ثابتاً ومعلومًا في الدين؛ فإن تكذيبه، أو رده كفر مخرج من ملة الإسلام، وهذا الحكم لا خلاف فيه بتاتاً، أعني: كفر من رد حكماً من أحكام الله الثابتة في كتابه، أو على لسان رسوله، خاصة إذا كان هذا الرد معللاً بأن هذا التشريع لا يناسب الناس، أو لا يوافق العصر، أو أنه وحشية، أو غير ذلك؛ لأن حقيقة عيب التشريع هي عيب المشرع، والذي شرع هذا وحكم به هو الله - سبحانه وتعالى - ولا يشك مسلم في أن عيب الله أو نسبة النقص أو الجهل له كفر به وخروج عن ملة الإسلام؛ ولذلك فالأمر الأول الذي ينبغي أن يتعلمه الذين يردون هذا الحكم أنهم ليسوا من جماعة المسلمين ولا ينتمون إلى هذا الأمة أصلاً، إلا أن يعلنوا توبتهم ورجوعهم إلى الله - سبحانه وتعالى -<sup>(١)</sup>.

والذي نخلص إليه من هذا الحشد الزاخر من المقولات أن تكفير من رد على الله حكمه أو أبى الانقياد لشرعه من المعلوم بالضرورة من الدين، وأنه موضع إجماع السابقين واللاحقين من المسلمين، ونحن هنا نتكلم عن معصية الرد والامتناع عن

---

(١) الحدود الشرعية: كيف نطبقها؟ للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، ٢٠.



القبول، وليس عن معصية التنفيذ مع قبول الأمر واعتقاد الوجوب، حتى لا يشوش علينا احد بأننا نكفر المسلمين، وأننا نحبي مقولات الخوارج الهالكين!

فيا قومنا! ما ظنكم بهؤلاء الذين يحادون الله ورسوله، ويسعون في آيات الله معاجزين، ويحولون بين الأمة وبين التحاكم إلى ما أنزل الله؟ ما ظنكم بهؤلاء الذين يملؤون الدنيا فحيجًا وضجيجًا بتنقصهم لشريعة الله، واستهزائهم بأحكامها، واستعداد الطواغيت على حملتها وأنصارها، وتحجيش الأقلام والألسنة للمشاركة في حربها؟

ما ظنكم بهؤلاء الذين لا يتركون بادرة للخير والإقبال على الله تطل برأسها في محيط هذه الأمة إلا سارعوا إلى محققها واستئصال شأفتها؟

ما ظنكم بهؤلاء الذين أصبح الدين شركة بينهم وبين الله فله حكم العقائد والعبادات، ولهم حكم ما وراء ذلك من جميع المعاملات؟

ما ظنكم بهؤلاء الذين لا شارع لهم إلا البرلمان، ولا سيادة عندهم إلا للأمة، ولا قدسية لديهم إلا القوانين الوضعية؟

ما ظنكم بهؤلاء الذين يرفضون ابتداءً أن يكون في حقائق الإسلام ما له مدخل في القضاء والسياسة، أو الذين ينكرون أن تكون أحكامه في هذا المجال كافلة بالمصالح وآخذة بالسياسة إلى أحسن العواقب؟

ما ظنكم بهؤلاء الذين يزعمهم -كما يزعم الدوائر الغربية- تنامي التيار الديني في البلاد الإسلامية ويرونه خطرًا داهيًا يتهدد الحضارة والسلطان؟



ما ظنكم بهؤلاء الذين يسخرون إعلامهم وأقلامهم وألسنتهم في تشويه الصحوة الإسلامية التي تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ويكدحون في تنفير الناس منها وصددهم عنها؟

ما ظنكم فيمن يرون في الانتفاضة في فلسطين -وقد اكتسبت بعداً إسلامياً- خطراً يفوق في جسامته خطر الوجود الصهيوني نفسه في فلسطين؟ ويتطوعون في بذل النصائح في كيفية قمع الانتفاضة، أو بالأخص جناحها الإسلامي إلى أبناء صهيون؟ أيها السادة! إن الأمر جد لا هزل فيه، وإنكم مدعوون إلى مناصرة الشريعة ودعم حملتها وأنصارها في جهادهم المقدس، واعلموا أن الأمر لا خيار فيه ولا مساومة؛ لأن الشريعة -كما سبق- هي الدين! إقامتها إقامة الدين وإضعافها إضاعة الدين. واعلموا كذلك أنكم في هذا الأمر على مفترق الطرق، وقد أوشك الناس أن يمتازوا إلى فسطاطين: فسطاط إيمان لا نفاق فيه، وفسطاط نفاق لا إيمان فيه، الأول: يضم حملة الشريعة وأنصارها، والآخر يضم العلمانيين والمارقين وسائر المفتونين والمبطلين، وإن عليكم أن تختاروا لأنفسكم؛ فإما أن تكونوا جنوداً للإسلام وتحتسبوا في سبيله ما قد يصيبكم من العنت تشوفاً إلى جنة عرضها السموات والأرض، وإما أن يستخفنكم دعة الضلالة، ويزينوا لكم حرب الشريعة ومناصبه أنصارها العداء، فتزل قدم بعد ثبوتها، وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله، وتحشرون يوم القيامة مع هؤلاء المضلين المبطلين، وساعتها تعضون على أيديكم، وتقولون: ياليتنا اتخذنا مع الرسول سبيلاً، يا ويلتنا ليتنا لم نتخذ من هؤلاء أحداً خليلاً لقد أضلونا عن الذكر بعد إذ جاءنا وكان الشيطان للإنسان خذولاً!!



أيها السادة! إنكم لو تأملتم قليلاً لعلمتم أنه لا خيار؛ لأنكم لا تمثلون أنفسكم، ولكنكم تمثلون أمتكم، هذه الأمة التي ما فتئت تعلن عن إيمانها بالله، وعن موالاتها ونصرتها لكل من يستنفرها باسم الله، والتي ما قبلت يوماً من الأيام أن تكون شيوعية أو علمانية أو اشتراكية، وإن زعم الزاعمون، وأرجف المرجفون، والتي ما استطاع جمهوركم أن يحوز ثقتها إلا بعد أن واثقها بعهد الله على تحكيم شريعة الله وإعلاء كلمته.

أيها السادة:

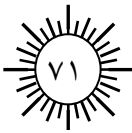
وفاءً بوفاء! فإنه لا يصلح في ديننا الغدر! أوفوا لأمتكم بما عاهدتم الله عليه، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً، إن الله يعلم ما تفعلون.

#### - شبهة التسوية بين رد الأحكام الشرعية، وبين انحرافات التطبيق الجزئية:

درج المبطلون في هذا العصر على أن يشغبوا على ما سبق تقريره مما دل عليه الكتاب والسنة، وانعقد عليه إجماع الأمة من كفر من بدل شرائع الله، أو ردَّ أحكام الله بالقول بأن هذا الأمر من جنس الذنوب والمعاصي التي لا تُخرج من الملة، وحجتهم في ذلك أنه لا يُكفر أحدٌ من أهل القبلة بذنوب إلا إذا استحله، وأن كثيراً من أهل العلم ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] قول ابن عباس وطاووس ومجاهد وغيرهم أن هذا كفر دون كفر، وأنه ليس كمن كفر بالله وملائكته، ويقولون: إن التكفير بذلك هو منهج الخوارج، الذي كانوا يُكفرون مخالفيهم من أهل القبلة معتمدين على مثل هذه النصوص، وعلى مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَلْحَمَّ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

والعجيب أن هذه الشبهة دخلت إلى أروقة المحاكم الوضعية التي انتصبت لمحاكمة التيار الإسلامي؛ فتجد ممثلي الادعاء العام يبدئون ويُعيدون في تكرار هذه المقولة متهمين أبناء الحركة الإسلامية بأنهم يرددون مقولات الخوارج، وأن مجتمعاتنا المعاصرة لم تنكر لله حكمًا ولم ترد له أمرًا فلا يصدق عليها وصف الكفر أو الظلم أو الفسق الوارد في هذه الآيات، بل ولا يلحقها إثم كذلك نظرًا للظروف الدقيقة التي تمر بها الأمة الإسلامية في واقعنا المعاصر، ونظرًا لأن هذه الشبهة قد تروج على كثير من العامة؛ فإننا نقف بين يديها وقفة فاحصة نرد فيها الأمور إلى نصابها، ونبدد بها ظلام هذه الشبهة، فنقول:

لقد تمهد - كما سبق - في محكمات الأدلة أن الإيمان هو تصديق الرسول فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر، وأن الكفر هو عدم الإيمان، سواء أكان معه تكذيب أو استكبار أو إباء أو إعراض، وأن من لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر. وعلى هذا يمكن تفصيل القول في قضية الحكم بغير ما أنزل الله؛ ذلك أن تعبير الحكم بغير ما أنزل الله قد يقصد به عمل القضاء والمنفذين، وقد يقصد به عمل الأصوليين المشرعين، وعلى حسب الدقة في تحديد المناط تكون الدقة في سلامة الحكم وموافقته لمراد الشارع؛ فإن قصد به عمل القضاء والمنفذين نُظر: فإن كان مرده إلى تكذيب الحكم الشرعي أو رده فهو كفر أكبر يُخرج من الملة، وإن كان مرده إلى عارض من هوى أو رشوة أو نحوه مع بقاء التحاكم ابتداءً إلى الكتاب والسنة، أو ما حمل عليهما بطريق الاجتهاد فهو من جنس الذنوب والمعاصي وأصحابه في مشيئة الله إن شاء الله عذبهم وإن شاء غفر لهم.



وهذه هي صورة الحكم بغير ما أنزل الله، التي عرفت في تاريخ الإسلام، والتي قال فيها علماء الإسلام ما قالوا، وفصلوا فيها من الأحكام ما فصلوا؛ إذ لم تعرف الدولة في تاريخها الطويل نبذاً كاملاً لأحكام الله وإطاراً مجملًا لشريعة الله، وتحاكمًا من حيث المبدأ إلى كتاب غير القرآن وإلى دين غير الإسلام، اللهم إلا مرة واحدة في أيام التتار، ولقد جزم أهل العلم يومها بأن هذه الصورة المستحدثة لا تكييف لها إلا الكفر، وأن أصحابها كفار بلا خلاف وأنه يجب قتالهم حتى يرجعوا إلى حكم الله ورسوله.

قال ابن كثير - رحمه الله - عما كان يحكم به التتار من السياسات الملكية: «فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يُحكم سواه في قليل ولا كثير».<sup>(١)</sup>

ويقول في البداية والنهاية: «فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء، وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه، من فعل فقد كفر بإجماع المسلمين».<sup>(٢)</sup>

أما إن قصد به المعنى الأصولي التشريعي الذي هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الاقتضاء أو التحيز أو الوضع، وأريد به إصدار قواعد تشريعية عامة تبدل بها شرائع الإسلام وتكون لها السيادة في الأمة بدلًا من سيادة الكتاب والسنة وتصبح هي المرجع في الحكم عند التنازع، ويقدم العمل بها على العمل بأحكام الشريعة المطهرة فلا جدال في أن هذه الصورة مناط واحد وتكييف واحد، وهو الكفر

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦٧/٢.

(٢) البداية والنهاية ١١٩/١٣.



الأكبر المخرج من الملة، الذي لا تبقى معه من الإيمان حبة خردل، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدّل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتدّاً باتفاق الفقهاء»<sup>(١)</sup>.  
وقد سبق قول ابن كثير: «فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسق وقدمها عليه؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين»<sup>(٢)</sup>.

ولقد أدى اللبس في هذه القضية، وعدم تحديد مناطات الحكم في صوره المختلفة إلى اضطراب كثير من أهل العلم من منتسبي الحركة الإسلامية وغيرهم في تقريرها مما أتاح للمبطلين أن يجدوا من بين فرجات اختلافهم مدخلاً لهم يُلبّسون به على العامة، ويُسبغون به الشرعية على نظم منعدمة قامت -يوم قامت- على رد شرائع الإسلام، واستباحة الحكم بغير ما أنزل الله، واهدار سيادة الشريعة الإسلامية، وحمل الأمة كلها على تحكيم القوانين الوضعية؛ وذلك بإشاعة القول بأن الكفر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ هو الكفر الأصغر الذي لا ينقل عن الملة، ويسوقون في ذلك بعض الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في بيان أنه كفر دون كفر، وليس كمن كفر بالله وملائكته، فنصبح بذلك أمام خلل جزئي أو انحراف فروع لا يبرر انعدام الشرعية ولا يُسوّغ الخروج.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣/ ٢٦٨.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ١٣/ ١١٩.



ولقد نبه الشيخ محمود شاكر - رحمه الله - في تعليقه على الطبري إلى هذا الخلل، وفصل القول في مثل هذه الآثار فقال في تعليقه على ما أورده الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ من قول أبي مجلز وهو تابعي ثقة لمن سأله من الإباضية عن معنى هذه الآية وأرادوا أن يلزموه الحجة في تكفير الأمراء؛ لأنهم في معسكر السلطان، ولأنهم ربما ارتكبوا بعض ما نهاهم الله عن ارتكابه؛ فأجابهم أبو مجلز بقوله: «إنهم يعملون بما يعملون -يعني: الأمراء- ويعلمون أنه ذنب! قال: بينما أنزلت هذه الآية في اليهود والنصارى، قالوا: أما والله إنك لتعلم مثل ما نعلم، ولكنك تخشاهم! قال: أنتم أحق بذلك منا، أما نحن فلا نعرف ما تعرفون! قالوا: ولكنكم تعرفونه، ولكن يمنعكم أن تمضوا أمركم من خشيتهم!»<sup>(١)</sup>

يقول الشيخ محمود شاكر - رحمه الله - تعليقاً على ذلك: «فلم يكن سؤالهم عما احتج به مبتدعة زماننا، من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام، بالاحتكام إلى حكم غير حكم الله في كتابه وعلى لسان نبيه؛ فهذا الفعل إعراض عن حكم الله، ورغبة عن دينه وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم الله - سبحانه - وتعالى، وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه.

والذي نحن فيه اليوم هو هجر لأحكام الله عامة بلا استثناء، وإيثار حكم غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة الله، بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تفضيل أحكام القانون الموضوع على أحكام الله المنزلة، وادعاء المحتجين بذلك بأن

(١) راجع تفسير الطبري بتحقيق محمود شاكر ١٠ / ٣٤٩ - ٣٥٨.

أحكام الشريعة إنما نزلت لزمان غير زماننا، ولعلل وأسباب انقضت، فسقطت الأحكام كلها بانقضائها، فأين هذا مما بيناه من حديث أبي مجلز، والنفر من الإباضية من بني عمرو بن سدوس!!<sup>(١)</sup>

ولو كان الأمر على ما ظنوا في خبر أبي مجلز، أنهم أرادوا مخالفة السلطان في حكم من أحكام الشريعة؛ فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أن سَنَّ حاكم حكمًا وجعله شريعة ملزمة للقضاء بها، هذه واحدة، وأخرى: أن الحاكم الذي حكم في قضية بعينها بغير حكم الله فيها، فإنه إما أن يكون حكم بها وهو جاهل، فهذا أمره أمر الجاهل بالشريعة، وإما أن يكون حكم بها هوى ومعصية، فهذا ذنب تناله التوبة وتلحقه المغفرة، وإما أن يكون حكم به متأولاً حكمًا يخالفه به سائر العلماء، فهذا حكمه حكم كل متأول يستمد تأويله من الإقرار بنص الكتاب، وسنة رسول الله ﷺ، وإما أن يكون في زمن أبي مجلز أو قبله أو بعده حاكم حكم بقضاء في أمر جاحداً لحكم من أحكام الشريعة، أو مؤثراً لأحكام أهل الكفر على أحكام أهل الإسلام، فذلك لم يكن قط فلا يمكن صرف كلام أبي مجلز والإباضيين إليه.

فمن احتج بهذين الأثرين وغيرهما في غير بابهما، وصر فهما إلى غير معناهما، رغبة في نصرة سلطان، أو احتيالاً على تسويغ الحكم بغير ما أنزل الله وفرضه على عباده، فحكمه في الشريعة حكم الجاحد بحكم من أحكام الله: أن يستتاب، فإن أصر وكابر

---

(١) راجع تفسير الطبري بتحقيق محمود شاكر ١٠ / ٣٤٩ - ٣٥٨.

وجحد حكم الله، ورضي بتبديل الأحكام فحكم الكافر المصر على كفره معروف لأهل هذا الدين»<sup>(١)</sup>.

والذي نخلص إليه من ذلك كله: أن قول بعض السلف: (كفر دون كفر) في تفسير هذه الآية لا ينصرف مناطه إلى مناط التحاكم إلى القوانين الوضعية التي أصبحت هي مرد الحكم في واقعنا المعاصر، ولا إلى هؤلاء الذين يتحللون الفصل بين الدين والدولة، ويرون عدم صلاحية أحكام الإسلام لسياسة مجتمعاتنا المعاصرة، ولا إلى هؤلاء الذين يهدرون سيادة الشريعة الإسلامية ابتداءً بحيث يصبح ردُّ القضاء الحكم إليها جريمةً وخروجاً عن الشرعية وسبباً قاطعاً من أسباب بطلان الحكم ونقضه!!

إن الذي يواجهه العمل الإسلامي في واقعنا المعاصر ليس خللاً عارضاً أو انحرافاً جزئياً في قضية من القضايا حاد فيها القاضي عن الحق لهوى أو رشوة كما هو حال الانحرافات في ظل المجتمعات الإسلامية، ولكنه خلل في أصل قاعدة التحاكم في الدين الذي يجب أن ترد إليه الأمور عند التنازع في القانون الواجب الاتباع في حياة الأمة، هل هو الكتاب والسنة؟ أم القوانين الوضعية التي تصدر عن البرلمان والسلطة التشريعية؟ إنه يتعلق بالإجابة على هذا السؤال: لمن الحكم في دار الإسلام؟ لشريعة الله أم لقوانين أوربا؟ هل تقوم الدولة على تحكيم الشريعة الإسلامية؟ أم على تحكيم القوانين الوضعية؟ هل تفصل الدولة عن الدين؟ أم تقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا به؟

(١) راجع تفسير الطبري بتحقيق محمود شاكر، ٣٤٩-٣٥٨.

هذه هي القضية أيها السادة! وإنكم مدعوون إلى الإجابة على هذه الأسئلة؛ ليتقرر في ضوءها مستقبل البلاد والعباد!

أما قولهم: إنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب إلا إذا استحله فذلك حق، ونحن نقول بموجبه، إلا أن الاستحلال يتخذ في الواقع العملي إحدى صورتين:

- صورة تؤول إلى كفر التكذيب، وهي تكذيب الحكم الشرعي وعدم اعتقاد موجبه.
- وصورة تؤول إلى كفر الرد، وهي رد الحكم الشرعي وعدم التزامه، وإن اعتقد أن الله أوجبه، وأن الرسول قد أمر به، فمن قال: إن هذا حكم الله، ولكنني أردته وأسخطه ولا أرى صلاحيته كمن كذب بهذا الحكم ابتداءً سواء بسواء، بل قد يكون الأول أغلظ كفرًا، وأشد محادة لله ورسوله.

ذلك أن الإيمان المجمل - كما سبق - تصديق الرسول فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر، فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر، وإنما أتى هؤلاء من قبل ضلالهم في فهم حقيقة الإيمان، لقد عبثت بهم ضلالات الإرجاء والتجهم التي تفتشت جرثومتها في أوساط الأمة فأفسدت عليهم دينهم، وظنوا معها أن الإيمان هو مهد التصديق، فلا يكون الكفر بالمقابل إلا محض التكذيب، فمهما رد المرء من شرائع الإسلام أو خلع الربقة من الالتزام بها والانقياد لموجبها واستعلن بنقضه لها واستهزائه بها فلا يقدح شيء من ذلك في أصل إيمانه ما دام يصدق بقلبه أنها وحي من عند الله!!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق، لكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك، ولا أوافقك لكان كفره أعظم، فلما كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط علم أن الإيمان ليس التصديق فقط،



بل إذا كان الكفر يكون تكذيباً، ويكون مخالفةً ومعاداةً وامتناعاً بلاكذب فلا بد أن يكون الإيمان تصديقاً مع موافقه وموالاته وانقياده، ولا يكفي مجرد التصديق فيكون الإسلام جزءاً مسمى الإيمان، وكما كان الامتناع من الانقياد مع التصديق جزءاً مسمى الكفر فيجب أن يكون كل مؤمن مسلماً منقاداً للأمر، وهذا هو العمل<sup>(١)</sup>.

فالمرجئة أخرجوا الأعمال جميعاً من مسمى الإيمان وجعلوه محض التصديق والخوارج أدخلوا الأعمال جميعاً في أصله، وجعلوه جملة الفرائض، وقد استدلل الخوارج على ما ذهبوا إليه بظاهر نصوص الوعيد، وقابلهم المرجئة فاستدلوا عليهم بظاهر نصوص الوعد، وكل منهما قد أخذ في النصوص بالنظر الأول، ولم يجمع بين أطراف الأدلة حتى ينجلي أمامه مقصود الشارع؛ ولذلك قال من قال من أهل العلم: لا تستفيدوا من كلام المرجئة إلا بطلان كلام الخوارج، ولا يستفاد من كلام الخوارج إلا بطلان كلام المرجئة، ويبقى الحق بعيداً عن هؤلاء وهؤلاء.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «بل كل من تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان، وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنباً كافراً، ويعلم أنه لو قدر أن قوماً قالوا للنبي: نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك ونقر بألستنا بالشهادتين، إلا أنا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه، فلا نصلي، ولا نصوم، ولا نحج، ولا نصدق الحديث، ولا نؤدي الأمانة، ولا نفي بالعهد، ولا نصل الرحم، ولا نفعل شيئاً من الخير الذي أمرت به، ونشرب الخمر، وننكح ذوات المحارم بالزنا

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٧/ ٢٩٢.

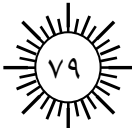
الظاهر، ونقتل من قدرنا عليه من أصحابك وأمتك، ونأخذ أموالهم بل نقتلك أيضًا، ونقاتلك مع أعدائك، هل كان يتوهم عاقل أن النبي ﷺ يقول لهم: أنتم مؤمنون كاملو الإيمان، وأنتم من أهل شفاعتي يوم القيامة، ويرجى لكم ألا يدخل أحد منكم النار، بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم: أنتم أكفر الناس بما جئت به ويضرب أعناقهم إن لم يتوبوا من ذلك.

وكذلك يعلم كل مسلم أن شارب الخمر والزاني والقاذف لم يكن النبي ﷺ يجعلهم مرتدين يجب قتلهم، بل القرآن والنقل المتواتر عنه يبين أن هؤلاء لهم عقوبات غير المرتد عن الإسلام، كما ذكر الله في القرآن جلد القاذف والزاني وقطع السارق، وهذا متواتر عن النبي ﷺ، ولو كانوا مرتدين لقتلهم فكلما القولين مما يعلم فساده من الاضطرار من دين الإسلام»<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية أخرى فقد اتفق الجميع: أهل السنة والمرجئة والخوارج وغيرهم من سائر الفرق أن حكم الشرك يختلف عن حكم بقية الذنوب؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ٦٥ ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦].

والصورة التي نتحدث عنها صورة من صور الشرك الأكبر بلا نزاع؛ لما تمهد من أن التشريع المطلق حق خالص لله - جل وعلا - وحده من نازعه في شيء منه فهو مشرك؛ لقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَكُوًا شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]

(١) المرجع السابق ٢٨٧/٧.



وقوله: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]. وقد سبق القول في معنى هذه الآيات.

إن الحالة التي تواجهها مجتمعاتنا المعاصرة هي حالة الإنكار على الإسلام أن تكون له صلة بشئون الدولة، والحجر عليه ابتداءً أن تتدخل شرائعه لتنظيم هذه الجوانب، وتقرير الحق في التشريع المطلق في هذه الأمور للبرلمانات والمجالس التشريعية. إننا أمام قوم يريدون أن ينقصوا حقيقة الإسلام من أطرافها حتى تكون بمقدار الديانة المسيحية، ثم يصبغوا هذا المقدار من بعد بأي صبغة أرادوا فيذهب الإسلام!! إننا أمام قوم يدينون بالحق في السيادة العليا والتشريع المطلق لمجالسهم التشريعية؛ فالاحلال ما أحلته، والحرام ما حرّمته، والواجب ما أوجبه، والنظام ما شرعته، فلا يجرم فعل إلا بقانون منها، ولا يعاقب عليه إلا بقانون منها، ولا اعتبار إلا للنصوص الصادرة منها.. هذه هي المحنة التي تواجهها دار الإسلام اليوم، والتي لا يصلح لدفعها ترقيع جزئي بإلغاء بعض المواد والنص على أخرى، وإنما يصلحه أن نبدأ بتقرير السيادة المطلقة والحاكمة العليا للشريعة الإسلامية والنص على أن كل ما يتعارض معها من القوانين أو اللوائح فهو باطل ومنعدم، ويومها فقط تبدأ رحلة العودة إلى الله والتقويم الجذري للبناء التشريعي في ديار المسلمين.

أما قولهم: إن هذه هي دعوة الخوارج الذين يُكْفَرُونَ مخالفيهم من أهل القلبة اعتماداً على مثل هذه الأدلة، فهو قول: لم تقع العين على أسمع منه، ولا على أضلّ من أصحابه! إن قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ حكاه القرآن الكريم على لسان الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب قبل أن تنقلها لنا دواوين التاريخ على



ألسنة الخوارج! أفيكون كل من دعا إلى إقامة الدين وتحكيم الشريعة وإفراد الله بالعبادة والتشريع المطلق خارجياً من الخوارج؟ ترى ماذا يكون إذن مبدلُ الشرع، ومُحلُّ الحرام، ومُحرَّمُ الحلال، والداعي إلى الفصل بين الدين والدولة؟ أفيكون عليّ بن أبي طالب؟ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً.

لقد رفع هذا الشعار في دولة كان التحاكم فيها إلى الشريعة، وكان قيامها على حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وإن غشيها من المظالم ما غشيها، فكان الخارجون عنها مبطلين خارجين عن الحق.

ويرفع هذا الشعار اليوم أبناء العمل الإسلامي، وقد أعلنت العلمانية وحُكِّمت القوانين الوضعية التي تُحلُّ الربا والزنا والفواحش ما ظهر منها وما بطن، وتحميها بقوة الشرطة والقضاء؛ يرفعونه ليردوا به الأمر إلى الله -جل وعلا-، ولينتصروا به لشريعتهم المضاعة وكتابهم المهدر، وليدفعوا عن الأمة شرك التشريع بما لم يأذن به الله، وباطل التحاكم في الدماء والأموال والأعراض إلى غير ما أنزل الله، فكانوا مجاهدين أنصاراً لله ورسوله.

وعجباً لهؤلاء الذين وقفوا حياتهم على حماية العلمانية، وتحكيم القوانين الوضعية، وفتنة المؤمنين والمؤمنات من أبناء الحركة الإسلامية، ثم يتباكون بعد ذلك على مذهب أهل السنة، ويشنعون على مخالفيهم بأنهم من الخوارج!

ترى هل صح عندهم في مذهب أهل السنة تحكيم القوانين الوضعية وإلغاء الشريعة الإسلامية؟ هل صح عندهم في مذهب أهل السنة أن يكون الحق في التشريع المطلق لمجلس من المجالس يُحلُّ به ما يشاء ويُحرِّم به ما يشاء على ما تقتضيه أهواء



أعضائه ومصالحهم بمعزل عن هداية الكتاب والسنة، بل مراغمة للكتاب والسنة ومضادة لأحكامها القاطعة المتواترة؟

هل صح عندهم في مذهب أهل السنة إباحتهم الربا بقانون، وإباحة الردة بقانون، وإباحة الزنا بقانون، وإباحة الخمر بقانون، وحماية التبرج بقانون، وحماية المراقص الليلية بقانون، وتعطيل التحاكم إلى الشريعة بقانون... إلخ، هل صح كل ذلك في مذهب أهل السنة الذي يدين به ويغار عليه هؤلاء؟!

أما نحن فنشهد الله إننا نرى مذهب أهل السنة والجماعة من كل هذه الضلالات، فهو المنهج القويم الوسط بين ضلالات المذاهب البدعية الأخرى، وأهله هم الفرقة الناجية بين بقية الفرق الضالة المتوعدة بالنار على لسان النبي ﷺ، وما عرّف أصحابه على مدار التاريخ إلا دعاءً إلى الحق وأنصاراً لله ورسوله، لا يتحاكمون إلى طاغوت، ولا يُحلون لله حراماً، ولا يُجرمون لله حلالاً، ولا يبدلون لله شرعاً، ولا يردون على الله أمراً، أوفياءً لدينهم ولأمتهم، ينفون عن الدين تحريف الغالين، وتأويل المبطلين، وانتحال الجاهلين، ويحملون أمتهم على الاستقامة عليه، والتغير بالمهج والأرواح في حمايته والذب عنه، أولئك هم أهل السنة والجماعة، كما عرفتهم الأمة على مدار التاريخ، لا كما يقدمهم دعاة العلمانية، وأقطاب الفصل بين الدين والدولة!!

إن الذي نخلص إليه، ولا نمل من التأكيد عليه -بعد هذه الجولة- أننا أمام خلل لا يتعلق بفرع من فروع الدين، ولا بمسألة جزئية منه، إنه يتعلق بأصل الأصول، وقضية القضايا، وأول ما يتوجه به التكليف إلى العباد، إنه يتعلق بأصل الإيمان بالله ورسوله، إنه يتعلق بأصل الرضا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً،



ومن هنا قلنا: إن على السادة الأعضاء أن يختاروا لأنفسهم، فإما الإسلام وما يتضمنه اختياره من جهاد وتضحيات ونقص في الأموال والأنفس والثمرات، وإما انهيار الشرعية وما قد يصحبها من علو مؤقت في الأرض ومتاع قليل! ثم تكون إلى ربك الرجعى؛ ليجزي الذين أساءوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى، فالذين صبروا ابتغاء وجه ربهم، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه إلى جنة عرضها السماوات والأرض، والذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى إلى نار وقودها الناس والحجارة عليها ملائكة غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

فيا معاشر السادة الأعضاء في المجالس البرلمانية في جميع بلاد الأمة الإسلامية! إنني أعظكم بواحدة: أن تقوموا لله مثنى وفردى، ثم تفكروا: هل يجوز ابتداءً أن ترد الأمور في دار الإسلام إلى كتاب غير القرآن، وإلى دين غير الإسلام؟ هل يجوز ابتداءً أن تخول هيئة من الهيئات أو مجلس من المجالس الحق في التشريع المطلق يُحلُّ به ما يشاء ويحرم به ما يشاء؟ هل هذه الديمقراطية التي سحرت العالم كله شرقه وغربه مع ما تتضمنه من الإقرار لمثلي الأمة بالحق في السيادة العليا والتشريع المطلق منهج إسلامي يجوز أن يُقرَّه المسلمون فضلاً أن يطالبوا به في حال السعة والاختيار؟! لا أحسب إلا أن أجابكم على ذلك كله ستكون بالنفي القاطع الجازم؛ لأن مقتضى توحيد الله -جل وعلا- إفراده وحده بالحكم والتشريع، ورد الأمور إليه وحده عند التنازع.

إذا تمهد ذلك فإننا ننتقل بكم إلى سؤالٍ آخر: هل يجوز -والحال كذلك- أن تشاركوا في مجالس اغتصبت لنفسها أمراً هو من أخص خصائص الرب -جل وعلا-



وأجمع صفاته؟ هل يجوز أن تنهالكوها على هيئات قامت -يوم قامت- على خلع الربقة وادعاء الحق في التشريع المطلق، وجعلت مما سمته إرادة الأمة مشرعاً من دون الله؟ لا أحسب إلا أن إجابتكم ستكون بالنفي المستدرك عليه بأداة الاستدراك (ولكن)، ستقولون: ولكن ألايس الأولى أن نوجد في هذه المواقع لتحويل اتجاهها من الشرك إلى التوحيد ومن الفساد إلى الإصلاح؟ أو على الأقل لتقليل مفسدها وتكميل مصالحها ما أمكن، وقد علمت أن مبنى الشريعة تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفسد وتقليلها، أو على الأقل القليل أن نحمل الدعوة إلى حقائق التوحيد والإسلام إلى بقية المؤتمرين في هذه المجالس فعسى أن ننبه غافلاً أو أن نعلم جاهلاً أو نرد شارداً إلى ربه؟ وأنا أجيئكم على ذلك كله بنعم! على أن تدركوا أن هذا هو مبرر وجودكم في هذه المواقع، والمدخل الوحيد إلى الترخص في التحاقكم بها، وإلا لزمكم إثم المشاركة في هذا الباطل، وأصابكم كفل من وزره، وأنتم تقرأون في القرآن قول الله -جل وعلا-: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْ أَنْتُمْ إِذَا مَثَلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠].

وتقرأون قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

لقد سجل التاريخ مما سجل وقفة للأستاذ / حسن الهضيبي عندما عرض مشروع الدستور المدني عام ١٩٤٨م للمناقشة في مجلس الأمة، فاعترض -رحمه الله- على المشاركة في المناقشة ابتداءً، وقال: إن خطأ هذا القانون وصوابه عندي سيان؛ لأن



اللجنة التي قدمته لم ترد الأمر ابتداءً إلى كتاب الله وسنة رسوله، وما حمل عليها بطريق الاجتهاد، ولكنها ردت به إلى أكثر من عشرين تقنيًا وضعيًا اختارت منها هذا النسيج المهلهل فتجاوزت بذلك الأصل المحكم الذي لا يحلُّ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتجاوزه، وهو رد الأمور عند التنازع إلى الله والرسول، وإن لم يفعل ذلك - كما يقول ابن كثير -: فليس بمؤمن بالله ولا باليوم الآخر.

أرأيتم كيف عرف هذا الشيخ الجليل حقيقة دوره في هذه المجالس، ومبرر وجوده بين أصحابها فكان منه هذا الموقف الإيماني الذي خلفه لنا درسًا نتعلم منه ونبرأسًا نستضيء بضوئه؟





# الفصل الخامس

الولاء والبراء ودوره في  
معركة تحكيم الشريعة

الولاية ضد العداوة وأصلها الحب والقرب. والبراء من البعد والتخلص وإظهار العداوة. والعداوة أصلها البغض والبعد.

وقد تمهد في أصول أهل السنة والجماعة أن الولاء والبراء لا يعقد إلا على أساس الكتاب والسنة لا غير، وأن من كان مؤمناً وجبت موالاته من أي صنف كان، ومن كان كافراً وجبت معاداته من أي صنف كان، ومن كان فيه إيمان وفيه فجور أُعطي من الموالاة بحسب إيمانه، ومن البغض بحسب فجوره، وأنه ليس لأحد أن يُعلّق الولاء والبراء بغير الاسماء التي علّق الله بها ذلك؛ كأسماء القبائل والمدائن والمذاهب الفقهية والأحزاب السياسية، والطوائف المضافة إلى الأئمة والمشايع ونحوها، بل لا يقدم إلا من قدمه الله ورسوله، ولا يؤخر إلا من أخره الله ورسوله، ولا يحب إلا ما أحبه الله ورسوله، ولا يبغض إلا ما أبغضه الله ورسوله، ولا يفرّق بين الأمة بأسماء مبتدعة، لا أصل لها في الكتاب والسنة.

هذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة في باب الولاء والبراء.

فالولاء والبراء يُعقد على أساس الإسلام لا غير.

وَيُقَرَّبُ النَّاسُ وَيُبْعَدُونَ وَيُحَمَّدُ النَّاسُ وَيُذَمُّونَ بِحَسَبِ حُظِّهِمْ مِنَ الْإِسْلَامِ وَنَهْوَ ضَمِّهِمْ بِرِسَالَتِهِ.

يقول ابن عباس رضي الله عنه: «من أحبّ في الله، وأبغض في الله، ووالى في الله، وعادى في الله، فإنما تنال ولاية الله بذلك، ولن يجد عبدٌ طعمَ الإيمان وإن كثر صلاته حتى يكون كذلك، وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً»<sup>(١)</sup>.

(١) حلية الأولياء عن ابن عباس، ١/ ٣١٢.



كما تمهد أيضًا النهي عن موالاتة الكافرين، أو اتخاذهم بطانةً من دون المؤمنين في عشرات المواضع من القرآن الكريم، حتى لا تكاد تعرف قضية أبدى فيها القرآن وأعاد، وألحَّ في إقامة الحجة بها بعد الدعوة إلى التوحيد مثل هذه القضية.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المتحنة: ١].

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ۚ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ مِنْ رَبِّكَ فَاعْلَمُ أَنْتُمْ عَلَىٰ أَعْيُنِنَا إِنْ عُدْتُمْ عَدُوًّا﴾ [البقرة: ١٢٩].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُونَ أَنْ يُبَعِّثُوا عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٤٤].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

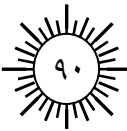


وقال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتُ وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقد شدد القرآن الكريم النكير على الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين بأن تبرأ منهم «فليس من الله في شيء» وجعلهم منهم «ومن يتولهم منكم فإنه منهم» وأخبر أن مثل هذه الموالاة أو المودة لا تجتمع مع الإيمان بحال ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَا آتَيْنَاهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسَقُوا﴾ [المائدة: ٨١].

يقول الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾.



قال ابن جرير - رحمه الله في تفسير هذه الآية -: «وهذا نهى من الله ﷻ للمؤمنين أن يتخذوا الكفار أعواناً وأنصاراً وظهوراً؛ ولذلك كسر (يتخذ)؛ لأنه في موضع جزم بالنهي، ولكنه كسر الذال منه للساكن الذي لقيه وهي ساكنة.

ومعنى ذلك: لا تتخذوا - أيها المؤمنون - الكفار ظهراً وأنصاراً توالونهم على دينهم وتظاهروهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلونهم على عوراتهم؛ فإنه من يفعل ذلك ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ يعني: فقد برئ من الله، وبرئ الله منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر، ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُرُوا مِنْهُمْ تَقَنَّةً﴾ إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم، وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مسلم بفعل<sup>(١)</sup>.

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]: من تولى اليهود والنصارى من دون المؤمنين فإنه منهم، أي: من أهل دينهم وملتهم؛ فإنه لا يتولى متولاً أحداً إلا وهو به وبدينه وما هو عليه راضٍ، وإذا رضى ورضى دينه فقد عادى ما خالفه وسخط وصار حكمه حكمه<sup>(٢)</sup>.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] «أخبر الله أنك لا تجد مؤمناً يواد المحادين لله ورسوله فإن نفس الإيمان ينافي موادته، كما ينفي أحد الضدين

(١) تفسير الطبري ٣/ ٢٣٨.

(٢) المرجع السابق ٦/ ٢٧٧.



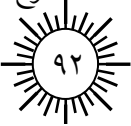
الآخر، فإذا وُجد الإيمان انتفى ضده، وهو موالاة أعداء الله، فإذا كان الرجل يوالي أعداء الله بقلبه كان ذلك دليلاً على أن قلبه ليس فيه الإيمان الواجب»<sup>(١)</sup>.

ولقد فقه الرعيل الأول من أصحاب رسول الله ﷺ حقيقة الولاء والبراء فزخرت حياتهم بالصحائف المشرفة والمواقف الخالدة التي علّمت البشرية كيف يتتصر - الولاء للإسلام على كل ما حفلت به الدنيا من الجواذب والمغريات.

فهذا هو الصحابي الجليل كعب بن مالك، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا بهجره النبي ﷺ ويأمر بهجره، ويعيش بين المسلمين على الحال التي وصفها الله في القرآن ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] ثم يأتيه في غمرة هذه المحنة كتابٌ من ملك غسان يدعوه فيه إلى أن يلحق به؛ ليواسيه ويرفع عنه ما يكابده من هوانٍ وضيعةٍ، فما كان من الصحابي الجليل إلا أن أحرق هذه الرسالة في التنور، وقال: وهذا أيضاً من البلاء!!

ولنستمع إلى تعليق الحافظ ابن حجر على هذه القصة وهو يقول: «ودلّ صنيع كعبٍ هذا على قوة إيمانه ومحبه لله ولرسوله، وإلا فمن صار في مثل حاله من المهجر والإعراض قد يضعف عن احتمال ذلك، وتَحْمِلُهُ الرغبة في الجاه والمال على هجران مَنْ هَجَرَهُ، ولا سيما مع أمنه من المَلِكِ الذي استدعاه إليه أنه لا يُكْرَهُهُ على فراق دينه، لكن لما احتمل عنده أنه لا يأمن من الافتتان حسم المادة، وأحرق الكتاب ومنع الجواب، هذا مع كونه من الشعراء الذين طبعت نفوسهم على الرغبة، ولا سيما بعد

(١) مجموع الفتاوى ١٣/٧.



الاستدعاء والحث على الوصول من الجاه والمال»<sup>(١)</sup>، لاسيما الذي استدعاه قريبه ونسيبه، ومع ذلك فغلب عليه دينه، وقوي عنده يقينه، ورجح ما هو فيه من النكد والتعذيب على ما دُعي إليه من الراحة والنعيم، حباً في الله ورسوله كما قال ﷺ: «وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الصحابي الجليل أبو عبيدة ؓ يقتل أباه يوم بدر لما استحَبَّ الكفر على الإيمان، ولم تمنعه صلة الأبوة من أن ينتصر منه الله ولرسوله وللمؤمنين.

وهذا هو الصحابي الجليل مصعب بن عمير يمر يوم بدر على نفر من الصحابة يأسرون أخاه عزيز بن عمير، فيقول لهم: شُدُّوا وثاقه جيِّداً؛ فإن أمه غنية، ويبادره أخوه متعجباً «أهذه وصاتك بي!» فيقول: إنهم أخوتي دونك!!

وهذا هو الصحابي الجليل زيد بن الدثنة بعد أسره في حادثة الرجيع يشتره صفوان بن أمية؛ ليقته بأمية بن خلف، ويُقدِّم هذا الصحابي الجليل إلى القتل صابراً محتسباً، فيبادره أبو سفيان بن حرب بهذا السؤال: أنشدك الله يا زيد أتحب أن محمداً عندنا الآن في مكانك تُضرب عنقه وأنت في أهلك. قال زيد: «والله ما أُحبُّ أن محمداً الآن في مكانه الذي هو فيه تصيبه شوكة تؤذيه وأنا جالس في أهلي، فقال: ما رأيت من الناس أحداً يحب أحداً كحب أصحاب محمدٍ محمداً، ثم قتلوا زيدا ؓ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا هو الصحابي الجليل عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول يأتي إلى النبي ﷺ وقد قال أبوه قولته الفاجرة ﴿لِيَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾

(١) هكذا في الأصل، ولعلها «الجاه والمال» أو «بالجاه والمال».

(٢) فتح الباري ٨ / ١٢١.

(٣) البداية والنهاية، لابن كثير ٤ / ٦٤، ٦٥.



ويعرض على النبي ﷺ أن يأمره فيأتيه برأس أبيه إن كان مُزْمَعًا قَتْلُهُ! ويقف على باب المدينة شاهراً سيفه؛ ليمنع أباه من دخول المدينة حتى يعلم من هو الأعز، ومن هو الأذل، ولم يُمْكِّنْهُ من الدخول حتى جاء إذن رسول الله ﷺ.

إن هذه المواقف وأمثالها غيُضُّ من فيضٍ، وإن كتبَ السيرة حافلة بالغرائب والأعاجيب!!

هذا ولقد حرص أعداء الله على إضعاف مفهوم الولاء والبراء في حياة الأمة الإسلامية، وكسر الحاجز النفسي بين المسلم والكافر، وبعث قيم جديدة يُعَقِّدُ على أساسها الولاء والبراء لتكونَ بديلاً عن الإسلام فظهرت دعوات القومية والوطنية والإنسانية، وأخيراً الزمالة بين الأديان حتى يتذبذب المسلم بين ولائه لدينه، وبين ولائه لهذه المفاهيم الجديدة، ويذهب تميُّزُهُ بإسلامه، واستعلاؤه بعقيدته فيمتهد بذلك سبيل إلى غزوه فكرياً وحضارياً وعسكرياً إذا لزم الأمر فلا يجد منه أعداء الله إلا مسحاً مشوهاً لا يعول عليه في حراسة دين ولا في سياسة دنيا.

ولذلك لم يكن غريباً أن يقول أحد المستشرقين: «إننا في كل بلد إسلامي دخلناه نبشنا الأرض لنحصل على تراث الحضارات القديمة قبل الإسلام، ولسنا نعتقد بهذا أن المسلم سيترك دينه، ولكنه يكفيناه منه تذبذب ولائه بين الإسلام وتلك الحضارات»<sup>(١)</sup>.

ولم يكن غريباً أن تؤتي هذه الدعوات الخبيثة أكلها في تمزيق دولة الخلافة فتنشأ حركة التتريك في تركيا، وهي حركة تتبنى الدعوة إلى عقد الولاء والبراء على أساس

(١) الولاء والبراء في الإسلام، لمحمد القحطاني ٤١٦.

القومية الطورانية، واتخذت من الذئب الأغبر شعارًا لها، والذئب الأغبر هو معبود الأتراك قبل أن يعرفوا الإسلام!!

ولم يكن غريبًا أن تنشأ بالمقابل حركة القومية العربية التي تدعو إلى الانفصال عن تركيا، وإقامة الولاء والبراء على أساس العروبة، وبلغ الأمر الذروة عندما قاد لورنس - ذلك الغربي الكافر - الجيوش العربية - فيما سُمِّيَ بالثورة الكبرى - ضد الخلافة العثمانية وانضم العرب إلى جيوش الحلفاء ضد دولة الخلافة تحت قيادة جاسوس كافر!! وانفصلوا بذلك عن بقية إخوانهم المسلمين، وأصبحوا يرون في كل تجمع يقوم على أساس العقيدة والدين بقية من بقايا الرجعية، وأثرًا من آثار التخلف!! فماذا كانت النتيجة لهذه النزعات العرقية الجاهلية؟ لقد سقطت دولة الخلافة، وانقرط عقد الأمة الإسلامية، وبعد أن كانت تركيا - باسم الإسلام - تُخيف جارتها روسيا، وظلت لعدة قرون تدير رحى الحرب داخل الأراضي الروسية أصبحت دويلة كادحة تتسول سلاحها من الغرب، وتقبع مرعوبة في أقل من ١٠٪ من حدودها الأولى! ولم يكن العرب أحسن حظًا من تركيا بعد أن هاجت العصبية للعروبة في دمائهم، وحاربوا الأتراك المسلمين مع إنجلترا الكافرة تحت قيادة ذلك الجاسوس الكافر فقد أصبحوا أذلاء في بلادهم لا يطمعون أن يأمنوا فيها إلا بحبل من الغرب أو حبل من الشرق، واستطاع حفنة من اليهود أن يقهروا جيوش العروبة وأن يمرغوا كرامة هذه الأمة في التراب. وصدق الله العظيم: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨].



### أيها السادة:

إن قضية الولاء والبراء من القضايا التي تراكمت عليها الأتربة بكيد وتدبير من أعداء الله؛ حتى لا تتحرك الحمية الإسلامية في نفوس المسلمين؛ لأن في ذلك الخطر الحقيقي على مخططاتهم ومطامعهم في هذه الأمة، وقد استُنِفِرَتْ من أجل إماتة هذه القضية أقلامُ المستشرقين وصنائعهم من المستغربين، وأنشئت لها الجامعات والمدارس التبشيرية وسُخِّرَتْ لها كافة أجهزة الإعلام الرسمية وغير الرسمية، والنتيجة - كما رأينا -: أجيالٌ مبتورة الصلة بأبسط حقائق الإسلام؛ ما تجهله من الإسلام أضعافُ أضعافٍ ما تعرفه عنه، وما تعرفه منه مشوّه مدخولٌ، تتغنى بأمجاد الأوربيين، وتتنادى باتباع سننهم شبراً بشبرٍ، وذراعاً بذراعٍ، يقود جيوشها جاسوسٌ كافرٌ؛ لتحارب مع جيوش الحلفاء دولة الخلافة، وتبعيةً مهينةً للشرق أو للغرب، وقابليةً للغزو الفكري والحضاري بمختلف فنونه ووسائله، والله الأمر من قبل ومن بعد.

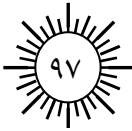
### أيها السادة:

قد تسألون الآن: ما علاقة هذا كله بموضوعنا الأصلي، وهو معركة تطبيق الشريعة؟ والجواب على ذلك: أنه لا يثبت في هذه المعركة، ولا ينهض بتبعاتها إلا من رسخت في قلبه حقائق الولاء والبراء، فوالى في الله، وعادى في الله، وأحب في الله، وأسخط في الله، فلم يتخذ بطانة من دون المؤمنين، ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة، ولم يوال من حادَّ الله ورسوله ولو كان ذا قرى، ولم يُلقَ بالمودة إلى عدو من أعداء الله مهما تراءى له في ذلك من الحظوظ العاجلة والمتاع القريب.



إن المسلم في سيره على درب الجهاد يقعد له الشيطان كلَّ مرصد، ويلوح له بمفاسد تلحقه في نفسه وماله وولده بسبب إصراره على هذا الجهاد، ويزين له المهادنة، بل والمداينة مع الخصوم؛ حتى لا تصيبه دائرة، أو طمعاً في أن ينال من خصومه لعاعة من الدنيا أو يكفَّ عن نفسه بأسهم، وتظل هذه الجواذب تفعل فعلها في نفس المسلم حتى تزل به القدم، ويستدرج إلى إلقاء السلم، والتخلي عن المعركة، فيبدأ في المساومة ويبيع قضيته جزءاً بعد جزء بعرض من الدنيا! والمعصوم من عصم الله.

قد ترون في طريقكم أن أسباب القوة كلها بيد خصوم الشريعة؛ فهم الذين يملكون القرار؛ لأنهم الأغلبية، وهم الذين يملكون المال والإعلام والقوة الباطشة؛ لأنهم الدولة، وهم الذين يملكون قضاء حوائج الناس؛ لأن مقاليد الأمور في أيديهم، وقد يقنطكم ذلك من مواصلة السير في نصرة الإسلام والمحاماة عن الشريعة، وقد تجدون من علماء السوء من يزين لكم السكوت والمداينة، ويسبغ لكم عليه من تليساته شرعية زائفة؛ فاحذروا هذه المزالق، واثبتوا على الحق الذي شرفكم الله بالانتساب إليه، وأعزكم برفع لوائه، واعلموا أن القوة لله جميعاً، إن الله منجز وعده، وناصر جنده، وإن كل ما على الأرض من متاع وزينة لا يساوي غمسة واحدة في غمرات جهنم، وإن المبرر الوحيد لدخولكم هذه المواقع هو الانتصار للشريعة، والدفع عن المستضعفين، والصدع بكلمة الحق، فإن تخليتكم عن ذلك فقد فقدتم شرعية وجودكم ولحقتكم من أوزار القوم وآثامهم ما تنوء به كواهلكم، بل إذا استدرجتم إلى شيء من الاعتراض على الشريعة والمشاركة في تعطيلها فقد بؤتُم بخسري الدنيا والآخرة، وتلبستم بعمل من أعمال الكفر الأكبر!



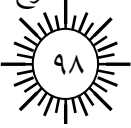
ومن ناحية أخرى فإن أهمية هذه القضية تبدو في التخطيط الاستراتيجي لهذه المعركة ومعرفة مواقع الناس منها قرباً وبعداً وموالاته ومجافاة، حتى تُرَسَم خريطة العلاقات مع الآخرين رسماً دقيقاً على أساسها فلا يُوالى أعداء الله، ولا يُتَحَالَفُ معهم تحالفاً يُخْتَرَقُ به الصفُّ الإسلامي وتنكشف به عورات المسلمين، وفي التاريخ عبرة ومنهاج.

لقد رأينا غلاة الرافضة على مدار التاريخ يقفون دائماً مع خصوم الإسلام ضد أهل السنة والجماعة، وما دخل أهل السنة في معركة إلا كان الرافضة في صفوف أعدائهم، بل كانوا إذا انتصر المسلمون على عدوهم يقيمون الأحزان والمآتم، وإذا حدث العكس أقاموا الفرح والسرور، وإن مَنْ يَعِ درسَ التاريخ يدركُ هذه الحقيقة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الرافضة توالي من حارب أهل السنة والجماعة، فهم يوالون التتار ويوالون النصارى، وقد كان بالساحل بين الرافضة وبين الفرنج مهادنة، حتى صارت الرافضة تحمل إلى قبرص خيل المسلمين وسلاحهم، وغللمان السلطان، وغيرهم من الجند والصبيان، وإذا انتصر المسلمون على التتار أقاموا المآتم والحزن، وإذا انتصر التتار على المسلمين أقاموا الفرح والسرور. وهم الذين أشاروا على التتار بقتل الخليفة، وقتل أهل بغداد ووزير بغداد ابن العلقمي الرافضي هو الذي خامر على المسلمين وكاتبَ التتار حتى أدخلهم أرض العراق بالمكر والخديعة ونهى الناس عن قتالهم، وقد عرف العارفون بالإسلام أن الرافضة تميل مع أعداء الدين»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا ففي البلاد التي يكثر فيها غلاة الرافضة أو يكون لهم فيها وجود ظاهر لا ينبغي أن يُعوَّلَ المسلمون على التحالف مع هؤلاء أو يطمعوا في نُصرتهم على شيء

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٨ / ٦٣٦.



من الحق؛ فإن غلاة الرافضة لا يرضون بدولة تُقام على السنة، وتسود فيها أحكام الشريعة؛ لأنها ستقف بطبيعة الحال حائلًا يحُولُ دون إشاعة ضلالاتهم ومعتقداتهم الفاسدة، وإنما الذي يُرضي غلاة الرافضة أحد أمرين:

- وضع علماني لا تدين فيه الدولة بدين؛ لأنه يمتهد به سبيل إلى نشر ضلالاتهم تحت شعار حرب الاعتقاد، ولا يوجد فيه من يقف لهم أو لدعوتهم بالمرصاد.
  - أو وضع شيعي رافضي يدعو إلى ما يدعون إليه من البدع والضلالات.
- وأن من يدرس التاريخ والواقع يدرك هذه الحقيقة، وفي موقف النصيرية اليوم في بلاد الشام عبر وعظات!!

وفي البلاد التي توجد فيها الأحزاب العلمانية التي تتبنى العلمانية عقيدة سياسية لها لا ينبغي للعمل الإسلامي أن يركن إليها، أو أن يطمئن إلى تنسيقه معها في هذه القضية؛ لأن الصدام بين العلمانية والإسلام واقع لا محالة. فالإسلام منهج شمولي يُعبِّدُ الناس في جميع شؤونهم لله رب العالمين، ويُقرَّرُ أن التشريع حق خالص لله -جل وعلا- من نازعه فيه فهو مشرك، والعلمانية منهج ليبرالي يقوم على الفصل بين الدين والدولة وإعطاء الشعب -ممثلًا في نوابه- الحق في أن يشرع لحياته ودولته كما يشاء، فهما إذن منهجان متباينان مهما جمعت بينهما -في بعض الأحيان- مصلحة جزئية مشتركة.

ولا يخفى أن العلمانية لا دين لها إلا المصلحة، فحيثما لاحت لها مصلحة في التحالف مع فريق من الناس لتحقيق هدف مرحلي تحالفت معه، وإن كان خلافه معها من النقيض إلى النقيض، ثم لا تتورع أن تخذله وأن تفارقه إلى حليف جديد، متى لاحت لها المصلحة مع حليف آخر في موقع آخر، فهي لا تعرف المواقف الثابتة، وإنما

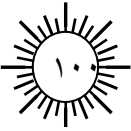


تتأرجح مواقفها بحسب تأرجح المصالح، وتتبدل بحسب تبدلها، فمرة نجدها في هذا الطرف، ومرة نجدها مع الطرف الآخر، ومرة نجدها مع هذا الفريق ومرة نجدها مع فريق آخر... وهكذا، فهم كما ذكر الله ﷻ: ﴿مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجْدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤٣].

وعلى هذا فإن الرصيد الحقيقي للعمل الإسلامي والدعوة إلى تحكيم الشريعة هم حملة الشريعة وأنصارها من العلماء والكيانات الدعوية على اختلاف طرائقها في التفكير ومناهجها في العمل من ناحية، ثم جماهير الأمة وسوادها الأعظم من ناحية أخرى، فهم لا يزالون على ولائهم للشريعة وعلى نصرتهم لمن يدعون إلى تطبيقها، ولا بديل للعمل الإسلامي من جمع رجالاته والتنسيق بين كياناته الدعوية المختلفة، ودعوتها إلى التآزر والثبات في هذا المعترك التي لا مكان فيه لضعيف ولا لمنفرد خلف الصف! أيها السادة:

إن الذي نخلص إليه من ذلك كله ما يلي:

- أن الولاء للإسلام حباً ونصره، والبراءة من الكفر عداوةً وبغضاً أصلٌ من أصول الاعتقاد، لا يتغير بتغير المواقف، ولا يتبدل بتبدل المصالح، ولو ساقوا إلى المسلم الحق كل ما على الأرض من متاع وزينة، بل لو وضعوا الشمس في يمينه والقمر في يساره على أن يخون رسالته، أو يخذل دينه ما فعل حتى يظهره الله أو يهلك دونه.
- إن اتخاذ المبطلين أولياء من دون المؤمنين من المحرمات القطعية المتواترة في القرآن والسنة، بل قد تبلغ مبلغ الكفر والردة. إن كانت على شيء من الدين، وإن عدم وضوح هذه القضية هو الذي أدى إلى التهارج واختلاط الصفوف مع خصوم الإسلام في



الآونة الأخيرة، وأن المسلم الذي يفارق جماعة المسلمين إلى جماعة المحادين لله ورسوله ويقف في صف خصوم الشريعة ضد حملتها ونصرائها يكون بذلك قد خلع ربقة الإسلام من عنقه! متى علم ما عليه حال هؤلاء وعلم دين الإسلام، وأقيمت عليه الحجة الرسالية التي تقام من خلال السلطان أو المجتهدين من العلماء.

- أن تاريخ غلاة الرافضة حافل بالعداوة لأهل السنة، وأن التعويل عليهم في نصرته هذه القضية صَرَبٌ من الوهم، وليعلم المشتغلون بهذه القضية أن العلمانيين أقرب إلى قلوب غلاة الرافضة من حملة الشريعة والمجاهدين في سبيل تطبيقها، وأنهم يفضلون الدولة العلمانية على الدولة الإسلامية التي تقام على السنة؛ لأن الأولى عرض مستباح أمامهم بخلاف الثانية.

- إنه لا ينبغي أن يعول على الأحزاب العلمانية الغالية التي تعقد خصومتها مع التدين وتعلن حربها على الله ورسوله! أو يطمئن إلى التنسيق مع أحد منهم في هذه القضية، وقد اختاروا لأنفسهم طريق المحادة لله ورسوله، أما العلمانية التي لم تبلغ في موقفها من الدين هذا المبلغ، وقد انطلقوا من شبهات عرضت لهم لم تجد من يجليها لهم، فهؤلاء يمكن إدارة حوار معهم، والتنسيق معهم على مشترك وطني في أوقات الأزمات والمحن!

- أن حملة الشريعة من العلماء، وأنصارها من الجماعات الإسلامية هم الرصيد الحقيقي لهذه القضية، وأي محاولة لتطبيق الشريعة بمعزل عن هؤلاء محاولة مقضي عليها بالفشل لا محالة، وكل محاولة لتجاوز هؤلاء في هذه المعركة خذلان بيّن كمحاولة من يدخل المعركة مفردًا معتمدًا على تحول خصومه إلى صفه لنصرته!!

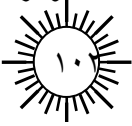


- أن إشاعة العلم بهذه القضية جزء لا يتجزأ من الإعداد لهذه المعركة حتى تعزل الأحزاب العلمانية، ولا تجد لها أشياء يلتفون حولها في أوساط الأمة، وحتى يصبر الناس على ما يعقب عمليات التطبيق - في الغالب - من مكائد وتآمر، وحتى يُفَضِّلَ الناس الإسلام مع الجوع على الكفر مع الرغد وطيب العيش.

أيها السادة:

لقد أدَّى الغش في هذه القضية - يوماً من الأيام - إلى أن تتحرك الجيوش العربية بقيادة جاسوس كافر لتقاتل مع الحلفاء الكفرة جيوش الخلافة العثمانية لقاء وعود رائقة لم يتحقق منها إلا وعد بلفور بإقامة دولة إسرائيل!! يقول لورنس قائد الجيوش العربية يوم ذاك والذي لُقِّبَ بلورنس العرب: «إن كل ما كنا نحتاجه هو أن نهزم أعداءنا - والترك في مقدمتهم - وكم أنا فخور بالمعارك الثلاثين التي خضتها والتي لم تُرَقْ فيها نقطة دم إنكليزي...! إن مجلس الوزراء قد دفع العرب إلى أن يقاتلوا في صفنا لقاء وعودٍ معينة، وعود بتحويل الحكم إليهم في المستقبل، ولم يكن هناك بُدٌّ من أن أَدْخَلَ في المؤامرة، وأن أُصِبحَ أَحَدَ أعضائها. وقد أنجزوا معنا ما أنجزوه من عمل مثمرٍ بدافع من هذه الآمال، وقد كان واضحاً - منذ البداية - أن هذه الوعود المبذولة تصبح حبراً على ورق في حالة انتصارنا، ولو أخلصتُ النصح للعرب لنصحتهم - إذ ذاك - بأن يعتزوا بدولتهم ويعودوا إلى بيوتهم، وأن لا يغامروا بحياتهم في القتال لقاء دراهم معدودة، ولكنني فضلت أن نكون منتصرين وناكثين للعهد على أن نكون خاسرين مهزومين»<sup>(١)</sup>.

(١) مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظم حبيب، ٨٤.



ومن أجل مزيد من التعريف بهذا الـ(لورنس) ننقل لكم هذه الفقرة من مذكرات (وايزمان) أحد أقطاب الحركة الصهيونية حيث يقول: «ويقضي- عليّ الواجب وأنا أبحث تاريخ العلاقات بين العرب واليهود، أن أثنى هنا الشناء العظيم على الخدمات التي قدّمها (لورنس) للقضية اليهودية، لقد عرفت لورنس وقابلته مرات عديدة في مصر، وقد كان يتردد بعد ذلك على منزلي في لندن من غير رسميات ولا كلفة، وكان موقف لورنس من الصهيونية موقفاً إيجابياً، لا شك فيه، وكان من الخطأ البالغ أن الكثيرين كانوا يتصورون أن لورنس عدو للصهيونية بحكم أنه كان صديقاً للعرب»<sup>(١)</sup>.

لقد أدى الغش في هذه القضية إلى التفاف فئام من الأمة حول الأحزاب العلمانية التي تجاهر بعلمانيتها لمجرد أنها تعدّ الناس بشيء من الرغد وتلوّح لهم بحلول لمشكلة الغذاء والكساء، ولو رسخت حقائق الولاء والبراء في النفوس ما التفّ حولها من الأمة رجل واحد، وكيف يرضى بموالاتها رجل يؤمن بالله واليوم الآخر، وهي التي لم تفتأ تستعلن بردها لشرائع الإسلام وتدعو -بلا مواربة- للفصل بين الدين والدولة؟! لقد أدى الغش في هذه القضية إلى تأرجح المواقف السياسية لكثير من قادة الاتجاهات الدينية في بعض البلاد، وأصبحت خريطة الولاءات والتحالفات تتعدل كل يوم، بل كل ساعة في بعض الأحيان، واستطاعت العلمانية الحاكمة أن تخترق صفوف هذه الاتجاهات، وأن تستقطب بعض قياداتها؛ لأن الأمر لم ينطلق من مواقف عقيدية ثابتة، بل من موازنات سياسية تخضع لحسابات وتقديرات متفاوتة ومتجددة، وكم يفت في عضد الاتجاهات الدينية في هذه البلاد أن تتفق على مشروع لتطبيق الشريعة ثم

(١) نقلا عن الدكتور أحمد شلبي، من كتابه: اليهودية ١٠٦.



تفاجأ بأن فريقاً منها قد خالفها إلى خصومها، وتحالف معهم، وبذل صوته لصالحهم، ولو أدى هذا إلى تنكيس أعلام الشريعة!!

ولن يعدم ساعتها ما يخدر به ضمير من التأويلات والمخارج! ولو رسخت حقائق الولاء والبراء في القلوب بالقدر الذي يدرك معه هؤلاء أن مظاهرة خصوم الشريعة وإعلان الحرب على حملتها وأنصارها دونما عارض من تأويل أو جهالة أو إكراه باب من أبواب الانسلاخ من ربة الإسلام، وأن الوقوف في موقف المعارضة للشريعة والرفض لتطبيقها دونما عارض من تأويل أو جهالة أو إكراه باب من أبواب الانسلاخ من ربة الإسلام كذلك، ما وجدنا كل هذه التذبذبات التي أتاحت لخصومنا أن يصلوا إلى ما يريدون دون أن يبذلوا في سبيل ذلك قطرة دم واحدة!!.







## الباب الثاني

تحكيم الشريعة

ودعاوى الخصوم



## تمهيد

إن الذي حَصَرَتْ به صدور العلمانيين من التحاكم في الدماء، والأموال، والأعراض إلى ما أنزل الله، وقيام الدولة على حراسة الدين وسياسة الدنيا به، والذي بيَّنَّا في المباحث الماضية عمق ارتباطه بأصل الإيمان بالله ورسوله، وبعقيدة التوحيد التي لا يصح لأحد من الناس عمل بدونها، والذي كان إلى وقت قريب بديهية الضمير المسلم، وضرورة الدولة المسلمة لا ينفك عنها، ولا تنفك عنه بحال من الأحوال، ولا يتصور أن يجادل في لزومه أحد ويبقى له أمام نفسه انتساب إلى الإسلام وانتماء إلى جماعته، فضلاً عن أن يبقى له أمام قومه أو أمته، وإن هذا الأمر البدهي العقدي المحكم قد صار موضع جدل وممازاة وأصبح مجالاً للأخذ والرد، وتأرجح في عقول جماعة العلمانيين ما بين الإقرار المجمل والمحاولة في بعض التفاصيل، ثم الإقرار المجمل في بعض الجوانب والإنكار المجمل في بعضها الآخر، ثم استقر الأمر على الإنكار المجمل وفقاً لما انتهت إليه نظرياتهم أو عقائدهم السياسية من الفصل بين الدين والدولة بالكلية، والمجادلة في مبدأ صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، وراحوا ينتحلون لذلك من الحجج والمبررات ما لا يَنفَقُ مثله إلا في أسواق الجهالة أو السفسطة.

وقد استطاع القوم أن يجعلوا من هذا الزيف مدرسة وفكراً، وأن يسودوا فيه الصحائف، وأن ينفقوا فيه الأعمار، وأن يُنْشِئُوا عليه أجيالاً من الناس لا تعرف عن دينها إلا هذه الشبهات التي أوحى بها إليها هذه الزمرة المارقة، وقد يكون في هؤلاء الأغراُرُ والمخدوعون الذين أحسنوا الظن بما يلقى إليهم من هذه المفاهيم العلمانية، ولم تتح لهم فرصة التعرف على الحق من منابعه، أو الاختلاط المباشر برجاله، لاسيما مع



حرص العلمانية على التظاهر باحترام المقدسات الدينية، والتأكيد على أن ما تفعله من الفصل بين الدين والدولة إنما هو لمصلحة الدين نفسه!، وغيره منها عليه من أن يتكدر جوهره النقي ومنبعه الصافي المقدس بالأعيب السياسة والساسة!!، وحرصهم في نفس الوقت على الهجوم الشرس على رموز العمل الإسلامي والإلحاح في اتهامهم بالإرهاب والتطرف وتوظيف الدين لتحقيق مآرب سياسية حتى ينشأ حاجز كثيف من الكراهية وانعدام الثقة بينهم وبين غمار الناس الذين هم دائماً موضع رهان دائم بين دعاة التضليل والعلمانية، وبين دعاة الإسلام وأبناء الصحوة الإسلامية. ونود فيما يلي أن نستعرض أهم ما تقذف به العلمانية من الشُّبه في طريق الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية في مناقشة موضوعية هادئة، فهلمَّ إلى هذه الدراسة.





# الفصل الأول

دعوى أن الإسلام ديانة روحية  
وليس دينًا ودولة

## دعوى الفصل بين الدين والدولة

يؤكد العلمانيون على أنهم مؤمنون يحترمون جوهر الدين، وأنه لا تعارض بين دعوتهم وبين الدين الصحيح المستنير، فهم علمانيون ومتدينون كذلك!! ولكنهم يفهمون الدين، لا كما أنزله الله، ولا كما فهمه المسلمون على مدار التاريخ، وإنما على نحو بدعي منكر لم يخطر على بال أحد من المسلمين على مدى هذه القرون المتعاقبة من تاريخ الإسلام اللهم إلا في هذا القرن النكد الذي شهد الدعوة إلى هذه النحلة الخبيثة، إنهم يفهمون الدين على أنه ما يقام في الناس من شعائر العبادات، وما يدعو إليه الوعاظ والخطباء من مكارم الأخلاق، أما ما وراء ذلك من أحكام المعاملات وأمور القضاء والسياسة ونحوه فليس من الدين في شيء، والدين منه براء!

وقد نشأت هذه النحلة في أوروبا في أعقاب صراع طويل بين الكنيسة وبين السلطة الزمنية انتهى في نهاية المطاف إلى هذه الثنائية، فتقيم الكنيسة مملكتها على الأرواح، وتختص بشئون العقائد والعبادات، وتقيم السلطة الزمنية مملكتها على ما وراء ذلك من شئون الحياة، وعادت بذلك الكنيسة سيرتها الأولى حيث المقولة المأثورة لديها: (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله).

ومن أوروبا، وعلى يد المستشرقين من مفكري الغرب وصنائعهم من المستغربين في بلادنا انتقلت هذه الدعوة إلى الشرق، وطفق ينعق بها خصوم الإسلام في كل واد، ويشيرون من خلالها بمستقبل تقدمي لا مكان فيه للرجعية ولا للرجعيين، وكانت تركيا دار الخلافة أول بلد إسلامي تنتقل إليه هذه الدعوة فكان ما كان من إلغاء الخلافة وانفراط عقد هذه الأمة، ومن بعدها انتقلت إلى سائر البلاد العربية والإسلامية.

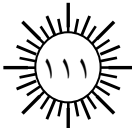
هذا، ولا يخفى أن في القرآن أحكاماً كثيرة ليست من العبادات، ولا من الأخلاق المجردة كأحكام البيع والربا والرهن والدين والإشهاد، وأحكام الزواج والطلاق واللعان، والظهار والحجر على الأيتام، والوصايا والمواريث وأحكام القصاص، والدية، وقطع يد السارق، وجلد الزاني، وقاذف المحصنات وجزاء السعي في الأرض فساداً، بل في القرآن آيات حربية... إلخ. هذا يدلنا على أن من يدعو إلى فصل الدين عن السياسة إنما قد تصور ديناً آخر وسماه الإسلام.

ولا يخلو حال الداعين إلى هذه النحلة من أحد أمرين:

- إما أن ينكروا كل هذا الحشد الهائل من الأحكام، ويكذبوا بما جاء فيها من الآيات والأحاديث، وكفر هؤلاء - بعد أن يعلموا ما تنزل فيها من عند الله - معلوم بالضرورة من الدين.

- وإما أن يقرروا بوجود هذه الأحكام في الكتاب والسنة، وينكروا صلاحيتها للتطبيق وكفالتها بالمصالح في هذا العصر، وفي هذا المسلك من الزندقة والباطل ما تكاد السماوات تنفطرن منه، وتنشق الأرض وتخر الجبال هدأً!، فإن عيب هذه التشريعات عيب للمشرع - جل في علاه -، وكفر من يجترئ على ذلك معلوم بالبداهة بعد توفر شروط التكفير وانتفاء موانعه.

وهؤلاء بهذا المسلك يجعلون الإنسان ندّاً لله الذي خلقه، بل هم - بهذا - يعلون كلمة الإنسان على كلمة الله جل جلاله، ويمنحونه من السلطة والاختصاص ما يحجرون مثله على الله - جل في علاه - وبهذا يصبح الإنسان (ربّاً) فوق الرب يحكم بما يريد، ويقضى بما يشاء!!



لقد استحق إبليس لعنة الخلد ونار الأبد؛ لأنه رد على الله حكماً واحداً من أحكامه، فكيف بهؤلاء وهم يردون على الله كافة شرائعه وأحكامه ويتهمونها بالقصور والجمود وانعدام الصلاحية؟! ترى هل يبقى مع هذا المسلك أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان.

يقول الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله -: «والقرآن مملوء بأحكام وقواعد جلييلة، في المسائل المدنية والتجارية، وأحكام الحرب والسلم، وأحكام القتال والغنائم والأسرى، وبنصوص صريحة في الحدود والقصاص.

فمن زعم أنه دين عبادة فقط فقد أنكر كل هذا، وأعظم على الله الفرية، وظن أن لشخص كائناً من كان، أو لهيئة كائنة من كانت، أن تنسخ ما أوجب الله من طاعته والعمل بأحكامه، وما قال هذا مسلم قط ولا يقوله، ومن قال فقد خرج عن الإسلام جملة، ورفضه كله، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم»<sup>(١)</sup>.

ويقول الشيخ محمد الخضر حسين - في معرض رده على هؤلاء -: «وفي القرآن أحكام كثيرة ليست من التوحيد، ولا من العبادات، كأحكام البيع والربا والرهن والدين والإشهاد وأحكام الزواج والطلاق واللعان والظهار والحجر على الأيتام والوصايا والموارث وأحكام القصاص والدية وقطع يد السارق وجلد الزاني وقاذف المحصنات وجزاء السعي في الأرض فساداً، بل في القرآن آيات حربية... وهذا يدل على أن من يدعو إلى فصل الدين عن السياسة إنما تصور ديناً آخر وسماه الإسلام»<sup>(٢)</sup> إلى

(١) الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر، ٨٩.

(٢) مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظمة حبيب، ١٩.



أن يقول: فصل الدولة عن الدين هدم لمعظم الدين، ولا يُقدّم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين.

ويقول الشيخ مصطفى صبري شيخ الإسلام في الدولة العثمانية: «إن هذا الفصل مؤامرة بالدين للقضاء عليه، ولقد كان في كل بدعة أحدثها العصريون المتفرنجون في البلاد الإسلامية كيد للدين ومحاولة للخروج عليه، لكن كيدهم في فصله عن السياسة أدهى وأشد من كل كيد؛ فهو ثورة حكومية على دين الشعب، في حين أن العادة أن تكون الثورات من الشعب على الحكومة -وشق عصا الطاعة منها (أي: من الحكومة) لأحكام الإسلام، بل ارتداد عنه من الحكومة أولاً ومن الأمة ثانياً... وهو أقصر طريق إلى الكفر».<sup>(١)</sup>

ويقول الشيخ يوسف القرضاوي: «بل إن العلماني الذي يرفض مبدأ تحكيم الشريعة من الأساس ليس له من الإسلام إلا اسمه، وهو مرتد عن الإسلام بيقين، يجب أن يستتاب، وتزاح عنه الشبهة، وتقام عليه الحجة، وإلا حكم القضاء عليه بالردة، وجُرد من انتماؤه إلى الإسلام، أو سُحبت منه الجنسية الإسلامية، وفُرق بينه وبين زوجه وولده، وجرت عليه أحكام المرتدين المارقين، في الحياة، وبعد الوفاة».<sup>(٢)</sup>

ويذكر الشيخ بكر أبو زيد رئيس المجمع الفقهي بمكة المكرمة، يذكر من مراحل الدعوة إلى الله: التصدى لدعوى (فصل الدين عن الدولة) أو (الدين عن السياسة)؛ بإبطالها، والبيان للناس جهاراً بأن السياسة عصب الدين، ولا يمكن له القيام

---

(١) موقف العقل والعلم ٤ / ٨١.

(٢) الإسلام والعلمانية للدكتور/ يوسف القرضاوي، ٧٣ - ٧٤.



والانتشار وحفظ بيضته إلا بقوة تدين به، وإن هذه الدعوة الآثمة (فصل الدين عن السياسة) في حقيقتها: عزل للدين عن الحياة، ووأد للناس وهم أحياء، وما حقيقة وصل الدين بالسياسة إلا الدعوة إلى الله، وإقامة الحسبة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعمل على مد الإسلام، وجزر الكفر والكافرين وقهر الفسقة عن المحارم والتهارش؛ حماية لحرقات المسلمين وأوطانهم، واستقرار أمنهم؛ ليكونوا يدًا على من سواهم وعونًا على من ناوهم، وبالجملة ليعيش المسلمون في ظل حماية إسلامية، لا في ظل أعدائهم من المشركين والملحدين.

ولن يقوم هذا الدين ولن تتحقق غاياته في الحكم والقضاء ومجالات الحياة كافة إلا بمن يحمل راية التوحيد يصدع الكفر والكافرين، ويقوم عوج الفسقة والمائلين عن الصراط المستقيم، وهذا لا يتأدى إلا بسلطان ذي شوكة يدين بالإسلام وعالم يجهز بالبيان، فإذا اجتمع اللسان والسنان من تحتها جيل الجهاد في دائرة الإسلام كانت الضمانة العظمى لنصرته ونشر الدعوة إليه، وبناء حياة الأمة على هدي الكتاب والسنة. وهذا التلاحم بين الدين والدولة هو حقيقة الوفاء بين الذين آمنوا برهم - سبحانه وتعالى - للتجارة معه ببيع النفس والمال والولد في سبيله ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَذْكَرٌ عَلَى بَحْرٍ نُجِجِكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١٠ - ١١].<sup>(١)</sup>

ويقول الأستاذ عبد الحليم عويس في كتابه: (تطبيق الشريعة الإسلامية): «ويصل هؤلاء في حربهم لتطبيق الشريعة حد الخيانة العظمى لأمتهم وللحقيقة المجردة، وذلك حين يزعم بعضهم - هداهم الله - أن الشريعة مجموعة وصايا أخلاقية، وهم بهذا يلغون

(١) حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية للشيخ بكر أبو زيد ٧٢-٧٣.

مئات الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام، والتي قدّرها الإمام الغزالي وابن العربي بخمسمائة آية، وقد نازعه ابن دقيق العيد في هذا التقرير، وقال: إن مقدار آيات الأحكام لا تنحصر في هذا العدد، بل هو يختلف باختلاف القرائح والأذهان، وما يفتحه الله من وجوه الاستنباط حتى من الآيات الواردة في القصص والأمثال.

وليس التشريع الإسلامي كليات مجملة - كما يعتقدون - بل هناك مجالات فصل فيها التشريع تفصيلاً محدوداً كالأحكام المتعلقة بالجهاد والدفاع عن النفس والعلاقات الدولية، وهناك مجالات، فصل فيها الشرع تفصيلاً كافياً وشافياً، مثل: القصاص والحدود والحلال والحرام من الطعام والميراث وقوانين الأسرة، وغيرها، وينحصر - مجال (الكليات) في بعض النظم السياسية التي تختلف صور تطبيقها، وفي قواعد الاجتهاد... وكل من ينكر أي حكم مفصل في القرآن والسنة أو يرفضه أو يكتب ضده ويعمد إلى تحريفه مثل من يحاول جعل ميراث الأنثى مثل ميراث الذكر، أو جعل شهادة المرأة في الشئون التي نص عليها القرآن مثل شهادة الرجل يدخل في دائرة الارتداد، فهذه أمور لا تقبل الاجتهاد، ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].<sup>(١)</sup>

من أجل هذا كله كانت المعركة مستعرة وحامية الوطيس بين العلمانيين وبين الشريعة الإسلامية؛ فإن الشريعة هي العدو الأول لهم؛ لأنها هي التي تنقل الإسلام من عالم النظريات والمثاليات إلى دنيا الواقع والتنفيذ، وهي التي تهيئ للمجتمع سياقاً من

(١) تطبيق الشريعة الإسلامية، ٦٥.



القوانين يحميه من عدوان العادين، وهي التي تردع من لم يرتدع بوازع الإيمان، كما قال الخليفة الثالث: إن الله لينزع بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن.

هذا، وإن في الدعوة إلى الفصل بين الدين والدولة بالإضافة إلى ما تضمنه مما سبقت الإشارة إليه من الكفر والزندقة؛ فإنها دعوة إلى تأليه الإنسان وإعطاء الحق في أن يشرع لنفسه فيما رفض فيه ولاية الإسلام عليه من أحكام المعاملات وشئون الدولة ونحوه، وقد تمهد في محكمات الأدلة أن التشريع حق خالص لله وحده من نازعه فيه فهو مشرك بالإجماع.

إن عقيدة التوحيد الإسلامية ترفض الشرك في العبودية لله، أو الشرك في الولاء له، أو الشرك في الطاعة لحكمه، فالمسلم لا يبغي غير الله رباً، ولا يتخذ غير الله ولياً ولا يبتغي غير الله حكماً، كما وضحت ذلك سورة التوحيد: سورة الأنعام في هذه الآيات:

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَخَذْتُ وَلِيًّا فَأُطِِرَ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [الأنعام: ١٤].

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَغَىٰ حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤].

﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ ابْتَغَىٰ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

إنما يجب أن يكون المسلم كله لله، وحياته كلها لله ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

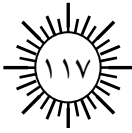
إن الإسلام لا يعرف هذه الثنائية التي عرفها الفكر المسيحي والفكر الغربي، الذي يشطر الإنسان، ويقسم الحياة بين الله - تعالى - وبين قيصر، فليس قيصر ندّاً لله ينازعه في ملكه، بل هو عبد لله، يخضع لحكمه، ويدين لأمره ونهيه، كما يدين كل العباد!

هذا، ونختم حديثنا عن هذه النحلة بهذه المقارنة بين تطبيقها في الغرب والمجتمعات المسيحية، وتطبيقها في الشرق والمجتمعات الإسلامية؛ حتى يعرف الناعقون بها من العابثين والمفتونين أيّ ظلم يرتكبونه وأيّ تزييف يمارسونه في قياس الشرق على الغرب في هذه القضية، بل وأي كارثة يجرونها على أمتهم من وراء هذه الدعوة الخبيثة؛ فنقول:

١- إن المناداة بفصل الدين عن الدولة في تاريخ المسيحية عود بها إلى وضعها الأول الصحيح، وإن انحرافها عن هذا المبدأ جر عليها وعلى شعوبها البلاء والشقاء، أما في الإسلام فإن المناداة بفصل الدين عن الدولة انحراف به عن وضعه الصحيح، وإن وقوع هذا الفصل في بعض مراحل التاريخ هو الذي جر على الإسلام، وعلى المسلمين البلاء والشقاء.

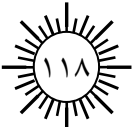
٢- إن علاقة الدين بالدولة - في تاريخ القرون الوسطى - جعل من رجال الدين طبقة تمثل السيطرة والاستعلاء والاضطهاد والتعصب، ولكن علاقة الدين بالدولة في عصور الإسلام الزاهرة لم تخلق مثل هذه الطبقة؛ إذ الإسلام نفسه لا يعترف بوجودها، فكيف يعترف بحقها في السيطرة والاستعلاء؟

٣- إن ربط الدولة بالدين - في أوروبا - أدى إلى اضطهاد الفكر، وخنق الحريات وقيام الحروب الدينية المفجعة، وخضوع الناس لكابوس الخرافة والجهالة والبؤس، أما ربط الدولة بالدين - في عصور الإسلام الزاهرة - فقد أدى إلى انطلاق الفكر وحماية الحريات الدينية، وإشاعة السلام بين أبناء الديانات، وتحرير الناس من أوهام الخرافات والشعوذة، وتحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية بين أبناء الشعوب.



٤ - إن فصل الدين عن الدولة في تاريخ أوروبا، كان في عصر نهضتها الكبرى، ولقد سارت من بعده حرة طليقة تسيطر على شئون العالم وتتحكم في مصائره، أما في الإسلام؛ فإن أزهى عصور حضارته وأحفلها بالقوة والمجد وأجداها على الإنسانية هي العصور التي قامت فيها دولته على مبادئ شريعته، وما حدث الجفاء بين الدين والدولة إلا في عصور الضعف والجمود والفوضى.

وحسبنا مثلاً على ذلك أن نقارن بين تركيا في ظل الدين، وتركيا في ظل العلمانية؛ لنذكر مدى الفرق الشاسع، والظلم الفادح في قياس الشرق على الغرب في هذه القضية: لقد فصل الدين عن الدولة في تركيا، فإذا جنت من المكاسب؟ لقد ألقى بتركيا في أحضان الغرب غارقةً بديونها مثقلة بالتزاماتها وأصبحت سوقاً لتصريف المنتجات الغربية ومركزاً للقواعد الحربية وهدفاً للعدوان الشيوعي والإفناء الجماعي، عندما كان الدين سيد الدولة كانت تركيا إمبراطورية تملأ عين الدنيا وسمعها، وكانت باسم الإسلام تخيف جارتها روسيا، بل ظلت عدة قرون تدير رحى الحرب في أرض روسيا نفسها، وعندما أصبحت الدولة سيادة الدين أصبحت تركيا مستعمرة لا هيبة لها، ولا وزن، فعادت دويلة تقبع مرعوبة في أقل من ١٠٪ من حدودها الأولى، وتتسول سلاحها من هنا ومن هناك، وصار أقصى ما تتطلع إليه أن تصبح عضواً في السوق الأوروبية المشتركة، وأوروبا تضمن عليها بذلك!! وصدق الله العظيم ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج: ١٨].



## الفصل الثاني

دعوى ضرورة الدولة القومية  
وانقضاء عصر الدولة الدينية

ومما شغب به العلمانيون وقذفوا به في وجه الدعوة إلى تطبيق الشريعة: القول بأن عهد الدولة الدينية التي تقوم على أساس طائفي قد ولى وانقضى- إلى غير رجعة، وأن العالم يعيش عصر الدولة القومية التي تعتمد رابطة المواطنة في علاقتها بكافة رعاياها على اختلاف نحلهم ومذاهبهم، ومن ثم فإن تحكيم الشريعة وما يعنيه من محاولة أحياء الدولة الدينية يمثل محاولة لإدارة العجلة إلى الوراء... ودفع مسيرة الزمن إلى الخلف... وهيئات هيئات.

ولمناقشة هذه الدعوى لا بد من تقرير مدخل هام نرى ضرورة تقريره ابتداءً قبل الدخول في الجزئيات والتفاصيل، ويتمثل هذا المدخل في الإجابة على هذه الأسئلة: هل نحن مسلمون؟ هل نرضى بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً؟ هل نعتقد بعصمة محمد فيما يبلغه عن ربه؟ هل نعتقد أن الكتاب والسنة هما الحجة القاطعة والحكم الأعلى؟ هل نؤمن بوجوب رد ما تنازع الناس فيه إليهما؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة يعد مقدمة ضرورية لمناقشة هذه الدعوى وكافة دعاوى الواردة في هذا الفصل؟ إذا آمنا بحجية القرآن والسنة، وبعصمة محمد فيما يبلغه عن ربه، توجهنا في المناقشة إلى سَوِّق الأدلة الشرعية التي تبين عوار هذه الدعوى وبطلانها، والغرض أن هذه الأدلة مسلّمة من الفريقين.

أما إذا كنا نناقش قوماً لا يدينون بهذه الأصول، ولا ينطلقون من هذه الثوابت، فلا وجه للدخول في تفاصيل الشريعة مع قوم لا يؤمنون ابتداءً بالعقيدة، ولا معنى للمنازعة حول الفروع، والأصول لا تزال عندهم موضعَ نظر ومكابرة، وتكون المناقشة ابتداءً حول إثبات صحة هذه الأصول.



إن جماعة العلمانيين في بلادنا لا يزالون يعلنون إيمانهم المجلل بالكتاب والسنة، وهم حريصون على إظهار ذلك، وقد يكون ذلك حقاً، وقد يكون من قبيل ما يسمونه بالنضج السياسي؛ لعدم تهيئ الأمة للمجاهرة بضده، ولكننا سنأخذ بظاهر أقوالهم، ونكِل سرائرهم إلى الذي يعلم السر وأخفى.

بعد هذه المقدمة نقول:

### **ماذا تقصدون بالعمل القومي والدولة القومية؟**

إن كنتم تقصدون به عمل المسلم من أجل رفعة بلده وأمتة العربية الإسلامية باعتبار ذلك تكليفاً شرعياً تعبده الله به، وأن ذلك يعد طريقاً ومدخلاً لرفعة العالم الإسلامي، والأمة الإسلامية ككل، فلا حرج في ذلك ولا غضاضة؛ لأنه لا تعارض بين الجزء والكل، ولا بين الخاص والعام، فقد تمهد في فقه الشريعة: أن الأقربين أولى بالمعروف، وأن حق الجيران أكد من حقوق غيرهم من سائر المسلمين، وأن أولى الجيران بالرعاية أقربهم باباً منك، وأن الزكاة تُنفق في إقليمها، ولا تنقل إلى غيره، إلا إذا استغنى هؤلاء، واحتاج أولئك، أو أصابتهم مجاعة، أو نحو ذلك.<sup>(١)</sup>

أما إن أردتم به التفريق بين المسلمين، وسلخ العرب عن نسبهم الإسلامي، وعقد الولاء والبراء على أساس العروبة فحسب، وجعلتم منه سُلماً إلى موالاة كفار العرب وملاحدتهم، وإلى رفض تحكيم الشريعة الإسلامية، فذلك لعمر الحق هو الخسران المبين، والباطل الصراح الذي لا يتهامى في بطلانه أحد من المسلمين غير مغلوب على عقله!

---

(١) الإسلام والعلمانية للدكتور يوسف القرضاوي، ٢٠١.



إن الدعوة إلى القومية العربية بهذا المفهوم كانت هي الخنجر الغادر المسموم الذي طعن به الإسلام في ليلة ليلاء حالكة الظلام، وكانت هي المدخل إلى كل ما حلَّ بهذه الأمة من الكوارث والنكبات، ولم يُفد منها في البداية والنهاية إلا أعداء الإسلام؛ ولهذا لم يكن غريباً أن تجد روادها الأوائل وسلفها الأولين من غير المسلمين، فلقد كان نصارى العرب هم أول من حمل لواء الدعوة إلى القومية العربية، وذلك بشهادة النصاري أنفسهم، وحسبنا أن نعلم أن أكثر من ٩٠٪ من قادة الحركة القومية العربية من خريجي الجامعات الأمريكية بيروت، وأن نصيف اليازجي، وبطرس البستاني، وهما أول من ابتدع الدعوة إلى هذه الفكرة كانا من نصارى جبل لبنان، وأن الإرساليات التبشيرية والجمعيات العلمية النصرانية كانت وقود الدعوة إلى هذه الفكرة.

يقول جورج أنطونيوس عن بداية حركة القومية العربية: «بدأت قصة الحركة القومية للعرب في بلاد الشام سنة ٧٤٨١ بإنشاء جمعية أدبية قليلة الأعضاء في بيروت، فيظل رعاية أمريكية».<sup>(١)</sup>

ويقول: «كان من نتائج التسامح الذي تميز به حكم إبراهيم نتيجة لم تخطر على البال من قبل: فقد فتح هذا التسامح الباب أمام البعثات التبشيرية الغربية، وبذلك أتاح العمل لقوتين: إحداهما فرنسية، والأخرى أمريكية، قُدِّرَ لهما أن تحضنا البعث العربي وترعياه».<sup>(٢)</sup>

(١) نقلاً عن فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام لصالح عبد الله العبود، ١٤٥.

(٢) بقظة العرب لجورج أنطونيوس، ٩٧.

ويقول جورج كيرك مؤلف كتاب موجز تاريخ الشرق الأوسط: «إن القومية العربية وُلدت في دار المندوب السامي البريطاني».<sup>(١)</sup>  
فإن تجاوزنا إلى تقويم هذه الدعوة موضوعياً فإننا نقول:  
لقد تمهد في محكمات الأدلة بطلان الدعوة إلى القومية العربية بهذا المفهوم السابق الذي قصد إليه مؤسسوها الأوائل، والذي لا يزال هو المقصود بهذه الدعوة إلى يومنا هذا، وذلك للأسباب الآتية:

١ - أن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لا غير، وأن الدعوة إلى الإسلام تنتظم جميع الأجناس والألسنة، لا فضل فيها لعربي على عجمي إلا بالتقوى؛ ولهذا كانت الدعوة إلى عقد الولاء والبراء على أساس العروبة من دعاوى الجاهلية التي تفرق بين المسلمين والتي صح فيها قوله ﷺ: «وأن من دعى بدعوى الجاهلية فهو من جثي جهنم، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم».<sup>(٢)</sup>  
وحسبك أنها فرقت جماعة المسلمين، وأسقطت دولة الخلافة، حيث تعصب العرب لعروبتهم، وتعصب الترك لطورانيتهم، فنشأت حركة التريك في تركيا، ثم نشأت حركة القومية العربية في بلاد العرب، ثم نادى الجميع إلى الانفصال، ثم انتهى الأمر إلى أن تحركت الجيوش العربية بقيادة لورانس لتحارب مع الحلفاء الكافرين جيوش الأتراك المسلمين!!

(١) مذاهب فكرية معاصرة للأستاذ محمد قطب، ٥٨٥.

(٢) رواه أحمد والترمذي وصححه الألباني.



٢- أنها سُلِّمَتْ إلى موالاة كفار العرب وملاحدتهم بجامع العروبة والقومية، ففي الوقت الذي تعمل فيه القومية العربية إلى قطع وشائج الولاء والتناصر مع بقية المسلمين من غير العرب تمهد السبيل إلى موالاة الكفار العرب؛ لأن منهاجها لا يفرق بين عربي وعربي، وإن تفرقت أديانهم، وقد تمهد في محكمات النصوص تحريم موالاة الكافرين واتخاذهم بطانة من دون المؤمنين والنصوص في ذلك كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ٥١﴾ فَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ... ﴿[المائدة: ٥١-٥٢] سبحانه الله ما أصدق قوله، وأوضح بيانه، هؤلاء القوميون يدعون إلى التكتل حول القومية العربية، مسلمها وكافرها، يقولون: نخشى أن تصيبنا دائرة، نخشى أن يعود الاستعمار إلى بلادنا، نخشى أن تسلب ثرواتنا بأيدي أعدائنا، فيوالون لأجل ذلك كل عربي من يهود ونصارى ومجوس ووثنيين وملاحدة وغيرهم تحت لواء القومية العربية، ويقولون: إن نظامها لا يفرق بين عربي وعربي، وإن تفرقت أديانهم، فهل هذا إلا مصادمة لكتاب الله ومخالفة لشرع الله وتعدُّ لحدود الله وموالاة ومعاداة وحبُّ وبغض على غير دين الله؟ فما أعظم ذلك من باطل وما أسوأه من منهج... إلخ.

٣- أنها المدخل الطبيعي إلى العلمانية، وفصل الدولة عن الدين؛ لأنها بهذه الصورة تنتظم أدياناً شتى، وبطبيعة الحال لن يرضى أبناء هذه الديانات بسيادة شريعة إحدى هذه الديانات دون غيرها، فيتواضع الجميع على تعطيل العمل بكافة الشرائع الدينية والتحاكم إلى ما يختارونه لأنفسهم من القوانين الوضعية، وقد تمهد



في محكمات النصوص وحدة التحاكم إلى ما أنزل الله، والقطع بالحكم بالردة عن الإسلام على كل من يأبى ذلك، قال تعالى: ﴿وَأَن أٰحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَم أَنَّهُ يُصِيبُهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]

### وهذا قبس من مقالات علماء المسلمين في نقد هذه الدعوة:

يقول الأستاذ تقي الدين الهلالي في حديث له عن القومية: «كل من دعا إلى رابطة نسبية أو وطنية مذهبية وتعصب لها وجعلها أصلاً في الموالاة والمعاداة والتناصر والتخاذل فقد خرج عما جاء به رسول الله ﷺ ودعا بدعوى الجاهلية، وضع حقوق الأخوة الإسلامية، واتبع سنة هتلر وموسوليني واستالين وتشرشل وأيزنهاور»<sup>(١)</sup>.

يقول الأستاذ/ عصام العطار: «نحن لم ندخل التاريخ بأبي جهل وأبي لهب ولكن دخلناه بمحمد وأبي بكر، ولم نفتح الفتوح بالبسوس وداحس والغبراء، ولكن فتحناها ببدر والقادسية واليرموك، ولم نحكم الدنيا بالمعلقات السبع، ولكن حكمناها بالقرآن المجيد، ولم نحمل إلى الناس رسالة اللآت والعزى، ولكن حملنا إليهم رسالة الواحد القهار، وإنما تشاهدون من حرب الإسلام ليس الدافع إليه أبداً مصلحة العرب، ولا

(١) مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظم حبيب، ١٣١.



مصلحة الوطن، وإنما القومية أحياناً، والوطنية أحياناً، والتقدمية أحياناً، ستائر تخفي من ورائها الحقّ الطائفيّ والعمالة للاستعمار والتبشير وتخفي من ورائها الخيانة. من أجل ذلك نرفض الدعوة القومية، ونبذ العلمانية، ونطالب بالخلافة الإسلامية، اللهم هل بلغت؟ اللهم فاشهد»<sup>(١)</sup>.

ويقول الشيخ علي الطنطاوي: «نحن ندعو إلى الوحدة العربية، ولكن على أن تكون طريقنا إلى الوحدة الإسلامية، ولا نكر إخواننا في الوطن واللسان (النصار) لكننا نسألهم ألا يطلبوا منا وهم مليونان أن نقطع لأجلهم روابط إخواننا بأربعمئة مليون مسلم غير عربي يحبوننا ونحبهم، ويشاركوننا عقائدنا وعبادتنا. وهل قطعوا هم حباهم من حبال البابا في إيطاليا، وغير البابا في إيطاليا؟ حتى نقطع حبالنا من حبال أقوام يحبوننا ويخلصون لنا؟»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الأستاذ محمد أسد: «إنه في الدولة العلمانية الحديثة لا يوجد مفهوم ثابت يمكن به التمييز بين الخير والشر والعدل والظلم، إن المقياس الوحيد في مثل هذه الدولة هو: (مصلحة الأمة) في حالة عدم وجود ميزان ثابت للقيم الخلقية؛ فإن الأفراد ستصبح لديهم وجهات نظر متباينة كل التباين حول ما يخدم مصالح الأمة على أحسن وجه، فبينما قد يرى الرأسمالي بإخلاص أن الحضارة البشرية مهددة بالزوال، إذا حلت الاشتراكية محل الحرية الاقتصادية، يرى الاشتراكي بإخلاص - لا يقل عن إخلاص زميله - أنه لا يوجد سوى وسيلة واحدة لصيانة الحضارة البشرية، هي إلغاء النظام

(١) مؤامرة فصل الدين عن الدولة لمحمد كاظم حبيب، ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) المرجع السابق، ١٣٠. لقد كان هذا الكلام قبل أن يربو عدد المسلمين في العالم على مليار، ورغم هذه الزيادة المطردة فإننا لا نزال بفعل هذه الدعاوى الخبيثة في هوان وذلة وشتات وتشرذم!

الرأسمالي، وإحلال النظام الاشتراكي محله، وتكون النتيجة ما نراه اليوم من اضطراب وبلبل، يهددان بالخطر العلاقات بين الدول والشعوب. ويستحيل على أية أمة أن تعرف طعم السعادة ما لم تكن موحدة من الداخل، ويتسحيل على أية أمة أن تتحد من الداخل ما لم تصل إلى نوع من الاتفاق حول تحديد واضح لما هو عدل وظلم في شئون الناس والحياة، ويتسحيل الوصول إلى مثل هذا الاتفاق -بالتالي- ما لم تتعارف الأمة على التزامات خلقية منبثقة من قانون أخلاقي دائم مطلق، ومن الواضح أن الدين -والدين وحده- هو القادر على أن يقدم لنا هذا القانون المطلوب.

وبهذا القانون يمكن أن يوجد أساس الاتفاق داخل الأمة أو المجتمع على الالتزامات الخلقية التي يخضع لها كافة الأفراد مختارين<sup>(١)</sup>.

ويقول الشيخ عبدالعزيز بن باز: «فاعلم أن هذه الدعوة، أعني: الدعوة إلى القومية العربية، أحدثها الغربيون من النصارى؛ لمحاربة الإسلام والقضاء عليه في داره بزخرف من القول وأنواع من الخيال، وأساليب من الخداع، فاعتنقها كثير من العرب من أعداء الإسلام، وأغتر بها كثير من الأغمار، ومن قلدتهم من الجهال، وفرح بذلك أرباب الإلحاد، وخصوم الإسلام في كل مكان.

ومن المعلوم من دين الإسلام بالضرورة أن الدعوة إلى القومية العربية، أو غيرها من القوميات دعوة باطلة، وخطأ عظيم، ومنكر ظاهر، وجاهلية نكراء، وكيد سافر للإسلام وأهله... ثم ساق - رحمه الله - الوجوه الدالة على بطلان هذه الدعوة، فقال:

---

(١) منها الحكم في الإسلام، ص ٢٢، وما بعدها.

### الوجه الأول:

أن الدعوة إلى القومية العربية تفرق بين المسلمين، وتفصل المسلم العجمي عن أخيه العربي، وتفرق بين العرب أنفسهم؛ لأنهم كلهم ليسوا يرتضونها... إلخ.

### الوجه الثاني:

أن الإسلام نهى عن دعوى الجاهلية، وحذر منها، وأبدى في ذلك وأعاد في نصوص كثيرة، بل قد جاءت النصوص تنهى عن جميع أخلاق الجاهلية وأعمالهم إلى ما أقره الإسلام من ذلك ولا ريب أن الدعوة إلى القومية العربية من أمر الجاهلية؛ لأنها دعوة إلى غير الإسلام ومناصرة لغير الحق... إلخ.

### الوجه الثالث:

من الوجوه الدالة على بطلان القومية العربية: هو أنه سلم إلى موالاة كفار العرب وملاحدتهم من أبناء غير المسلمين، اتخاذهم بطانة والاستنصار بهم على أعداء القوميين من المسلمين وغيرهم، ومعلوم ما في هذا من الفساد الكبير والمخالفة لنصوص الكتاب والسنة الدالة على وجوب بغض الكافرين من العرب وغيرهم ومعاداتهم وتحريم موالاتهم واتخاذهم بطانة، والنصوص في هذا المعنى كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ٥١﴾ فَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَىٰ اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ ﴿[المائدة: ٥١ - ٥٢].

سبحان الله ما أصدق قوله وأوضح بيانه، هؤلاء القوميون يدعون إلى التكتل حول القومية العربية مسلمها وكافرها، يقولون: نخشى أن تصيبنا دائرة، نخشى أن يعود





الاستعمار إلى بلادنا، نخشى أن تسلب ثرواتنا بأيدي أعدائنا، فيوالون لأجل ذلك كل عربي من يهود ونصارى ومجوس ووثنيين وملاحدة وغيرهم تحت لواء القومية العربية، ويقولون: إن نظامها لا يُفَرِّق بين عربي وعربي وإن تفرقت أديانهم، فهل هذا إلا مصادمةً لكتاب الله، ومخالفةً لشرع الله، وتعدُّ لحدود الله، وموالاةً ومعاداةً وحُبٌّ وبغضٌ على غير دين الله؟ فما أعظم ذلك من باطل، وما أسوأه من منهج... إلخ.

#### الوجه الرابع:

إن الدعوة إليها والتكتل حول رايتها يفضي - بالمجتمع ولا بد إلى رفض حكم القرآن؛ لأن القوميين غير المسلمين لن يرضوا تحكيم القرآن، فيوجب ذلك لزعماء القومية أن يتخذوا أحكامًا وضعية تخالف حكم القرآن حتى يستوي مجتمع القومية في تلك الأحكام.

لقد صرح الكثير منهم بذلك كما سلف، وهذا هو الفساد العظيم، والضلال المستبين، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وكل دولة لا تحكم بشرع الله ولا تسعى لحكم الله فهي دولة جاهلية كافرة ظالمة فاسقة بنص هذه الآيات المحكمات يجب على أهل الإسلام بغضها ومعاداتها في الله، حتى تؤمن بالله وحده، وتحكم شريعته، كما قال ﷺ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُكُمْ وَمِمَّا



تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ ﴿١﴾  
[الممتحنة: ٤].<sup>(١)</sup>

ويقول الشيخ أبو الحسن الندوي: في رسالة له بعنوان: (اسمعوها مني صريحة أيها العرب): «فمن المؤسف المحزن المخجل أن يقوم في هذا الوقت في العالم العربي رجال يدعون إلى القومية العربية المجردة من العقيدة والرسالة، وإلى قطع الصلة عن أعظم نبي عرفه تاريخ الإيمان، وعن أقوى شخصية ظهرت في العالم، وعن أمتن رابطة روحية تجمع الأمم والأفراد والأشتات، إنها جريمة القومية تبذ جميع الجرائم القومية التي سجلها تاريخ هذه الأمة، وإنها حركة هدم وتخريب تفوق جميع الحركات الهدامة المعروفة في التاريخ، وإنها خطوة حاسمة مشئومة في سبيل الدمار القومي والانتحار الاجتماعي».<sup>(٢)</sup>

ويقول الأستاذ محمد قطب: «ولقد كانت بريطانيا قد فكرت من قبل في إيجاد (الجامعة العربية) على مستوى الحكومات فطار (أنتوني أيدن) وزير الخارجية البريطاني إلى القاهرة عام ١٩٤٦ م، ودعا الملوك والرؤساء العرب إلى الاجتماع به هناك، وعرض عليهم في الاجتماع فكرة إنشاء الجامعة العربية في القاهرة لتتبنى قضايا العرب، وتدافع عن مصالحهم!! ولكن ذلك لم يكن كافياً، فقد كان لا بد من رفع راية (القومية العربية) على مستوى الجماهير!

(١) فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام لصالح بن عبد الله العبود، ٢٦٦ - ٢٦٨.

(٢) المرجع السابق، ٢٧٢ - ٢٧٣.

فلما ورثت أمريكا بريطانيا وفرنسا بعد الحرب وبسطت نفوذها على الشرق الأوسط أقامت -عن طريق الانقلابات العسكرية- زعامات كاملة تدافع عن القومية العربية في الوقت الذي تحارب فيه الإسلام والمسلمين! وقالت الدعاية -التي أقامتها أمريكا وإسرائيل-: إن أمريكا وإسرائيل لا تخشيان شيئاً خشيتهما للقومية العربية. ولا تخشيان أحداً خشيتهما لزعيم القومية العربية. وفي ظل القومية العربية التي أقامتها الصليبية العالمية، توسعت إسرائيل وتوسعت حتى توشك أن تبتلع فلسطين كلها وتتطلع إلى المزيد.

لقد كانت القومية التي صدرت إلى العالم الإسلامي هي القومية المأكولة لا القومية الآكلة التي قامت في أصلها هناك، إن الإسلام لا يغير انتماء الناس إلى أرضهم ولا شعوبهم ولا قبائلهم؛ لأن هذا أمر مادي واقع لا سبيل إلى تغييره، فالذي يولد في الأرض المصرية مصري بحكم مولده، والذي يولد في الأرض الباكستانية باكستاني بحكم مولده... وهكذا.

ولكن الإسلام ينكر أن تكون صلة التجمع شيئاً غير الإسلام! غير العقيدة الصحيحة في الله، لا الدم، ولا اللغة، ولا المصالح الأرضية»<sup>(١)</sup>.

ويقول الشيخ محمد الغزالي: «وأما مبدأ القومية، فهو مبدأ خطر كذلك، لا ينتج إلا الشرور والآثام والحروب والتخاصم، والتنافس والتزاحم.

فإذا كانت كل أمة تدعي أنها سيدة الجميع، وتعمل للوصول إلى هذه السيادة، فمتى تهدأ الثورات ويسود السلام؟»<sup>(٢)</sup>.

(١) مذاهب فكرية معاصرة للأستاذ محمد قطب، ٥٨٦-٥٨٧.

(٢) فكرة القومية العربية على ضوء الإسلام لصالح بن عبد الله العبود، ٢٧٣.



## توصيات المؤتمر العالمي لإعداد الدعوة والدعاة

لقد كان من توصيات المؤتمر العالمي للدعوة وإعداد الدعاة، المنعقد في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ٢٤ - ٢٩ / ٢ / ١٣٩٧ هـ. اعتبار: «القومية من الدعوات والاتجاهات المضادة للإسلام، كالباطنية، والبهائية، والقاديانية، والتبشير، والاستشراق، والرأسمالية الطاغية، والاشتراكية والشيوعية، والماسونية، واليهودية العالمية، والعلمانية، والإباحية، والوجودية».<sup>(١)</sup>

### ومن غير المسلمين شهادة

- يقول برنارد لويس وهو رئيس قسم التاريخ في كلية الدراسات الأفريقية والشرقية بجامعة لندن: «وكل باحث في التاريخ الإسلامي يعرف قصة الإسلام الرائعة في محاربته لعبادة الأوثان منذ بدء دعوة النبي ﷺ، وكيف انتصر - النبي ﷺ وصاحبه وأقاموا عبادة الإله الواحد التي حلت محل الديانات الوثنية لعرب الجاهلية. وفي أيامنا هذه تقوم معركة مماثلة أخرى، ولكنها ليست ضد (اللات، والعزى) وبقية آلهة الجاهلية، بل ضد مجموعة جديدة من الأصنام اسمها: الدولة، والعنصرية، والقومية. وفي هذه المرة يظهر أن النصر حتى الآن هو حليف الأصنام، فإدخال هرطقة القومية العلمانية، أو عبادة الذات الجماعية كان أرسخ المظالم التي أوقعها الغرب على الشرق الأوسط، ولكنها مع كل ذلك كانت أقل المظالم ذكراً وإعلاناً. وإنه لمن المحزن

(١) انظر: أبحاث المؤتمر، المجلد الخامس: بحث «المذاهب والاتجاهات الإلحادية والمعادية للإسلام، والفرق المرتدة والزائغة في هذا العصر وموقف الإسلام والمسلمين منها»، ١١، ٤٠.

حقاً أن يؤرخ الإنسان المراحل المتعاقبة التي مرت: كيف بدأ الاحتكاك، ثم العدوى، ثم الالتهاب، ثم الأزمة».<sup>(١)</sup>

- وفي الندوة التي عقدت في إسرائيل في ١٩ / ٢ / ١٩٨٠ وحضرها من مصر كل من: الدكتور/ مصطفى خليل رئيس وزراء مصر الأسبق، وبطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية، وعدد من الأساتذة الإسرائيليين المتخصصين في الشئون السياسية العربية. قال الدكتور مصطفى خليل للمجتمعين: «أود أن أطمئنكم أننا في مصر نفرق بين الدين والقومية، ولا نقبل أبداً أن تكون قيادتنا السياسية مرتكزة إلى معتقداتنا الدينية».

وما أن أنهى مصطفى خليل كلامه، حتى وقف البروفسور دافيد يرد عليه قائلاً: إنكم أيها المصريون أحرار في أن تفصلوا بين الدين والسياسة، ولكني أحب أن أقول لكم: إننا في إسرائيل نرفض أن نقول: إن اليهودية مجرد دين فقط، بل إننا نؤكد لكم أن اليهودية هي دين، وشعب، ووطن.

وقال البروفسور تفي ياقوت: أود أن أقول للدكتور مصطفى خليل إنه يكون على خطأ كبير، إذا أصر على التفريق بين الدين والقومية، وإننا نرفض أن نعتبرنا الدكتور خليل مجرد أصحاب دين، لا قومية لهم، فنحن نعتبر اليهودية ديننا وشعبنا ووطننا، وأحب أن أذكر الدكتور خليل بأن الشرق الأوسط كان موطن الديانات السماوية، المسيحية، والإسلامية، واليهودية، ولم يكن موطن قوميات، أما القومية، فقد كانت من ابتكار الأوربيين الذين أزعجهم انتشار الحروب الدينية في أوروبا، فابتكروا الفكرة

(١) فكرة القومية العربية للعبود، ٢٧٤.



القومية للتخفيف من حدة الصراع الديني، في أوروبا، ومن خلال هذا الشعار شعار القومية، حاولوا الانتقام من شعوب الشرق الأوسط تنوّه في الحروب القومية»<sup>(١)</sup>. هذا هو ما يقوله أساتذة اليهود تحت سمع وبصر- وحماية القادة والساسة في بلادهم، في الوقت الذي تُستنفر فيه على دعاة الإسلام في بلادنا الدنيا بأسرها، فله الأمر من قبل ومن بعد!!

ومن أغرب ما سمعناه مؤخرًا في مسلسل الشبهات التي يُروّج لها خصوم الشريعة القول بأن في إقامة دولة إسلامية في مصر ما يُسبغ الشرعية على دولة إسرائيل في قيامها على أساس ديني، ومعلوم إننا ننكر عليها ذلك، فكيف ننكره عليها في بلادها، ونقيمه في بلادنا، ونعطيها بذلك مبررًا لإقامة دولتها على أساس طائفي؟ إي والله الذي لا إله غيره، هذا الذي يقول به بعض المثقفين جدًّا في جهات محترمة للغاية! فيا لله العجب: كأن إسرائيل تنتظر أن تنال شرعية من بلادنا المنكودة، وكأن عدم إقرارنا لها بالشرعية في ذلك سيجعل الأرض تמיד من تحت أقدامها وسيعرضها لخطر لا قبل لها به، أفيقوا أيها السكارى! لقد حددت إسرائيل أهدافها وعرفت طريقها، وها هي تغذ السير لا تلوي على أحد، وقد أعلن مؤخرًا مساعد رئيس أركان قواتها المسلحة- على الرغم من وجود اتفاقية كامب ديفيد- أنه لا بد من حرب جديدة واحتلال أرض جديدة، وأن إسرائيل لن تقف هذه المرة عند حدود السويس<sup>(٢)</sup>.

(١) الإسلام والعلمانية للدكتور يوسف القرضاوي، ١٩٦.

(٢) راجع ما نشرته الجرائد المصرية والعربية الصادرة في الفترة من ٥ إلى ١٢ يونيو ١٩٩٠.

أما الشرعية المحذورة فقد منحت لليهود في كامب ديفيد من مصر، ومنحت لهم من غير مصر في مؤتمرات متعاقبة للقمة، بل ومن رمز الدولة الفلسطينية المنشودة في تصريحات متعاقبة، فماذا تحذرون؟

إن هذه الشبهة ببساطة تقول لنا: لا تمسكوا بدينكم في دولتكم حتى لا تعطوا لأحد شرعية في أن يتمسك بدينه في دولته، ويمكن صياغة هذه المعادلة على هذا النحو:

- تمسكنا بالإسلام

= إضفاء الشرعية على السياسة الصهيونية فيما تمسكت به من أن اليهودية ديانة وشعب ووطن.

- وإضفاء الشرعية على السياسة الصهيونية  
= باطل وخيانة قومية.

- إذن تمسكنا بالإسلام

= باطل وخيانة قومية.

فما رأي السادة العلمانيين في هذه النتيجة؟ وماذا تقولين أيتها الأمة الإسلامية في مقالة تفضي بإسلامك إلى هذه النتيجة؟ أجبوا يا أولي الألباب!!







# الفصل الثالث

دعوى الاستبداد السياسي

وهذا أيضًا مما شغب به العلمانيون وخصوم الشريعة وقذفوا به في وجه الدعوة إلى تطبيقها: قالوا: إن العودة إلى تطبيق الشريعة يعني: تكريس الاستبداد السياسي الذي عانت البشرية من ويلاتة عقودًا متطاولة تحت خيمة الحكومات الدينية، وذلك بإهدار الديمقراطية والرقابة الشعبية، ووضع سلطان مطلق في أيدي الحكام، وإيجاب طاعة مطلقة في أعناق المحكومين، شأن الحكومات الدينية كلها في القديم والحديث، الأمر الذي لم تتخلص أوروبا من نيره إلا يوم أن فصلت الدولة عن الدين، ونقلت السيادة إلى الأمة، فانطلقت قدما في طريق المدنية والتقدم، ونعمت شعوبها بالحرية، وتخلصت إلى الأبد من لعنة الرجعيين.

وللرد على هذه الشبهة نقول:

أولاً: لا منازعة في أن الحاكمية العليا والسيادة المطلقة في الإسلام لا تكون إلا للشرع لا غير، فهو وحده الحجة القاطعة والحكم الأعلى، وعلى الناس كافة أن يخضعوا له حكماً ومحكومين، والخليفة وآحاد الأمة في ذلك سواء، وقد دلت على ذلك محكمات الأدلة وانعقد عليه إجماع الأمة في مختلف الأعصار والأمصار، وقد سبق في الباب الأول من هذه الدراسة تفصيل القول في ذلك.

فالجانب التشريعي في الديموقراطية الغربية وهو الذي يعني: الإقرار لممثلي الشعب بالحق في التشريع المطلق يُجَلُّون به ما يشاءون، ويُحَرِّمون به ما يشاءون أمرٌ لا يعرفه الإسلام، ولا يقره بحال من الأحوال، ولا ممارسة في ذلك ولا مباحكة؛ فإن هذا هو مفترق الطرق بين النظام الإسلامي الذي يدين بالعبودية لله وحده، وبين الأنظمة العلمانية التي تخلع الرقبة وتأبى الخضوع لأمر الله.



ثانيًا: لقد تمهد في محكمات الأدلة أن الطاعة المطلقة لا تكون إلا لله ورسوله لا غير، وأن كل الناس بعد رسول الله ﷺ يؤخذ من قوله ويترك، وأن طاعة أولي الأمر مقيدة بما كان لله طاعةً وللمسلمين مصلحةً، وأنه إذا أمر المسلم بمعصية فلا سمع ولا طاعة.

فالطاعة لأولي الأمر مشروطة بطاعتهم لله؛ لأنه لا طاعة في معصية، وإنما الطاعة في الطاعة قال ﷺ: «على المرء السمع والطاعة فيما أحبَّ وكره، ما لم يؤمر بمعصية؛ فإن أُمرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة»، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فكررت الآية ذكر الطاعة مع الرسول، ولم تكرره مع ولي الأمر؛ للدلالة على أن الطاعة لهم ليست مطلقة، بل فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة.

والطاعة للأبوين مقيدة، قال تعالى: ﴿وَلِنْ جَهْدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥].

وطاعة الزوج مقيدة؛ إذ لا طاعة لزوج في معصية الله.

وبالجملة فلا طاعة لأحد في معصية الله - سبحانه وتعالى -.

قال: ﷺ: «لا طاعة لأحد في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف».<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ:

«لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».<sup>(٢)</sup>

ثالثًا: لا منازعة في أنه إذا كانت السيادة للشرع؛ فإن السلطة للأمة، فالأمة ممثلة في أهل الحل والعقد منها هي التي تختار أئمتها وتعدد البيعة لهم، وهي التي تراقبهم في ممارسة أعمالهم، وهي التي تعزلهم عند الاقتضاء، ومن الشواهد على ذلك ما يأتي:

(١) صحيح الجامع الصغير للألباني ٢/ ١٢٥٠.

(٢) المرجع السابق.



١ - ما قاله عمر رضي الله عنه في منبر رسول الله ﷺ: «بلغني أن قائلًا منكم يقول: والله لو مات عمر لبايعت فلانًا، فلا يفرق امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمت، ألا وإنها قد كانت، ولكن وقى الله شرّها، وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر، من بايع رجلًا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يُقتل»<sup>(١)</sup>.

فتحرر في هذا أن الأصل في المبايعة أن تكون بعد استشارة جمهور المسلمين، واختيار أهل الحل والعقد منهم، وأن ما فعله عمر مخالفًا لهذا الأصل كان فلتة خاصة لا أصلًا شرعيًا يعمل به، وإن من تصدى لمثل ذلك فبايع أحدًا فلا يصح أن يكون هو ولا من بايعه أهلًا للمبايعة، بل يكون ذلك تغرييرًا منهما بأنفسهما، قد يُفضي - إلى قتلها إذا أحدثا في الأمة شقاقًا يوجب به.

٢ - ما قاله علي رضي الله عنه عندما اجتمع إليه الناس في بيته وأرادوا أن يعقدوا له البيعة فقال: إن بيعتي لا تكون خفية، ولا تكون إلا في المسجد، فحضر الناس إلى المسجد، ثم جاء علي فصعد المنبر، وقال: أيها الناس عن ملأ وإذن، إن هذا أمركم ليس لأحد من حق إلا من أمّرتهم، وقد افترقنا بالأمس على أمر وكنّ كارهاً لأمركم فأبيتم إلا أن أكون عليكم، ألا وأن ليس لي دونكم إلا مفاتيح ما لكم معي، وليس لي أن آخذ درهمًا دونكم، فإن شئت قعدت لكم وإلا فلا آخذ على أحد، فقالوا: نحن على ما فارقناك

(١) فتح الباري ١٥ / ١٤٤ - ١٤٥.



عليه بالأمس: اللهم اشهد، فبايعه طلحة والزبير، وقال لهما: إن أحببتم أن تبايعاني، وإن أحببتما بايعتكما؟ فقالا: بل نبايعك، فبايعاه، ثم بايعه الناس»<sup>(١)</sup>.

٣- ما روي عن عمر بن عبد العزيز بعد أن أخذت له البيعة بناءً على عهد الخليفة سليمان ابن عبد الملك إليه، قام فصعد المنبر، ثم قال: «أيها الناس إني لست بمبتدع، ولكني متبع، وإن من حولكم من الأمصار والمدن إن أطاعوا كما أطعتم فأنا واليكم، وإن هم أبوا فلست لكم بوالٍ، ثم نزل»<sup>(٢)</sup>.

فهو يرى في عهد الخليفة إليه أنه مجرد ترشيح، وأن الأمة هي صاحبة القرار، وأن من كانوا في حاضرة الخلافة ليسوا بأولى من غيرهم في هذا الحق، بل هو إلى عموم الأمة، ويجب أن ينعقد الرضا من الكافة.

٤- أن الإمامة معتبرة عند أهل العلم من الفروض الكفائية، والفروض الكفائية هي التي يتوجه التكليف بها إلى الأمة، فالأمة شرعاً هي المخاطبة بإقامة هذا الواجب، وإذا لم تقم به على وجهه أثم الكافة، فهو ليس مجرد حق لها، بل واجب أناطته الشريعة بها، إن نزع عنها أحد فهو ظالمٌ، وإن تخلفت هي عن أدائه فهي آثمة.

٥- ما تمهد في فقه السياسة الشرعية أن لثبوت الإمامة عند أهل السنة طريقين: العهد من الإمام السابق، أو الاختيار من الأمة، وإذا كان الصحيح في العهد أنه مجرد ترشيح، وأن الاختيار النهائي للأمة، فلم يبقَ إذاً إلا اختيار الأمة طريقاً شرعياً معتبراً لانعقاد الإمامة، فامتهد بذلك أن الأمة هي صاحبة الحق في ذلك، قال

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير ٣/ ٩٨ - ٩٩.

(٢) البداية والنهاية ٩/ ١٨٢ - ١٨٣.



البغدادي في أصول الدين: «قال الجمهور الأعظم من أصحابنا - يقصد: أهل السنة - ومن المعتزلة، والخوارج، والنجارية: إن طريق ثبوتها - أي: الإمامة - الاختيار من الأمة».<sup>(١)</sup>

٦ - أن الإمام إذا أراد الاستعفاء من منصبه فإنه يتقدم بذلك إلى الأمة؛ فالأمة هي التي تُعَيِّنُ وهي التي تُقِيلُ، وهي التي يُطلب إليها الاستعفاء، فدل ذلك على أنها هي صاحبة الحق في السلطة ابتداءً ودواماً، قال الماوردي - رحمه الله - في بيان الأمور التي يختلف فيها الإمام عن الوزير: «للإمام أن يستعفي الأمة عن الإمامة، وليس ذلك للوزير».<sup>(٢)</sup>

٧ - ما قرره أهل العلم من أن الأمة هي التي تتولى خلع الأئمة عند الاقتضاء لسبب يوجبه، وهذا أمر بدهي؛ لأن من يملك سلطة التولية هو الذي يملك سلطة العزل. قال البغدادي: «ومتى زاغ عن ذلك كانت الإمامة عياراً عليه في العدول به من خطئه إلى صواب، أو في العدول عنه إلى غيره، وسبيلهم معه فيها كسبيله مع خلفائه، وقضاته، وعماله، وسعاته: إن زاغوا عن سننه عدل بهم، أو عدل عنهم».<sup>(٣)</sup>

وقال الإيجي: «وللأمة خلع الإمام وعزله، بسبب يوجبه - أضاف الشارح -: مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين، وانتكاس أمور الدين، كما لهم نصبه وإقامته لانتظامها وإعلائها».<sup>(٤)</sup>

(١) أصول الدين، ص ٢٧٩.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢٤.

(٣) أصول الدين، ص ٢٧٨.

(٤) المواقف ٨ / ٣٥٣.



أما الشكل العملي لممارسة الأمة لهذه السلطات فهو من أمور السياسة الشرعية التي تُترك لتقدير أهل الفتوى في كل عصر، وتتغير فيها الفتوى بتغير الزمان والمكان والأحوال. رابعاً: أن كل ما يصل إليه الفكر البشري المعاصر من ضمانات منع الاستبداد، وتأمين حق الأمة في اختيارها لحكامها وفي قيامها بواجب الرقابة والحسبة لا يمنع منه الإسلام ما دام متقيداً بهذه الأطر السابقة، باعتباره وسائل اجتهادية لتحقيق مقصود شرعي صحيح.

فيا معشر العلمانيين! سنصدق أنكم غيرون على الحرية، حريصون على حماية الأمة من الاستبداد والجور، هاتوا كل ما لديكم من ضمانات منع الاستبداد، وأعملوا عقولكم في ابتكار المزيد واكتشاف الجديد، سنقبل منكم كل ذلك، ومثله معه وأصنافاً كثيرة، وسنذكره لكم شريطة أن تتقيدوا بحاكمية الشرع، وسيادة الشريعة؛ فإن هذا هو المظهر العملي للرضا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً.

إن محل النزاع - أيها السادة - ليس في ضمانات منع الاستبداد، ولكنه في تقرير سيادة الشرع وحاكمية القرآن والسنة.

ستقولون: ولكن سيادة الشريعة وحاكمية النصوص الدينية سوف تنشئ تلقائياً نوعاً من الاستبداد، يتمثل في طبقة رجال الدين الذين سيحتكرون بطبيعة الحال حق تفسير هذه النصوص، وينسبون أنفسهم إلى العصمة والقداسة باعتبارهم المتحدث الرسمي باسم الشرع، وهذا الذي نحذره ونتوجس منه.



نقول لكم: على رُسُلِكُمْ! لقد تمهد أن الأحكام الشرعية قسمان:

الأول: محال الإجماع، وهي التي حسمت فيها الشريعة بأدلة قاطعة، وانعقد عليها إجماع المسلمين، وقَدَّرَ الشارع الحكيم أن المصلحة فيها لا تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال، وهذا القسم محكم لا ترخُّص فيه ولا هوادة، والأمة الإسلامية كلها ملزمة بالتقيد به حكماً ومحكوماً، ولا مجال فيه لاستبداد، ولا غيره، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُنِنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

الثاني: محال الاجتهاد، وهي كل ما لم يرد فيه نص قاطع أو إجماع صريح، وهذه من المجالات المرنة في الشريعة، وقد اختلفت الأمة في مثلها، ولا تزال، والأصل في هذا الاختلاف أنه رحمة بالأمة، وتوسعه عليها، وأنه لا يُضَيِّقُ فيه على المخالف، وأن من ذهب فيه إلى معنى يحتمله الدليل بوجه من وجوه الدلالة المقبولة شرعاً لم يُنكَّرَ عليه ولم يُهَجَرْ؛ ولهذا شاع في مقالات أهل العلم: إجماعهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة.

وهذه هي المذاهب الأربعة التي تلقنتها الأمة بالقبول شاهد صدق على ما نقول، فهي ثروة تشريعية تقبس الأمة منها ما يحقق مصلحتها في ضوء الدليل والنظر الشرعي، والأصل بين أصحابها هو التناصح والتراحم، وأما ما جرى من تعصب بين بعض أبنائها في فترة من فترات التاريخ، فما كان إلا لضيق عطشهم وقلة بضاعتهم من العلم، وهو خلاف المحفوظ عن الأئمة رضوان الله عليهم وعن تلاميذهم الأولين.



وقد تقرر أنَّ حُكْمَ الحاكم في هذه المسائل يرفع الخلاف؛ لأن الخلاف لا بد أن ينتهي في الواقع إلى حد، ويجوز للمجتمع الإسلامي أن يُكوّنَ لجأً من أكابر رجال العلم والفقه لصياغة تقنينٍ للأمة يضم من هذه الآراء ما كان أرجحَ دليلاً وأرجى في تحقيق مصالح المسلمين، أما ما كان من الشئون الفنية البحتة فإن مرده إلى الشورى، وما تقررره الجماعة وترى فيه مصلحة الأمة فهو ملزم بلا نزاع.

وقد تقولون: إن الفكر الإسلامي لم يتفق على رأي في مسألة الشورى، وما إذا كانت ملزمةً، أو مُعلِّمةً؟

والجواب على ذلك: أنه بعيداً عن هذا الخلاف الفقهي قد تمهد في قواعد السياسة الشرعية أن السلطة للأمة، وأنها هي التي تختار من يتولى أمرها وتعتد له البيعة على ذلك، وأن الإمامة عقد من العقود طرفاه: الأمة من جانب، والإمام الذي وقع عليه الاختيار من جانب آخر، وأنه يجوز تقييد هذا العقد بما تراه الأمة كافلاً بمصالحها ومحققاً لمقصود الشارع، كما اشترط عبد الرحمن بن عوف على عثمان بن عفان أنه يمضي- في حكمه على سيرة الشيخين من قبله، وعَقَدَ له البيعة على ذلك، فصار هذا الشرط قيداً يرد على ممارسته لحقه في النظر للأمة، وكان عبد الرحمن بن عوف قد عرض هذا الشرط من قبل على علي فلم يقبل، وقال: أجتهد رأيي ولا آلوا؛ ولذلك عدل بها عنه إلى عثمان. فإذا رأت الأمة ممثلةً في أهل الحل والعقد فيها أن المصلحة تقتضي- تقييد سلطان الخليفة بشورى تكون ملزمة، وأن يُنصَّ في عقد البيعة على هذا القيد فلا تثريب عليها في ذلك، ويصبح هذا النص قيداً يرد على سلطان الخليفة، ولا سبيل له إلى التحلل من



الوفاء به؛ لما تمهد من وجوب الوفاء بالعقود، وأنه لا يصلح في ديننا الغدر، ونكون بذلك قد تجاوزنا الخلاف الفقهي في كون الشورى مُلزمة أو مُعلّمة.

### حقيقة المقصود بمبدأ: (الحاكمية لله)؛

ومما يتصل بهذه القضية بيان حقيقة المقصود بهذا المبدأ الذي شنع به العلمانيون على الدعاة إلى تحكيم الشريعة، وشرقوا في تشنيعهم وغربوا، وطيروا في الآفاق أن هؤلاء الناس يريدون العودة إلى نظرية الحق الإلهي المقدس الذي كان يحكم بمقتضاه الملوك في عصور الظلام، ويدعون لأنفسهم القداسة والعصمة، ويتهمون معارضيهم بالكفر والهرطقة، فما حلوه في الأرض فهو محلول في السماء، وما عقدوه في الأرض فهو معقود في السماء، وليس من حق أحد أن يقول لأحد منهم أخطأت أو أسأت، فهو بهذا يعترض على الله الذي يتحدث باسمه، والذي هو وكيله على الناس.

يقول د/ وحيد رافت: «دعاة تطبيق الشريعة يريدون أن يصبحوا (كهنة آمون) من جديد؛ لأنهم وحدهم الذين يملكون تفسير الشريعة، وإقامة (الثيوقراطية) الدينية، حيث سيطرة رجال الدين، والحكم بالحق الإلهي، وحافزهم على ذلك النموذج الإيراني»<sup>(١)</sup>.  
ويزعم الدكتور لويس عوض في حديث له مع مجلة المصور: «أن معركة الديمقراطية المصرية كانت دائماً معركة بين الحق الطبيعي، وبين من يدعون بالحق

(١) «مجلة الفكر» العدد الثامن - ديسمبر ١٩٨٥ ص ٧٣، ٤ ندوة التطرف السياسي الديني بتصرف. نقلًا عن مقالة «أكذوبة الحكم الإلهي» للأستاذ فهمي هويدي - الأهرام - ١٤/١٠/١٩٨٦.

الإلهي، والذين يدعون بالحق الإلهي يريدون حرمان الشعب من ممارسة حقه الطبيعي كمصدر للسلطات».<sup>(١)</sup>

ولا أدري إن كان أمثال هؤلاء معذورين فيما يقولون لالتباس الأمر عليهم حقًا، أم أن منهم من يريدون التشويش والإثارة عن عمد وهم يعلمون، وأيًا كان الأمر فإن الواجب هو إزالة الشبهة وتفويض الأمر في مقاصد العباد إلى ربّ العباد.

هذا، وقد وقع في هذه الشبهة بعض من نظن فيهم الموضوعية والاعتدال في معالجتهم لقضايا العمل الإسلامي، وادعى أن شعار الحاكمية قد فُسر تفسيرًا خاطئًا يمتهد به سبيل لأقامة طبقة من الكهنة تدعي أنها تحكم بالتفويض الإلهي، وأنها وحدها تملك تفسير وممارسة هذه الحاكمية، مع ما ينطوي عليه ذلك من معارضة الصيغ الديمقراطية المتعارف عليها، وساق من كلام الأستاذين: سيد قطب، والمودودي ما يؤكد هذا التفسير المغلوط من وجهة نظره، وانتهى إلى أن عقيدة التوحيد ترسخ مبدأ الحاكمية للبشر- وتؤكد المفهوم الإنساني الديمقراطي للمجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية.<sup>(٢)</sup>

وسوف نناقش هذه الشبهة بصفة عامة، ونخص هذا الصنف الأخير بتعليق خاص فنقول- وبالله والتوفيق:-

١- إن الحاكمية التي نادى بها سيد قطب، والمودودي والتي ينادي بها الاتجاه الإسلامي بصفة عامة، هي الحاكمية التشريعية، والمقصود بها في هذا المقام الحق في التشريع المطلق، أو السلطة العليا التي تملك توجيه الخطاب الملزم إلى الكافة على

(١) بينات الحل الإسلامي للدكتور يوسف القرضاوي، ١٦٨.

(٢) راجع: خواطر مسلم عن الجهاد والأنجيل والأقليات لمحمد جلال كشك، ١٤-١٨.



سبيل الاقتضاء أو التخيير أو الوضع، والتي تعلق إرادتها على جميع الإرادات، ولا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أخرى تساويها أو تساميتها، ولا تحدد بقانون؛ لأن إرادتها هي القانون، والتي ينحصر معيار الصواب والخطأ في القانون في مجرد صدوره عنها، والتي لا تقبل التعدد ولا التجزئة... إلخ، ومن الخصائص المعروفة لفكرة السيادة هذه هي الحاكمية التي يتكلم عنها الأستاذ / المودودي، والشهيد / سيد قطب رحمهما الله، وهي بهذا المعنى حق خالص لله رب العالمين، لا ينازعه فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، فضلاً عما سواهما من الجمعيات التشريعية، أو المجالس النيابية.

أما التشريع ابتناءً، وهو الذي يعتمد على التخريج على نصوص الكتاب والسنة، واستنباط الأحكام لما يجد من النوازل في ضوء قواعد الشريعة العامة ومبادئها الكلية فهو حق لمن تأهل له من أهل العلم، وليس في ذلك كهانة؛ لأننا نقول: لا كهانة في الطب، ومع ذلك لا يمارس الطب إلا الأطباء، ونقول: لا كهانة في القانون، ولا يمارس العمل القضائي إلا المتخصصون في الدراسات القانونية... وهكذا.

ولا أدل على ذلك من كلام الأستاذين الجليلين أنفسهما في بيان المقصود بهذا المبدأ، والفرق بينه وبين الشيوعية التي عرفت المجتمعات الغربية.

يقول الأستاذ / المودودي - رحمه الله -: «ولكن الشيوعية الأوروبية تختلف عنها الحكومة الإلهية (الشيوعية الإسلامية) اختلافاً كلياً؛ فإن أوروبا لم تعرف منها إلا التي تقوم فيها طبقة من السدنة مخصصة يشرعون للناس قانوناً من عند أنفسهم حسب ما شاءت أهواؤهم وأغراضهم، ويسلطون ألوهيتهم على عامة أهل البلاد



متسترين وراء القانون الإلهي، فما أجدر مثل هذه الحكومة أن تسمى بالحكومة الشيطانية منها بالحكومة الإلهية!

وأما الشيوقراطية التي جاء بها الإسلام فلا تستبد بأمرها من السدنة أو المشايخ، بل هي التي تكون في أيدي المسلمين عامة، وهم الذين يتولون أمرها والقيام بشؤونها وفق ما ورد به كتاب الله وسنة رسوله، ولئن سمحتم لي بابتداع مصطلح جديد لآثرت كلمة (الشيوقراطية الديمقراطية) أو (الحكومة الإلهية الديمقراطية) لهذا الطراز من نظم الحكم؛ لأنه قد خول فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيدة، وذلك تحت سلطة الله القاهرة وحكمه الذي لا يغلب، ولا تتألف السلطة التنفيذية إلا بآراء المسلمين، ويبداهم يكون عزلها من منصبها، وكذلك جميع الشؤون التي لا يوجد عنها في الشريعة حكم صريح لا يقطع فيها بشيء إلا بإجماع المسلمين.

وكلما مست الحاجة إلى إيضاح قانون أو شرح نص من نصوص الشرع، لا يقوم ببيانه طبقة أو أسرة مخصوصة فحسب، بل يتولى شرحه وبيانه كل من بلغ درجة الاجتهاد من عامة المسلمين فمن هذه الوجهة يعد الحكم الإسلامي ديمقراطيًا<sup>(١)</sup>. ويقول الأستاذ/ سيد قطب في المعالم: «ومملكة الله في الأرض لا تقوم بأن يتولى الحاكمية في الأرض رجال بأعيانهم - هم رجال الدين - كما كان الأمر في سلطان الكنيسة، ولا رجال ينطقون باسم الآلهة، كما كان الحال فيما يعرف باسم «الشيوقراطية»

(١) بينات الحل الإسلامي للدكتور/ يوسف القرضاوي ١٧٥ - ١٧٧.

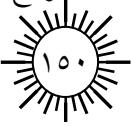
أوالحكم الإلهي المقدس!! ولكنها تقوم بأن تكون شريعة الله هي الحاكمة، وأن يكون مرد الأمر إلى الله وفق ما قرره من شريعة مبينة»<sup>(١)</sup>.

فهذه الحاكمة إذن لا تعني أن فئة بعينها تدعي العصمة وتحتكر الحق في تفسير النصوص دون غيرها من الناس؛ فإن هذا من جنس اتخاذ بعض الناس أرباباً من دون الله، وهو الأمر الذي هدمته الشريعة على رؤوس أصحابه من البداية، كما لا تنفي أن باب الاجتهاد مفتوح لكل من تأهل له من الأمة، وأنه هو الذي يكفل وفاء النصوص وهي متناهية بما لا يتناهى من الأقضية والنوازل المتجددة.

٢- إن ما سكت عنه الشريعة فهو عفو، ومرده إلى الشورى التي لا تثريب على المجتمع الإسلامي في تنظيمها على أي نحو يحقق الدقة في التعرف على مصلحة الأمة ويتيح له التعرف الصحيح على إرادتها الحرة، ويكفل للأمة قيامها بواجبها في مباشرة حقوقها وتحقيق مصالحها على أكمل وجه، وبطبيعة الحال لن تكون هذه الشورى حكراً على العلماء والفقهاء، وإنما يدخل فيها العلماء والفقهاء وغيرهم من العامة، والعبرة في ذلك لأهل الاختصاص، وهم في كل موضوع بحسبه، فالمسائل العسكرية للعسكريين، والاقتصادية للاقتصاديين، وهكذا ما دام الجميع يدور في فلك سيادة الشريعة والتقيّد بأطرها العامة.

ومن المضحكات المبكيات التي تذكر في هذا المقام أن لقاءً جمعتني بأحد كبار المسؤولين في وزارة الاقتصاد، فدار حديث حول شركات توظيف الأموال وقضية تطبيق الشريعة، ثم فاجأني الرجل عَرَضاً أثناء الحديث بهذا السؤال: كيف يتسنى لنا

(١) المرجع السابق، ١٧٥.



الآن قبول الدعوة إلى تطبيق الشريعة مع هذه التطورات والتعقيدات الهائلة في واقعنا المعاصر؟ كيف يتسنى لشيخ من الشيوخ أن يكون عميداً لكلية الطب مثلاً؟ ولعله لم يدرس في الطب كلمة واحدة؟! وبهذا المفهوم الغريب والعجيب يفهم بعض الناس الدعوة إلى تطبيق الشريعة. فكان مما قلت له يومئذٍ: إن الإتيان بهذا الشيخ الذي لا يعرف في الطب كلمة واحدة ليكون عميداً لكلية الطب يشكل جريمة شرعية تستوجب التعزير والمساءلة، باعتباره خيانة للأمانة؛ لأن ولاية أمور الناس - كما يقول أهل العلم - من أعظم الأمانات، وقد أمر الله ﷻ بأداء الأمانات إلى أهلها، وبَيَّن النبي ﷺ أن من علامات الساعة إضاعة الأمانة بتوسيد الأمر لغير أهله، والأهلية إنما تكون بالقوة (أي: الخبرة والكفاية) والأمانة، (أي: العدالة والديانة) كما قال تعالى:

﴿يَتَأْتِيَ أَسْتَعِجْرُهُ إِنْ خَيْرٍ مِنْ أَسْتَعِجَرْتَ أَلْقَوِي الْأَمِينَ﴾ [القصص: ٢٦].

٣- أن ما كان من المسائل الشرعية الخلافية فإن مرده إلى أهل العلم؛ ليقرروا أرجح الآراء دليلاً وأرجاها لتحقيق مصلحة الأمة، فالعبرة هنا بأمرين: قوة الدليل وكفالة المصلحة، وفي الاجتهاد الجماعي، وإدارات البحوث العلمية والمجامع الفقهية متسعٌ للتحقيق والتثبت، وبُعْدٌ عن الهوى وتحكم النزعات الشخصية.

٤- أن مرد كثير من الخطأ الذي يقع فيه كثير من الخائضين في هذه القضية إلى أمرين؛ الأول: خلطهم - عن عمد أو جهالة - بين التشريع المطلق الذي لا يتقيد بكتاب ولا سنة على النحو الذي تعرفه الديمقراطيات الغربية، وبين الاجتهاد في استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية على النحو الذي يقوم به الفقهاء في محيط الأمة الإسلامية، فالأول هو الذي يقرر علماء الإسلام مجتمعين أنه إشراك بالله ورده عن



الإسلام، والثاني هو الذي يقررون فيه أنه واجب تعبّد الله به مَنْ تأهل له من أهل العلم لا يسع الأمة التفريط في أوانه بحال من الأحوال.

أما الخطأ الثاني: فهو تصور بعضهم أن الأمة مصدر من مصادر التشريع اعتماداً على الأدلة التي تقضي بحجية الإجماع، ومادري هؤلاء أن الإجماع لا يكون إلا على دليل شرعي يقطع الإجماع الشغب في دلالاته ويرفعه من مرتبة الظنية إلى مرتبة القطعية، وأن الأمة في الإسلام لا تملك أن تنشئ الأحكام ابتداءً على النحو الذي يجري لدى الأوربيين لما تمهد في أمهات العقائد أنه لا حكم إلا لله.

يقول الشاطبي - رحمه الله -: «الأدلة العقلية إذا استعملت في هذا العلم فإنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية، أو معينة في طريقها، أو محققة لمناطها، أو ما أشبه ذلك، لا مستقلة بالدلالة؛ لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي، والعقل ليس بشارع»<sup>(١)</sup>.

ويقول الشيخ محمد أبي زهرة: «لا بد للإجماع من سند لأن أهل الإجماع لا ينشئون الأحكام، كما توهم بعض الفرنجة؛ لأن حق إنشاء الشرع لله تعالى، وللنبي الذي يوحي إليه تعالى، وعلى ذلك لا بد أن يكون للإجماع مستند يعتمد عليه من الأصول العامة للفقه الإسلامي»<sup>(٢)</sup>.

والآن أيها السادة!

هل تحرّر محل النزاع في هذه القضية؟ وهل أدركتم وأدرك معكم العالم كله أن المعركة لا تتعلق بضمانات منع الاستبداد، ولا تتعلق بتقرير حق الأمة فيما جعلته

(١) الموافقات للشاطبي ١/ ٣٥.

(٢) أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة، ١٩٥.





الشريعة إليها كحقها في تولية حكامها ومراقبتهم وعزلهم، واتخاذ ما يلزم لصيانة حقها في ممارسة هذا الدور من الضمانات والوسائل، وإنما تدور المعركة حول الحق في الحاكمية التشريعية العليا، وتتعلق بالإجابة على هذا السؤال: لمن الحق في التشريع المطلق في دار الإسلام؟ ومن الذي يتقيد بقانون؟ لأن إرادته هي القانون، ولا يعرف فيما ينظمه من علاقات سلطة أخرى تساويه أو تساميه؛ لأن إرادته تعلو جميع الإرادات، وسلطته تسمو على جميع السلطات؟ لمن هذا الحق في دار الإسلام؟ يجب علماء الإسلام على ذلك بأنه الله رب العالمين، وأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الشرع لا غير، وتجب الديمقراطية العلمانية بأنه الشعب ممثلاً في الأغلبية البرلمانية، فأى الفريقين أقوم قيلاً وأهدى سبيلاً؟!

أجيبوا يا أولي الألباب!!

أيها السادة! إن كانت القضية قضية العمل على منع الاستبداد فإن الفكر الإسلامي يزكي كل فكرة نافعة في هذا المجال، ويبارك كل توجه راشد يسهم في استنقاذ العباد من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، وهل كانت كلمة التوحيد إلا ثورة على الطواغيت المستبدين والملوك الجائرين، وصك تحرير للبشرية يحررها من كل عبودية لغير الله، ويجرد ولاءها لله الواحد القهار؟!

إن حقيقة المعركة إننا أمام فريق من الناس قرروا خلع الرقبة، والتمرد على عبودية الله الواحد الأحد، والمنازعة معهم تتعلق بأصل الإيمان بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً.



إنهم لا يجادلون في المتشابهات التي يتسع فيها المجال للتأويلات، ويعذر المخالف فيها بالجهالة وسوء التأويل ونحوه، ولكنهم يجادلون في القطعيات والمحكمات، إنهم يصرحون برفض الحدود والقصاص؛ لأنها همجية ووحشية، ويجهرون بإباحة الردة والكفر بالله ورسوله تحت دعوى حرية الاعتقاد، وعدم الحجر على الفكر، ويستعلنون بإباحة الفواحش والمنكرات تحت مسمى الحرية الشخصية، ويزحفون إلى تغيير ما تبقى من أحكام الشريعة في باب الأحوال الشخصية تحت دعوى حقوق المرأة ومساواتها بالرجل! فماذا تبقى من الإسلام؟ أجيئوا يا أولي الأحلام!!

أيها السادة! إننا أمام ثورة على الإسلام، وانقلاب ضد الدين، وإعلان صارخ عن الرفض المطلق لتحكيم الشريعة، وإنكم مسئولون أمام الله - جل وعلا - عن الوقوف في وجه هذه الردة الجديدة!!



## الفصل الرابع

دعوى الموانع الطائفية

وهذه الشبهة كثيرًا ما أبدى فيها خصوم الشريعة وأعادوا، ونفخوا في بوقها، وطيروا حديثها كل مطير، وقد نصبوا من أنفسهم مدافعين عن حقوق الأقليات، وتباكوا على مستقبلهم المظلم وأدميتهم التي ستمتحن وتداس في ظل تحكيم الشريعة!! وملخص هذه الدعوى: أن وجود الأقليات غير الإسلامية يمثل مانعًا من تحكيم الشريعة؛ لما يمثله تحكيم الشريعة من مساس بحقوقها الأساسية في المواطنة والمساواة التامة في الحقوق والواجبات، ولما يثيره رفضها لتحكيم الشريعة من الفتن الطائفية والاضطرابات الداخلية.

ولقد تصدى علماء الإسلام للرد على هذه الفرية بما أغنى وأثرى، ومقولاتهم في هذا حافلة بالآيات البينات والبراهين الساطعات، وسنكتفي هنا بلمحات عاجلة محيلين فيما وراء ذلك إلى هذه المقولات المباركة، فنقول -وبالله التوفيق:-  
أولاً: أنه لا يقبل شرعًا ولا عرفًا ولا ديمقراطيًا أن تتخلى الأغلبية عن هويتها ومقدساتها وحضارتها طلبًا لمرضات الأقلية، لاسيما إذا كانت هذه المقدسات لا مساس لها بالحقوق الأساسية المشروعة لهذه الأقليات، ماذا لو حدث العكس، وكان المسلمون هم الأقلية؟ هل كان يقبل منهم أن يطلبوا إلى الأكثرية التنازل عن هويتهم ومقدساتهم طلبًا لمرضاتهم؟ أم إن أقصى ما كانوا سيطالبون به أن تؤمّن لهم حقوقهم، وأن يعيشوا بين هذه الأكثرية آمنين على دمائهم وأموالهم وأعراضهم؟ ولماذا نذهب إلى هذه الافتراضات وبين أيدينا الواقع المحسوس القريب، هذه هي الأقليات الإسلامية في أوروبا وأمريكا تعيش بين أكثرية صليبية، أو ملحدة، هل طالبت بفرض دينها وتحكيم شريعتها على هذه الأكثرية؟ وهل كان



يسمع منها ذلك لو أنها جهرت به، إن أقصى ما تنادي به - ولا تملك تحقيقه كاملاً - أن تعيش آمنة في هذه البلاد، وأن يكون لها حق التحاكم في مسائل الأسرة إلى شرائعها الدينية، وها هم المسلمون في أمريكا لا يملكون هذه الأخيرة؛ لأن قوانين المحاكم جزء من النظام العام، ولا يملك المسلمون في هذه البلاد أن يتحاكموا في مسائل الأسرة إلى شريعتهم الإسلامية، لا يملك المسلم صاحب الزوجة في أمريكا أن يقترن بأخرى؛ لأن القانون الأمريكي المسيحي يحرم عليه ذلك! لا يستطيع المسلم في هذه البلاد أن يطلب إلى المحاكم الأمريكية تطبيق قواعد الإرث الشرعية عليه وعلى ذريته عند الوفاة، وما عليه إلا أن يقبل الخضوع للقانون الأمريكي المسيحي في هذه المسألة، لا يستطيع المسلم في هذه البلاد إلا أن يقبل بأن تأخذ زوجته نصف أمواله عند الطلاق؛ لأن هذه هي شريعة الأمريكان... إلخ والأمثلة في ذلك تفوق الحصر.

إن هذا لَيَذْكُرُنِي بموقف الرئيس الأمريكي الأسبق (كارتر) وهو مبشر وقسيس، عندما زار السودان، وطلب الاجتماع بأعضاء الجبهة الإسلامية في السودان، وعرض التوسط لحل مشكلة جنوب السودان. أتدرون ما هي المبادرة التي حملها هذا الرجل وعرضها على ممثلي الجبهة الإسلامية لدى اجتماعه بهم؟ لقد طلب إليهم أن يتخلوا عن قضية تطبيق الشرعية في السودان مقابل تعهده بحل مشكلة الجنوب، وإقناع المتمردين بإنهاء التمرد، والعودة إلى الشرعية، فقال له ممثلو الجبهة الإسلامية: لقد كنت رئيساً لأكبر دولة ديمقراطية تتبنى الدعوة إلى الديمقراطية والمدافعة عن حقوق الإنسان، والديمقراطية تعني: حكم الأكثرية، وقد قبلنا أن نتحاكم إلى إرادة هذه الأكثرية،



ونعرض أن نقوم بإجراء استفتاء شعبي حُرّ نتوجه فيه إلى عموم الشعب السوداني بهذا السؤال: هل توافق على إلغاء الحكم بالشريعة الإسلامية في السودان؟ فإن جاءت الإجابة بالنفي فيجب أن نحترم جميعاً هذه الإرادة، ولا نقهر شعباً بأكمله على قبول ما يتنافى مع إرادته الحرة، وإن جاءت الإجابة بالموافقة فنعتزف لكم أننا كنا مخطئين في حساباتنا، وأن الشعب السوداني لم يتهياً بعد لتطبيق الشريعة، وأن علينا أن ننسحب من الحياة السياسية، وأن نعود إلى مساجدنا لتربيته على أصل الإيمان بالله ورسوله، وأن تحكيم الشريعة من المقتضيات الأولية لهذا الإيمان، ونترك له في هذه الفترة أن يقرر لنفسه ما يشاء!!

فماذا كان جوابه؟ لقد بُهتَ الذي كفر، وتَنَكَّرَ للديمقراطية التي يتغنى بها وتتغنى بها دولته، وقال بأن ظروف السودان لم تنتهياً بعد لممارسة هذه الديمقراطية؛ لما يمر به من ظروف خاصة.

ثانياً: إن الدولة القومية التي تنشدها هذه الأقليات، والتي تفصل فيها الدولة عن الدين، وتنقسم بها عرى الموالاة بين المسلمين تتعارض تعارضاً جذرياً مع أصل الإيمان بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، ولا سبيل إلى القبول بها إلا يوم أن نقرر أننا قد تخلينا عن ديننا وخلعنا ربقة الإسلام من أعناقنا وهيئات هيئات!! فإن نجوم السماء أقرب إليهم من أن نكفر بالله ورسوله.

ثالثاً: إننا عندما نحكم شريعتنا لا نطلب إليهم أن يقبلوها كدين، ولا أن يخضعوا لها كعبادة واجبة؛ فإن هذا تكليف يخاطب به المسلم فحسب؛ لما تمهد من أن التوحيد أول واجب على المكلف، وأنه شرط لقبول سائر العبادات، وأنه لا ينفع مع الشرك

عمل بحال من الأحوال، فمن العبث أن نخاطبهم -وهم على شركهم- بالإيمان بشيء من فروع الشريعة، أو اعتقاده دينًا واجبَ الاتباع، وما ينبغي لهم، وما يستطيعون، وقد كانت هذه هي الشبهة الوحيدة التي أسس القوم عليها مؤخرًا رفضهم لتطبيق الشريعة في مصر، نقول: لا نطلب إليهم ذلك إنما نطلب إليهم مجرد الخضوع لها، كما يخضعون لسائر القوانين المدنية العادية، أي: كما يخضعون للقانون الوضعي القائم الآن في البلاد، ثم يُتَعَهَّدُ لهم أنه في مسائل الأسرة وقضايا الأحوال الشخصية يُتْرَكُون فيها وما يدينون، كما يجري عليه العمل حاليًا في البلاد، فينالون في بلادنا من الحقوق ما لا ينال المسلم مثله في أمريكا معقل الديمقراطية ورافعة لواء حماية حقوق الإنسان.

رابعًا: إنه فيما عدا الولايات التي يعتبر الإسلام شرطًا لانعقادها تُفتح أمامهم كافة الأبواب للمشاركة الكاملة في بناء هذا الوطن شأنهم في ذلك شأن المسلمين سواء بسواء، وغني عن الذكر أن صيانة دمائهم وأموالهم وأعراضهم حقوق مقدسة، لا مماراة فيها ولا جدال، ولا نرى حرجًا أن تصدر في شئونهم وثيقة خاصة ينص فيها على مركزهم القانوني في المجتمع من حقوق وواجبات، إن هم رغبوا في ذلك تكون ملحقة بالدستور، وتتمتع بنفس القوة التي يتمتع بها، ولهم أن يشترطوا لأنفسهم ما يشاءون من ضمانات لكفالة حقوقهم المشروعة، وعدم المساس بها من أحد من الناس، ثم بعد هذا يعيشون كما عاش أجدادهم في هذه البلاد، ولمدة تزيد عن ثلاثة عشر قرنًا من عمر الزمان في ظل تحكيم الشريعة آمين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ومعابدهم، لم تمتد إليهم يدٌ بسوء، ولم يُكْرَهُوا كما أُكْرِهَ



المسلمون في الأندلس على تغيير دياناتهم، ولو أن المسلمين في الشرق توجهوا إلى شيء من ذلك ما بقي نصراني واحد في بلادنا إلى اليوم.

ملكنّا فكان العفو فينا سجيّةً      فلما ملكتم سأل للدم أبطح

ولنستمع إلى شهادة كبار المؤرخين وهم يعقدون المقارنة بين نصارى الشرق، وبين المسلمين في الغرب ومدى ما يتمتع به هؤلاء وأولئك من الحقوق والواجبات:

يقول الوزير دوجو فارا صاحب كتاب: (مائة مشروع تقسيم لتركيا) فيما ينقله عنه الأمير شكيب أرسلان: «إن الدول المسيحية ظلت مدة ستة قرون: ٦٩٩ / ١٢٩٩ هـ - تهاجم الدولة العثمانية الإسلامية، رغم تسامح المسلمين وحسن معاملتهم لرعاياها من المسيحيين... ويقول: إن من أعظم أسباب انحلال هذه الدولة الإسلامية، هو مشربها من إعطاء الحرية المذهبية والمدرسية للأمم المسيحية، التي كانت خاضعة لها؛ لأن هذه الأمم بواسطة هاتين الحريتين - المذهبية والمدرسية - كانت تبث دعايتها القومية للانفصال عن السلطة العثمانية».<sup>(١)</sup>

ويقول جوستاف لوبون في كتابه: (حضارة العرب): «وكان يمكن أن تُعمي فتوح العرب الأولى أبصارهم، وأن يقترفوا من المظالم ما يقترفه الفاتحون عادةً، ويُسيئوا معاملة المغلوبين ويكرهوهم على اعتناق دينهم الذي كانوا يرغبون في نشره في العالم، ولكن العرب اجتنبوا ذلك، فقد أدرك الخلفاء السابقون - الذين كان عندهم من العبقريّة السياسية ما ندر وجوده في دعاة الديانات الجديدة - أن النظم والديانات ليست مما يفرض قسراً فعاملوا - كما رأينا - أهل سورية ومصر - وأسبانيا وكل قطر

(١) راجع مؤامرة فصل الدين عن الدولة، لمحمد كاظم حبيب، ٧٥.



استولوا عليه بلطف عظيم تاركين لهم قوانينهم ونظمهم ومعتقداتهم، غير فاضين عليهم سوى جزية زهيدة في الغالب، إذا ما قيست بما كانوا يدفعونه سابقاً، في مقابل حفظ الأمن بينهم، فالحق أن الأمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب، ولا ديناً سمحاً مثل دينهم».<sup>(١)</sup>

ونقل عن جوتييه في كتابه: (أخلاق المسلمين وعاداتهم) قوله: «ولقد ثبت أن الفاتحين من العرب كانوا على غاية فضيلة المسامحة لم تكن تتوقع من أناس يحملون ديناً جديداً. وما فكر العربي قط في أشد أطوار تحمسه لدينه الجديد أن يطفئ بالدماء ديناً منافساً لدينه».<sup>(٢)</sup>

ويقول ريتشارد ستينز من أبناء القرن السادس عشر: «وعلى الرغم من أن الأتراك - بوجه عام - شعب من أشرس الشعوب، فقد سمحوا للمسيحيين جميعاً: للإغريق منهم، واللاتين أن يعيشوا محافظين على دينهم، وأن يصرفوا ضمايرهم كيف شاؤوا بأن منحوهم كنائسهم لأداء شعائهم المقدسة في القسطنطينية، وفي أماكن أخرى كثيرة جداً، على حين أستطيع أن أوكد - بحق - بدليل اثني عشر - عاماً قضيتها في أسبانيا - أننا لا نرغم على حفلاتهم البابوية فحسب، بل إننا في خطر على حياتنا وأحفادنا.

وهذا ما جعل بطريك أنطاكية واسمه ماركوس يقول: «أدام الله دولة الترك خالدة إلى الأبد، فهم يأخذون ما فرضوه من جزية ولا شأن لهم بالأديان، سواء أكان رعاياهم مسيحيين أو يهوداً أو سامرة».<sup>(٣)</sup>

(١) بينات الحل الإسلامي للقرضاوي، ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) المرجع السابق، ٢٥٠.

(٣) المرجع السابق، ٢٥٠.



ويقول القس برسوم شحاته وكيل الطائفة الإنجيلية في مصر: «في كل عهد أو حكم التزم المسلمون فيه بمبادئ الدين الإسلامي كانوا يشملون رعاياهم من غير المسلمين - والمسيحيين على وجه الخصوص - بكل أسباب الحرية والأمن والسلام، وكلما قامت الشرائع الدينية في النفوس بصدق بعيدة عن شوائب التعصب الممقوت والرياء الدخيلين على الدين، كلما سطعت شمس الحريات الدينية والتقى المسلم والمسيحي في العمل الإيجابي والوحدة الخلاقة».<sup>(١)</sup>

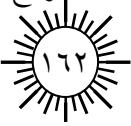
ويقول الكاردينال أطفانوس بطريك الأقباط الكاثوليك: «إن الذي يحترم الشريعة الإسلامية يحترم جميع الأديان، وكل دين يدعو إلى المحبة والإخاء، وأي إنسان يسير على تعاليم دينه لا يمكن أن يبغض أحداً أو يلقى بغضاً من أحد. ولقد وَجَدَتِ الدياناتُ الأخرى - والمسيحية بالذات - في كل العصور التي كان الحكم الإسلامي فيها قائماً بصورته الصادقة، ما لم تَلْقَهُ في ظل أي نظام آخر، من حيث الأمان والاطمئنان في دينها ومالها، وعرضها وحريتها».<sup>(٢)</sup>

وأخيراً ننقل هذه الوثيقة وهي من القرن التاسع عشر، وتتمثل في نص فرمان (الظهير) الذي أصدره السلطان محمد بن عبد الله سلطان المغرب في ٥ فبراير سنة ١٨٦٤ م، وهذا نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين، ٢٦٥.

(٢) المرجع السابق، ٢٦٣.



نأمر من يقف على كتابنا هذا من سائر خدامنا وعمالنا والقائمين بوظائف أعمالنا أن يعاملوا اليهود الذين بسائر ولاياتنا بما أوجبه الله تعالى من نصب ميزان الحق، والتسوية بينهم وبين غيرهم في الأحكام، حتى لا يلحق أحداً منهم مثقال ذرة من الظلم ولا يضام، ولا يبالغوا في المكروه ولا اهتضام، وألا يعتدوا بهم ولا غيرهم على أحد منهم، لا في أنفسهم، ولا في أموالهم، وألا يستعملوا أهل الحرف منهم، إلا عن طيب أنفسهم، وعلى شرط توفيتهم بما يستحقونه على عملهم؛ لأن الظلم ظلمات يوم القيامة، ونحن لا نوافق عليه، لا في حقهم، ولا في حق غيرهم، ولا نرضاه؛ لأن الناس كلهم عندنا في الحق سواء، ومن ظلم أحداً منهم، أو تعدى عليه، فإننا نعاقبه بحول الله، وهذا الأمر الذي قررناه وأوضحناه وبينناه كان مقرراً، ومعروفاً محرراً، لكن زدنا هذا المسطور تقريراً وتأكيذاً ووعيداً في حق من يريد ظلمهم وتشديداً؛ ليزيد اليهود أمناً إلى أمنهم، ومن يريد التعدي عليهم خوفاً إلى خوفهم، صدر به أمرنا. المعتز بالله. في السادس والعشرين من شعبان المبارك عام ١٢٨٠ هـ، ثمانين ومائتين وألف»<sup>(١)</sup>.

أرأيت إلى هذا الإنصاف والتسامح ورعاية العهود والذمم الذي صاحَب الدولة الإسلامية في مختلف أطوارها، وسطرته أقلام الكتّاب النصاري أنفسهم لتسجل ذاكرة الزمان أن تاريخنا لم يعرف اضطهاداً لأقليات تخالفنا في الدين وتشاركنا في الوطن، وليثبت للمرتابين تهافت التذرع بوجود أقليات في المجتمع المسلم إلى رفض الشريعة والاعتداء الظالم على دين المسلمين.

(١) بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين، ٢٥١.



أيها السادة:

هذه هي الحقيقة فيما يسمى بالموانع الطائفية من تحكيم الشريعة الإسلامية، إننا لم ندع إلى بدع من العمل، ولا إلى جديد لم يشهده تاريخ هذه المنطقة من قبل، إننا ندعو إلى استئناف أوضاع عاشتها هذه المنطقة ثلاثة عشر قرناً أو يزيد، ولإخواننا في الوطن من الضمانات والحقوق أقصى ما تتمتع به أقلية على وجه الأرض، ولهم على ذلك كله ذمة الله وميثاقه.

فماذا يريدون؟ إننا نعلم أن هذه الدعوة يستثمرها فريق من العلمانيين؛ لتبرير ما مَرَدُّوا عليه من كفر بالشريعة وكراهية منكرة لدعاتها، وإنها لا تمثل قاعدة هذه الأقليات التي لا بد وأنها تدرك أن حقوقها ستكون أكثر استقراراً في ظل تحكيم الشريعة منها في ظل أي حكومة علمانية أخرى، قد يوجه فريق من المتطرفين والمغامرين السياسيين عند النصارى يستثمرون هذه الشبهة وغيرها في موقفهم المناوئ للشريعة، وقد يلبس هذا الفريق الأمر على عامة النصارى، ويصور لهم أن خطراً داهماً يحيق بهم ويهدد وجودهم كله إذا تمت العودة إلى تحكيم الشريعة، وقد يصدق في ذلك بعض الأغمار، ولكن المؤكد أن القاعدة العريضة في القوم ليست على هذا المسلك، وأن نزوعهم إلى الاستقرار والتعايش بسلام مع شركائهم في الوطن أغلب من نزوع هذه القلة المغامرة إلى الفتن وإثارة القلاقل والدسائس السياسية.

ولا أدل على ذلك مما دلت عليه الأرقام في استطلاع الرأي الذي نظمته المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر كدراسة ميدانية، شارك في الإجابة عليه مسلمون ومسيحيون، وكان من نتائجه:



- مع التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية، زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٣٢٪ إلى ٣١٪)؟!
  - مع تطبيق أحكام الشريعة على الجميع، بصرف النظر عن اختلاف الدين، زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٧١٪ إلى ٦٩٪)؟!
- وكان تعليل الإجابات أننا: «مجتمع واحد، وهذه الجرائم حرمها الله على كل الناس، ولا فرق بين المسلم والمسيحي أمام القانون، ولأننا دولة إسلامية»؟!<sup>(١)</sup>
- إن الإخوة الأقباط قد يستثمرون في هذه القضية من قِبَلِ فريقٍ من الناس لا يحمل ودًّا لا للمسيحية ولا للإسلام، ولا تحمل صد ورُّهم أدنى مثقال ذرة من حريجة دينية؛ لذلك فإننا نحذر عقلاءهم من أن يُستدَرَجوا لمثل هذه المكائد والألاعيب السياسية، وأن يعوا دروس التاريخ، ودروس الواقع، وأن يدركوا أن الفتن التي تثيرها هذه الفئة المارقة تستهدف الوطن برمته، وأن أحدًا من الفريقين ليس بمعزل عنها، وسيدفع ثمنها الجميع، وسيختنق بدخانها الجميع، وسيكتوي بنيرانها الجميع، فهل من مُدَّكر، وهل من مستجيب؟
- أيها العازفون على أوتار التشطير، والفرقة من دعاة العلمانية اللادينية!!
- أربعوا على أنفسكم، واعلموا أنكم لستم بمعجزين ربكم في الأرض، ولا في السماء، واذكروا أن أجيالًا قد سبقتكم إلى الآخرة من دعاة الضلالة، كانوا أكثر منكم وأشدَّ قوةً وآثارًا في الأرض، فاجأهم الموت على غير ميعادٍ فأصبحوا تحت أطباق الشرى جثثًا هامدة وأشلاء مبعثرة، وصاروا بمرور الأيام جلودًا ممزقة، وعظامًا نخرة، عادوا إلى ربهم فرادى كما خلقهم أوَّلَ مرة، وتركوا ما خولهم الله وراء ظهورهم، وما أغنى

(١) جريدة الأهرام في ٢٠ / ٣ / ١٩٨٥ نقلًا عن العلمانية ونهضتها الحديثة للدكتور محمد عمارة.

عنهم أولياؤهم من اليهود والنصارى والمشركين من عذاب الله من شيء، وما أغنى عنهم جمعهم وما كانوا يكسبون، بل حاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون، يقال لأحدهم -وقد كُشِفَ عنه الغطاء-: لو كنت تملك ما على الأرض من شيء أكنت مفتدياً به نفسك، فيقول: نعم يارب. فيقال له: لقد طُلب منك ما هو أهون من ذلك لقد طُلب منك ألا تشرك بالله شيئاً، فما وفيت، يُصبغ أحدهم في النار صبغةً، ثم يقال له: هَلَا رَأَيْتَ نَعِيماً قَطْ؛ هل مَرَّ بك رخاء قط؟ فيقول: لا والله يارب ما مَرَّ بي نعيم قط، وما رَأَيْتَ رِخَاءً قَطْ. ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]، ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، ﴿يَوْمَ يَنْذَكُرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى﴾ ﴿يَقُولُ يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٣ - ٢٤]، ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى﴾ ﴿وَبُرَزَتِ الْجَحِيمُ لِمَنْ يَرَى﴾ ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾ ﴿وَأَثَرُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾ ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٥ - ٤١]، ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ ﴿وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ﴾ ﴿وَصَاحِبِهِ وَبَنِيهِ﴾ ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ - ٣٧].



## الفصل الخامس

دعوى جمود الشريعة وقعودها  
عن ملاحقة الحياة المتطورة

وهذه الدعوة أيضًا مما ينعق به خصوم الشريعة، يقولون: إن تحكيم الشريعة يقعد بنا عن ملاحقة التطور والوفاء بمقتضياته؛ لأن الشريعة أساسها الدين، والدين ثابت لا يتغير، ولكن الحياة في تغير دائم وتحول مستمر، فأني للجامد الثابت أن يحكم المتحول المتغير وينفي بحاجاته؟ ولذلك يرون أن من الخير للدين أن يبقى عقيدة في الحنايا، وشعائر في دور العبادة، وأن يترك قيادة الحياة إلى نظم وضعية تُستلهم من واقع الحياة المتجدد والمتطور وتفي بمقتضيات المدنية الحاضرة، وهذه الشبهة تقوم على محورين:

- ثبات أحكام الشريعة فلا مجال فيها للتجديد بوجه من الوجوه.

- تطور أوضاع الحياة فلا مجال فيها للثبات بوجه من الوجوه.

وكلا الأمرين في إطلاقه على هذا النحو وهم وخرافة!!

فأحكام الشريعة منها ما هو ثابت، ومنها ما هو متغير، وأحوال الحياة وأوضاع البشر - منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير كذلك، وفيما يلي تفصيل القول في هذه وتلك:

### الأحكام الشرعية بين الثبات والتجديد:

لا يخفى أن في أحكام الشريعة منطقة مغلقة لا مجال فيها لتطور ولا تجديد، وهي تلك التي تتعلق بأصول العقائد، وأصول العبادات، وأصول الأخلاق، فالإيمان بالله ورسوله والدعوة إلى عبادة الله وحده، والكفر بكل ما يعبد من دونه ثوابت عقدية لم تتغير منذ نوح عليه السلام إلى محمد، وسوف تظل هكذا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وينطفئ سراج الحياة!

قال تعالى: ﴿لَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾

[النحل: ٣٦].



وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وكل ما يتعلق بأحوال المبدأ والمعاد ثابت لا يتغير، ولم يزل أنبياء الله يحملونه إلى قومهم على مدار التاريخ بلا تطوير ولا تجديد، وكذلك أمور العبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج، لا مجال فيها لتغير ولا تطوير، اللهم إلا ما كان من نسخ بين الشرائع، وقد انتهى ذلك النسخ بعد محمد، وأصبحت أصول هذه العبادات من الحقائق الثابتة، وإن دخل الاجتهاد في بعض التفاصيل.

والمبادئ الأخلاقية، وقواعد الخير والشر والفضيلة والرذيلة ثابتة إلى يوم القيامة، ولا يتسنى للحياة أن تمضي على هدى وعلى بصيرة إلا بتثبيت هذه المجالات؛ لتكون إطاراً للبشرية يمثل وحدة عقدية وتعبدية وسلوكية ينتظم في سلوكها المؤمنون أجمعون. أما أمور المعاملات في جوانبها المختلفة من مدنية وجنائية ودستورية ونحوها؛ فمنها ما هو ثابت محكم، ومنها ما هو مرن متجدد؛ فالأسس والمبادئ والقواعد الكلية التي تشكل الإطار العام تتسم بالثبات والإحكام، وهي تلك التي جاءت بها الأدلة القطعية ثبوتاً ودلالة، ولا مجال فيها لتعدد الأفهام وتفاوت الاجتهادات، والفروع الجزئية والتفاصيل المتعلقة بالكيفيات والإجراءات ونحوه تتسم في أغلبها بالمرونة والتجدد، وهذه في الأصل منطقة الأدلة الظنية، وقَلَّ أن تجد فيها أدلة قطعية محكمة؛ ولهذا كانت مجالاً لتعدد الاجتهادات وتفاوت الآراء، وتتغير في بعضها الفتوى بتغير

الزمان والمكان والأحوال، على أن نذكر دائماً أن للاجتهاد ضوابطه، وللفتوى شرائطها، حتى لا تصبح الأحكام الشرعية نهباً مستباحاً لكل جاهل ومتزندق.

أيها السادة! إن الشارع الحكيم يقول: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] بلى يارب ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

إن ما قدّر الشارع الحكيم أنه من الثوابت المحكمة التي لا تصلح مسيرة الحياة إلا بتثبيتها وإحكامه قضى فيه بنصوص قاطعة محكمة، ولم يترك فيه مجالاً لتجديد أو تطوير، وما قدّر أن حاجات البشر فيه متجددة، وأن مصالحهم فيه متطورة عاجله بأدلة جزئية، للنظر فيها مجال، وللاجتهاد فيها متسع، ولم يلزمهم فيه بأصابة عين مقصود الشارع، بل تعبّد بهم بأن يبذلوا الجهد في التعرف على أرجح الأراء دليلاً وأقربها إصابة لمقصود الشارع وتحقيقاً لمصالح العباد، ثم هم بعد ذلك بين رجلين: مجتهد مصيب له أجران، ومجتهد مخطئ له أجر، وقد وسعت رحمة الله هؤلاء وهؤلاء.

### أحوال البشر بين الثبات والتغيير:

وإذا كان هذا الثبات والتغير في الأحكام الشرعية فإن مثله يرد على أحوال الحياة وأوضاع البشر ومصلحتهم سواء بسواء.

ففي الكون سنن ثابتة لا تتغير ولا تتبدل جرت على المتقدمين، وستجري على المستأخرين، ولا حيلة للأنسان في منعها أو تبديلها، فهي لا بد من ثوبتها حتى لا تضطرب مسيرة الحياة، وفيها أحوال متجددة متطورة لا بد من تطورها وحركتها حتى تستقيم سفينة هذا الوجود وتمضي في فلكها المرسوم في سهولة ويسر، ودونها إرهاب أو كبت، وحاجات



البشر ومصالحهم منها كذلك ما هو ثابت محكم، ومنها ما هو متجدد ومتغير، وإلغاء منطقة لحساب الأخرى تعسف للبرهان ومكابرة للواقع المحسوس بالعيان!

فماذا يريد دعاة التطوير والتجديد من هذا على وجه التحديد؟

إن أرادوا التجديد في الثوابت والقطعيات التي حسم فيها الشارع الحكيم بنصوص محكمة قاطعة فقد خابوا وخسروا، وإنَّ دون ذلك الردة عن الإسلام!! لقد حرم الله الزنا، فإذا جاءت القوانين الوضعية تبيحه لمن بلغ سن الرشد القانونية تحت دعوى التطور والحرية الشخصية فذلك خسران وردة، ولقد حرم الله الخمر فإذا جاءت القوانين الوضعية بإباحتها مسايرة للأوربيين، وملاحقة للمدنية، وتقديسًا للحرية الشخصية؛ فإن ذلك خسران وردة، لقد حرم الله الربا والميسر، فإذا جاءت القوانين الوضعية بإباحته لاعتبارات اقتصادية أو ملاحقة للتطور والمدنية؛ فإن ذلك خسران وردة!! فما حرمه الله ورسوله فهو حرام إلى يوم القيامة، وما أحله الله ورسوله فهو حلال إلى يوم القيامة، وكما لا يملك الإنسان تغيير أمر الله الكوني لا يحل له تبديل أمر الله الشرعي، وكما أن الخلق كله لله فإن الأمر كله لله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وإن أرادوا تجدد الاجتهاد في الظنيات ومسائل الاجتهاد بما يحقق المصالح البشرية ولا يخرج على الأدلة الشرعية فذلك حق، على أن يتم بضوابطه وأن يمارس من أهله، حتى لا يصبح دين الله نهبًا لكل عابث أو جهول، وإن في قواعد الشريعة وأصول الاجتهاد ما يلبي هذه الحاجة، ويحقق مصالح العباد أتم تحقيق، في إطار من الحق

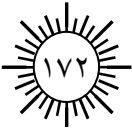


والعدل، وهل جاءت الشريعة ابتداءً إلا لتحقيق مصالح العباد وإرشادهم إلى ما يكفل لهم الحياة الطيبة في الأرض والفوز بجنة الخلد ونعيم الأبد في الآخرة؟! إن المشكلة أيها السادة لا تكمن في وفاء الشريعة بحاجات الإنسان ومصلحه المتجددة، فإن كفالتها لذلك بديهية عقدية وضرورة إيمانية؛ فإن الذي نزل هذه الشريعة هو الله، والذي أوجب الحكم بها إلى الأبد وجعل التحاكم إلى غيرها ردة هو الله، والذي خلق هذا الإنسان هو الله، وقد عَلِمَ المؤمنون أجمعون أن الله قد أحاط بكل شيء علماً، وأن رحمته وسعت كل شيء، وأنه - تعالى - لطيف بعباده، وأنه لم يكلفهم ما لا طاقة لهم به، ولم يجعل عليهم في الدين من حرج، وأنه يريد بهم اليسر - ولا يريد بهم العسر، ومن كانت هذه صفاته فلا بد أن تكون شريعته التي ألزم بها وقضى - بردة الخارجين عليها كافلة بالمصالح آخذة بالسياسة إلى أحسن العواقب، كيف وهو القائل:

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۖ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَىٰ ۚ﴾ (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ۚ (١٢٥) قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْنَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ ۚ [طه: ١٢٣ - ١٢٦].

### أيها السادة!

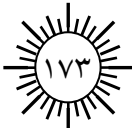
إن كفالة الشريعة بمصالح العباد ضرورة عقدية، وبديهية إيمانية، وإن القول بغير ذلك طعن في الشارع، واجترأ على مقام الربوبية، واتهام لله - جل وعلا - بالجهل أو الظلم أو عدم الحكمة، وكفى بذلك ردة عن الإسلام وخروجاً عن الملة!! إن المشكلة أيها السادة لا تكمن - كما سبق - في وفاء الشريعة بحاجات الإنسان ومصلحه الحقيقة؛ فإن وفاءها بذلك من المعلوم بالضرورة من الدين، ولكنها تكمن في



كبحها لجماح الأهواء ووقوف أحكامها عقبة في وجه دعاة العريضة والتحليل، إن طلاب الخنا والفجور سيتهمون الشريعة بالجمود لا محالة؛ لأنها لا تسير ما يعربد في نفوسهم من الشهوات والأهواء!! سيتهمها السكارى بالجمود؛ لأنها لا تحل لهم الخمر، وسيتهمها دعاة الرذيلة بالجمود لأنها لا تحل لهم العريضة والمصايف المختلطة والمراقص الليلية وتضرب على أيديهم بكل حزم، سيتهمها المرابون بالجمود؛ لأنها لا تشبع نهمتهم من المال الحرام، سيتهمها أصحاب الفن الخليع بالجمود؛ لأنه لا مكان في ظلها لهذه التجارة المقبوحة الفاجرة، وسيتهمها العابثون بالدين من الزنادقة والملاحدة وأشباههم بالجمود؛ لأنهم لا يتسنى لهم -في ظلها- أن يجاهروا بهذه الردة تحت دعوى حرية العقيدة التي يريدون بها حرية المجاهرة بالكفر، وسيتهمها بالجمود عملاء الشرق والغرب ممن مردوا على العبودية والتبعية لكفار الأرض؛ لأن الولاء في ظلها لا يُعقد إلا على أساس الإيمان بالله ورسوله، وسيتهمها المستغربون بالجمود؛ لأنهم مردوا على ترويج بضاعة المستشرقين في بلاد المسلمين على ما تتضمنه من تزيف لحقائق الإسلام، وتزوير لتاريخه، وكيد لدعوته؛ لأن الشريعة ستردهم إلى الأصالة، ولا تروج لهذا العبث!!

**أيها السادة!**

هذه هي الحقيقة والدعوى فيما زعموه من جمود الشريعة وتطور الحياة، تلك الشبهة التي ما فتى خصوم الشريعة يروجونها ويقذفون بها في وجه الدعوة إلى تحكيم الشريعة والعودة بالأمة إلى هديها! فهل ترون في هذه الشبهة أثارة من منطق، أو لدى أصحابها أثارة من إنصاف، أو علم؟ أجبوا يا أولي الألباب.







## الفصل السادس

دعوى القسوة  
في العقوبات الشرعية

يزعم دعاة التغريب وخصوم الشريعة أن الحدود والقصاص من العقوبات البشعة التي لا تلائم مدنية هذا العصر، ولا تتفق مع ما انتهت إليه النظريات الجديدة في علم الإجرام والعقاب التي تبذلت نظرتها إلى مرتكب الجريمة من كونه مجرمًا يستحق العقاب إلى كونه مريضًا يستحق الرحمة والعلاج، وهذه الشبهة قد أوسعها أهل العلم دحضًا ونقضًا، وفيما كتبوه غناءً بل ثراءً، ولكن لا نرى بأسًا من إيراد هذه اللمحات.

نقول لهؤلاء السادة الرحماء:

أولاً: إن الذي قرر هذه العقوبات هو الله رب العالمين، أليس كذلك؟ إن جحدوا فقد كفروا، وانتقل الحديث معهم إلى دائرة أخرى... إلى أصل الإيثار بالله، ورسوله، وكتابه، واليوم الآخر، ولا وجه أن يناقش في الفرع مَنْ كَفَرَ بالأصل.

وإن أقروا انتقلنا بهم إلى سؤال آخر: أتؤمنون بحكمة الله في شرعه، وعدله في حكمه أم لا؟ إن جحدوا فقد كفروا، وإن أقروا فقد خُصِمُوا؛ لأن هذه العقوبات من شرعه ومن حكمه، وقد أقروا بأن شرعه حكيم، وحكمه عادل، فسقط الاعتراض من الأساس!

هذا هو المنطلق الأول الذي نقيم به الحجة على هؤلاء المرتابين؛ فإما أن يستعصموا بإيمانهم المجل، وإما أن يُخْرِجَ اللهُ أَضْغَانَهُمْ، ويجهلوا بالكفر بالله ورسله، فتكون الأمة منهم على بينة!

ثانيًا: إن النظريات الحديثة في علم العقاب، وحسبنا أنها لا تزال نظريات، (أي: قابلة للتبديل، أو التحويل) نتاج فكر بشري والحدود والقصاص تشريع إلهي، ومرة أخرى نسألهم: أنتم أعلم أم الله؟ إن أجابوا بالأولى فقد كفروا، وإن أجابوا بالثانية فقد خُصِمُوا، ونزידهم جلاءً فنقول: ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير؟ فلا



مناص لهم إذن من أحد أمرين: إما الكفر بالله وشرعه، أو الإيمان به والإقرار بشرعه، ولا مخلص لهم من هذا أو ذاك.

ثالثاً: وبعد هذا المدخل العقدي الذي لا بد من وضوحه؛ ليعلم كل من يرد على الله حكمه، ويتهم شريعته بالظلم أو القسوة أنه يضع نفسه بذلك على شفير جهنم يوشك أن يثب منه إلى عذاب الخلد وشقاء الأبد؛ لعله يتذكر أو يخشى!! ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة الحكمة في هذه العقوبات ودقة ملائمتها وتام تحقيقها لما شرعت من أجله من الزجر والردع، زجر الجاني عن العود ومنع غيره من التلبس بمثل ما تلبس به، فنقول:

لقد واجه الشارع في تشريعه لهذه العقوبات العوامل النفسية التي تدعو إلى ارتكاب الجريمة بالعوامل النفسية التي تصرف عنها؛ ليصون لمريد الإجماع بدنه وكرامته، وليصون للآخرين حقوقهم، وينعم الجميع بالأمن في مجتمع لا تقع فيه الجريمة إلا لماً، ولا مكان فيه لبطولات تنسب إلى خارج على الشرعية!

ما الذي يدفع إلى ارتكاب السرقة: أليست الرغبة في مزيد من الكسب، ومزيد من الثراء؛ لتزداد القدرة على الإنفاق والظهور بمظهر الأثرياء والوجهاء؟ أليست هذه هي العوامل النفسية التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة؟ لقد واجهها الشارع الحكيم بالعوامل النفسية التي تصد عنها وتتغلب عليها فأوجب على السارق عقوبة القطع معاملة له بنقيض قصده، فتقل قدرته على الإنفاق، وتنعدم فرصة ظهوره بمظهر الوجهاء والأثرياء أو تكاد؛ لأن آثار العقوبة عالقة به تحذر الناس منه، وتسقط اعتباره إلا أن يتوب!!



ما الذي يدفع إلى ارتكاب جريمة الزنا؟ أليس هو طلب المتعة وقضاء الإرب بهذا الطريق الحرام؟ فماذا فعلت الشريعة في عقوبتها؟ لقد قابلت ذلك بالعوامل النفسية التي تدفع عنها بما أوجبته من عقوبة غليظة تصيب بدنه كله كما عمت المتعة الحرام بدنه كله، بالإضافة إلى الأذى المعنوي الذي يغشى كيانه كله بما قررت الشريعة من علنية العقوبة، فواجهت متعة الجسد الذي يحرص الزناة على تحقيقها وتدفعهم إلى ارتكاب ما يرتكبون من الموبقات إلى ألم عام يغشى الجسد كله، وإلى أذى نفسي عام يغشى نفسه، ويملك عليه أقطارها؛ ليرتدع مريد الزنا عن الجريمة فيسلم له جسده وتسلم له نفسه، وتسلم للآخرين أعراضهم وكرامتهم، وينعم الجميع بسلامة الأنفس والأعراض في مجتمع لا تُرتكب فيه هذه الموبقات إلا نادرًا، فإن وقعت مرة أو مرتين كان في العقوبة الغليظة الرادعة ما يحول دون مجرد التفكير في معاودة هذه الجريمة فضلًا عن الإصرار على إدامتها أو احترافها.

وقل مثل ذلك عن القصاص وبقية الحدود، فسبحان الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، وسبحان الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.

رابعًا: إن الإنسان قد جُبل بفطرته على الموازنة بين المصالح والمفاسد، ودفع أعظم المفسدين باحتمال أدناهما، وتحقيق أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما، فإذا كانت العقوبة هشة رخوة فإن مريد الحرام عندما يوازن بين ما يتعرض له من عقوبة ضئيلة محتملة، وقد يتمكن من الإفلات منها، وبين ما يستشرف إلى تحقيقه بهذه الجرائم من المتع والملذات؛ فإنه يختار ارتكاب ما يريد من الجرائم استخفافاً بهذه العقوبات، وطمعاً في الإفلات منها بواسطة الكذبة من المحامين ونحوه؛ ولهذا



تزر سجات الأمن العام بحالات العود في الجرائم المختلفة، ومن هذه الحالات نسبة لا يستهان بها لأناس عادوا لارتكاب الجرائم أكثر من ٥٢ مرة!! أما إذا كانت العقوبة غليظة موجعة تفوق مفسدتها ما يتطلع الجاني إلى تحقيقه من المكاسب؛ فإنه لا بد أن يقلب الأمر مرات ومرات وأن يرجع النظر كرات وكرات؛ لأن هذه الموازنة فطرة مركوزة في النفس يستخدمها الناس جميعاً، وإن لم يُحسّن بعضهم الإفصاح عنها بلغة قانونية أو أصولية... إننا نسمع في حياتنا عن سارق يسرقون ويقفزون من القطار أثناء سيره، ولكننا لم نسمع قط عن سارق سرق في طائرة وقفز منها أثناء طيرانها؛ لأن المفسدة في الأولى محتملة، وقد تكون للسارق دُرْبَتُهُ في تفاديها، والمفسدة في الثانية محققة تذهب بحياته كلها، فما تغني عنه أموال الدنيا كلها وقد هلك؟

على هذا الأساس النفسي الدقيق وضعت العقوبات الشرعية، ولتخيل سارقاً يوازن بين حفنة من المال الحرام يصيبها من السرقة، وبين ما يناله من عقوبة القطع التي تعدم عضواً من أعضائه، وتشهد بفضيحته على الملاء، إن أموال الدنيا كلها لا تغريه بالمجازفة؛ فإن تكاثفت الحجب وعقدت على بصره غشاوة وعلى قلبه غلافاً، وزلت به القدم وارتكب، ما ارتكب، كان في هذه العقوبة الغليظة ما يزجره عن العود، ويردعه غيره عن التفكير في اقتراف هذه الجريمة.

ولتخيل زانياً يوازن بين لحظات عابرة من المتعة الحرام وبين ألم عام يناله ظهراً وبطناً وفضيحة كبرى تنتظره على الملاء، بل قد يفقد عمره كله بأشع ما يكون الموت شدة وإيلاماً، إن كان محصناً، هل يتسنى له أن يجازف، وأن يرتكب هذه الجريمة



البشعة؟ فإن ران على قلبه وسمعه وبصره، وأقدم على جرمه، ففي آلام العقوبة ردع وزجر وتكفير وتطهير، وقل مثل ذلك عن بقية الحدود والقصاص.

خامساً: إذا كانت العقوبات تقاس بآثارها ومدى نجاحها في استئصال الجرائم، فلقد طبقت هذه العقوبات في تاريخ الإسلام فانتجت مجتمعاً آمناً يأمن الناس فيه على أرواحهم، وأعراضهم، وأموالهم، لا تكاد تقع الجريمة فيه إلا لماماً، فإن وقعت كانت نادرة تروى وواقعة عجيبة يتناقلها الركبان، وحسبنا هذا المثل المعاصر في الحجاز، لقد كانت الحجاز من أسوأ بلاد الله فساداً وخللاً في الأمن، وكان حجاج بيت الله لا يأمنون على أنفسهم من هجمات البدو، والقبائل الغادرة رغم ما يكون لديهم من السلاح والعتاد، ورغم ما ترسله معهم بلادهم من القوات المسلحة، وما ينضم إليها من قوات البلاد، فلما أقيمت حدود الله كان في مجرد الإعلان عنها ردع يكسر همة الإجرام في نفوس أشد المجرمين عتواً وصلابة، ونعمت البلاد بأمن منقطع النظير أصبح حديث القاصي والداني، ولا يتوهمن متوهم أن ملايين الأيدي قد قُطعت وعُلقت في رقاب العباد! إن أربعة وعشرين عاماً هي مدة حكم الملك عبد العزيز لم تُقطع فيها إلا ستة عشر يدًا!! وبهذه الأيدي الستة عشر صينت أرواح الملايين وأموال الملايين وقُطع دابر الجريمة وأصبح الركب يتجول في مختلف مناطق الحجاز لا يخاف إلا الله والذئب على غنمه!!

وطُبقت العقوبات الوضعية في أوروبا فكانت النتيجة هذا السيل الجارف من الجرائم التي تعجز أعقد أجهزة الإحصاء عن ملاحقتها، والتي صبغت الحياة كلها في هذه المجتمعات بصبغة الجريمة.



فقد ذكرت وكالة التحقيق الفيدرالية (إف. بي. آي) بأن الجرائم التي حدثت عن عام ١٩٨٣م في الولايات المتحدة هي بمعدل جريمة كل ٣ ثوانٍ، ويشير التقرير إلى أن جريمة قتل تُرتكب كل ٧٢ دقيقة، وجريمة اغتصاب كل ٧ دقائق، وسرقة كل ٣٦ ثانية، وسرقة سيارة كل ١٣ ثانية، وسطو على منزل كل ١٠ ثوانٍ، وسرقة أمتعة صغيرة كل ٥ ثوانٍ - عن الشرق الأوسط، في ٢٥ / ٩ / ١٩٨٤م.

إن الفرق بين الشرق والغرب هو الفرق بين الشريعة والقانون، فهل يعقل السادة العلمانيون؟

فسبحان الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، وسبحان الذي أنزل هذه الشرائع بعلمه وحكمته، وتباً لقوم يرمون أنفسهم من هداية ربهم، ويغلقون أعينهم دون النور ويكابرون في الحقائق الجليات، بل في الشمس في وقت الظهيرة ليس دونها سحب ولا حجاب.

أما السجن - وهو العقوبة الوضعية البديلة - فهو - بشهادة أكابر علماء الأجرام والعقاب - مدرسة للجريمة - خاصة فيما كان قصير المدة - يدخل فيها المجرم العارض فيتمرس فيه بفنون الإجرام وأساليب الاحتيال، ويعقد الصلات مع أكابر المجرمين وأصحاب السوابق الخطرين فلا تنقضي مدة عقوبته إلا وقد أتقن وتخصص، وتبيأ للممارسة أعمال إجرامية واسعة النطاق بالتنسيق مع زملائه وأساتذته من المحترفين وعتاة المجرمين!!

هذا فضلاً عن أن قيمة هذه العقوبة إنما تكمن في التهديد بها، فإذا طبقت مرة أَلَفَهَا الإنسان، وسقطت رهبتها من نفسه وأصبحت لا تُشكل لديه رادعاً يُذكر، بل قد يجد فيها مخرجاً من تعقيدات الحياة، وضيق فرص العيش في الخارج خاصة في بلاد العالم الثالث التي تعيش الكثرة الكاثرة من سكانها دون حد الكفاية.



ومن ناحية ثالثة فإن ما ينفق على السجين في سجنه إنما يكون من خزينة الضرائب التي تُجَبَّى من عموم المواطنين، ومن بينهم هؤلاء المعتدّى عليهم، فكأنهم بذلك قد اعتدّى عليهم مرتين: مرة عندما اعتدّى عليهم بواسطة هؤلاء الجناة، ومرة ومرة حينما اعتدّى عليهم بواسطة الدولة؛ حيث أمروا أن يشتركوا في الإنفاق على مستيحي دمائهم وأموالهم وأعراضهم بغير حق، هذه هي عقوبة الجاهلية، وذلكم هو حكم الطاغوت، وصدق الله العظيم: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

سادساً: إن الرحمة التي ينشدها الإسلام هي الرحمة العامة التي تتسع لعموم الناس، ومن بينهم الجناة، وليست الرحمة التي لا تضيق إلا بالجناة، ويتضرر منها سائر الناس!! إن العقوبة عندما تكون لينة هشة فإنها تغري بارتكاب الجرائم والتضرع في الدماء والأموال والأبضاع فتكون شقاء على العامة، وسبباً لإهدار حرمة دمائهم وأموالهم وأعراضهم لحساب القتل والسراق والزناة، أما إذا كانت أليمة موجعة فإنها تكون رحمة للجميع: رحمة بمريدى الإجرام؛ لأنها تزجرهم عن ارتكاب الجرائم ابتداءً فتسلم لهم أنفسهم من العقاب، ورحمة بعموم الأمة بصيانة دمائها وأموالها وأعراضها من أن يُعتدّى عليها بغير حق، بما يحمله التهديد بهذه العقوبة من ردع عن هذا العدوان فينعم الجميع بنعمة العافية والأمن ويتفرغون للعطاء والإنتاج.

سابعاً: إن الشريعة قد أحاطت إقامة هذه الحدود بسياج منى من التثبيت حتى لا تكون أداة للتنكيل بالخصوم والمعارضين، فشددت في وسائل الإثبات، وقررت درء

الحدود بالشبهات، وقبل ذلك أوجبت تهيئة المناخ الذي يعين على الطهر والاستقامة، ولا يغري بارتكاب الجريمة، وعملت على تهيئة الأسباب التي يتتفي معها الباعث على ارتكابها حتى لا يكون لأحد عذر يتعلل به أو ضرورة تلجئه إليها، وهكذا تعمل أحكام الشريعة كلها في توازن وتكامل، ويأخذ بعضها بحجز بعض؛ لتقدم لنا مجتمعاً راشداً تقوم بمثله الحجة على العالمين، ويمثل بذاته دعوة إلى هذا الدين، ومن التهافت البين بعض ما يشنع به هؤلاء الخصوم من أن إقامة الحدود سيُحوّل أغلب المجتمع إلى معوّقين ومشوّهين نظراً للانتشار الهائل للجريمة والتنامي المستمر في معدلاتها، فكيف تقطع أيدي ثلثي المجتمع، ونرجم أو نجلد تسعة أعشاره؟! أو نجلد تسعة أعشاره؟!

وهذا القول فضلاً عما فيه من المبالغة في تصوير الواقع، وتقديم الأمة كلها على أنها عصابة من السراق والزناة والسكران؛ فإنه إلى التهافت والديماغوجية أقرب منه إلى المنطق العلمي النزيه، فلقد علم هؤلاء وعلمت الدنيا كلها أن قيمة هذه العقوبات تكمن في التهديد بها وإعلانها على الملأ، وأن في مجرد النص عليها وإعلام الأمة بها والجدية في تطبيقها من الزجر والردع وإشاعة الهلع والفرع في نفوس الجناة والمجرمين ما تنحسر به هذه الجرائم وتراجع به معدلاتها المتزايدة، بل ما ينقطع به دابرها أو يكاد، ولقد ذكرنا فيما مضى أن ستة عشر يداً قطعت في أربع وعشرين سنة في الحجاز، وتحوّل بها الحال من النقيض إلى النقيض!! إن يداً واحدة تُقطع لسارق، أو بضعة أيدي قليلة تُقطع لنفر من السراق كفيلةٌ باستئصال هذه الجريمة وحماية الأمة من ويلاتها، فهل



يدافع منصفٌ عن يدٍ ملوثة ويغض الطرف عن مجتمع بأسره يشقى بهذه الجريمة وتهدر بها دماؤه وأمواله، ويُروّع بها أمنه؟!

ومما يذكر في هذا المقام ما ذكره الأستاذ سعد جمعه رئيس وزراء الأردن الأسبق قال لي صحفي أمريكي: إن الملك فيصل في إحدى زيارته للولايات المتحدة الأمريكية دعا إلى مؤتمر صحفي عالمي ليجيب على أسئلة كبار الكتاب والمفكرين والمعلقين السياسيين، ومنهم الكثير من اليهود، فسأله أحد هؤلاء قاصداً إحراجه: «سمعنا يا صاحب الجلالة أنكم تعاقبون السارق بقطع يده، والزاني بالرجم، وتلك عقوبات بربريه هجمية ترفضها مدنية القرن العشرين؟!

فأطرق المملك برهة، ثم نظر إلى اليهودي، وقال بهدوء: أُحِبُّ أن أؤكد لك أن تطبيق تلك العقوبة خلال السنة الماضية قد اقتصر على حادثتين اثنتين في بلاد شاسعة كالمملكة العربية السعودية، يزورها كل سنة ملايين الخلق لأداء مناسك الحج والعمرة، وقد حققت قسوة تلك العقوبة التي هي أمر الله ما تطمح إليه؛ فقد انقطع دابر السرقة أو كاد في بلادنا، ويستطيع أي زائر أو أي مواطن أن ينتقل بمفرده آلاف الأميال وهو آمن على نفسه وماله، وضامن أنه لن يعتدي عليه إنسان.

ثم قل أنت: هل حَقَّقَتْ قوانينكم الوضعية القضاء على السرقات؟ أو أنها شجعت الناس بالفعل على التفنن في السرقات؟! لقد قرأت في صحفكم اليوم مئات الحوادث من السرقات المصحوبة بالعنف بالأساليب التي يذهب ضحيتها مئات الألوف من الأبرياء، وإحصاءاتكم تؤكد أن أكثر حوادث القتل ناجمة عن السرقة، فدعني أسألك إذن: هل تعتقد صادقاً أن قطع يد شخصين تثبت عليهما جريمة السرقة دون مبرر من





حاجة إو إملاق، فَسَلِمَ المجتمعُ كله، واستقر الأمن وشاعت الطمأنينة هل هذه أفضل؟ أم قانونكم الذي ترتكب في ظله أبشع جرائم القتل بدافع السرقة والاغتصاب. أما عقوبة الرجم للزاني والزانية فقد أحاطها الإسلام بالاحترازات الكثيرة التي تجعل إقامة الحد فيها متعذرة بالبيئة، بل مستحيلة، ولم تطبق هذه الجريمة في حكم الإسلام كله إلا بالاعتراف.

أفهذا أفضل؟ أم ما في مجتمعكم من مبادئ أخلاقية أستحي أن أشير إليها<sup>(١)</sup>. وإن تعجب فعجب أمر هؤلاء الذين يتباكون على المجرم الأثيم ويتداعون للرحمة به، ويتناسون ضحيته المعتدى عليها وغريمه المجني عليه! أليكون القاتل أيها السادة! أولى بالرحمة من القتيل؟! والسارق أولى بالشفقة من صاحب المال، ومن المجتمع الذي يُغتال أمنه ويروع ليله؟! أليكون السكارى والزناة والقتلة واللصوص أولى بالشفقة من الأمة التي يتهددها هؤلاء ويُفسدون عليها دينها ودنياها؟ أليس هذا من الخذلان وانعدام البصيرة؟ حقاً إنها لا تعمى الأبصار، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور!!  
أيها السادة!

مرة أخرى نذكركم بأن هذه هي شريعة الخالق، وأن قبولها والإقرار بها مرتبط بأصل الرضا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً، وأن رفضها يعني: رفض الإسلام والخروج من الملة، إن الإيمان - كما سبق - تصديق الرسول فيما أخبر والانقياد له فيما أمر، وإن من لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر، فالإقرار بالشريعة تصديقاً وانقياداً هو أصل الإيمان، وهو الحد الفاصل بين الإيمان والكفر، والجحود

(١) نقلاً عن كتاب: خصائص الشريعة الإسلامية ومميزاتها للشيخ سيد سابق، ٣٣ - ٣٦.

بالشريعة تكذيباً أو ردّاً هو الكفر الأكبر الذي لا يبقى معه من الإيمان حبة خردل، وإنكم في هذا على مفترق طرق: إما أن تدخل عليكم شبهة العلمانيين وخصوم الشريعة وتصغوا إلى ما يوحون به إليكم من زخرف القول فتنحازوا إلى فسطاط الغواية والضلالة، وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله، وبما أعرضتم عن شريعته، وبما حملتم الأمة عليه من التحاكم في الأموال والدماء والأعراض إلى غير ما أنزل الله، وإما أن تعتصموا بإيمانكم وتقبضوا على توحيدكم وتقولوا حالاً ومقلاً رضيينا بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً وتدعموا تحكيم الشريعة وتغزوا السير بالأمة على هذا الطريق فتنجوا من الخسر وتكونوا من الراشدين.

أيها السادة!

اذكروا قول الله - تعالى - لأصحاب النبي ﷺ عندما جادلهم اليهود في حرمة الميتة وقالوا لهم: تأكلون ما تقتلونه بأيديكم، ولا تأكلون ما يقتله الله بيده، فأنزل الله قوله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِجَدِّ لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، أي: إن دخلت عليكم الشبهة، ورفضتم تحريم الميتة إنكم لمشركون بما عدلتم عن أمر الله إلى ما وسوس به إليكم هؤلاء، وإننا نقول لكم: إن عدلتم عن شريعة الله في الحدود والقصاص إلى ما يزينه لكم هؤلاء من رفض هذه الأحكام والسخرية بها إنكم لمشركون!

أيها السادة!

اذكروا قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ ١٥ ذلك بأنهم قالوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ

سَطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿٢٦﴾ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ  
وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ﴿٢٧﴾ [محمد: ٢٥-٢٧].

وهؤلاء الخصوم قد كرهوا ما أنزل الله، وجأهروا بذلك، واتهموا شريعة الله  
بالقسوة والبشاعة وعدم الصلاحية، فاحذروا أن تطيعوهم في بعض الأمر، فتكونوا  
من الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى، من الذين تتوفاهم الملائكة  
يضربون وجوههم وأدبارهم وتبوءوا بخسري الدنيا والآخرة!!

أيها السادة!

الشريعة أو الردة!! الإيمان أو الطوفان!! لستم بمعجزين في الأرض ولا في السماء،  
وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير، واعلموا أنكم لن تعجزوا الله في الأرض ولا  
في السماء، ولن يجيركم منه أحد، ولن تجدوا من دونه ملتحداً إلا إيماناً بالله، وإمضاءً  
لشريعته، ورضاً بأحكامه!

هذا بلاغ لكم والبعث موعداً وعند ذي العرش يدري الناس ما الخبر





## الفصل السابع

دعوى اختلاف الفقهاء  
وتعدد تجارب التطبيق

وهذه مما تفتقت عنه مؤخرًا قرائح العلمانيين في مسلسل هجومهم على شريعة الله ﷻ وسعيهم في تعويقها، يقولون: أي شريعة تطبقون، وأي إسلام تنشُدون: إسلام مالك، أم إسلام أبي حنيفة، أم إسلام الشافعي، أم إسلام أحمد بن حنبل؟ إسلام الخوميني في إيران، أم إسلام النميري في السودان، أم إسلام ضياء الحق في باكستان، أم إسلام الوهابيين في السعودية؟ إنكم لم تتفقوا على الإسلام الذي تدعوننا إليه وتجادلوننا في تطبيقه!!

وهم بهذا يريدون تقديم قضية الإسلام وكأنه شرائع منفصلة، ونماذج شتى متباينة تتفاوت من النقيض إلى النقيض، ويغرق معها مريد التطبيق في لجج من المتناقضات والمفارقات، ثم يُحمّلونه أوزارَ بعض هذه التجارب البشرية القاصرة، وكأن الإسلام هو المسئول عن هذا التشرذم، وعن هذه الأخطاء، إذن فهو لا يصلح للتطبيق.

ما أجهل هذا الإنسان عندما ينتصب لحرب خالقه، ويسعى في آياته معاجزًا، أو يسخر قلمه وفكره لخدمة أعدائه! ما أتعس هؤلاء العلمانيين عندما يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، ويظنون أنهم يقدرّون على ذلك، وما ينبغي لهم وما يستطيعون؛ فإن الله يأبى إلا أن يتم نوره، ولو كره الكافرون ﴿لَمَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَلْنَا أَمْلَهُمْ بَدِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٨].

أولاً: إن تعدد الاجتهادات الفقهية يحمل في ذاته آية الصدق على يسر- هذه الشريعة ووفائها بمختلف الحاجات، وصلاحياتها للتطبيق في كل زمان ومكان، حيث تستطيع الأمة أن تقبس من هذه الاجتهادات في كل عصر- ما يرجحه الدليل وتقتضيه المصلحة بواسطة أهل الحل والعقد من علمائها الثقات العدول، فهو



بذاته رحمة بالأمة وتوسعة عليها، إذا ضاق عليها الأمر في مذهب التمسّت السعة في مذهب آخر، يحدوها في ذلك قوة الدليل وكفالة المصلحة ولا حرج عليها في ذلك ولا تثريب.

ثانيًا: إن الإسلام الذي ننشده وينشده كل مسلم هو إسلام الكتاب والسنة، وما أجمع عليه سلف الأمة، هذا هو المحكم الذي لا جدال فيه ولا ممارسة، أما ما وراء ذلك من الاجتهادات الفقهية، فهو من موارد الاجتهاد التي لا يضيق فيها على المخالف، ولأهل العلم في كل عصر أن يرجحوا ما تقتضيه الأدلة ويحقق المصلحة، ولا حرج أن تتفاوت هذه الاجتهادات من قطر إلى آخر حسب مقتضيه المصلحة ويرفع الحرج عن المكلفين، بل وأن يعاد النظر فيها من حين لآخر كلما طرأت ظروف وتجددت أحوال حتى تبقى دائمًا في هذا الإطار.

ثالثًا: إن تفاوت الاجتهادات والتفسيرات في الأمور الجزئية ظاهرة طبيعية ولا يكاد يخلو منه تشريع سماوي أو تقنين وضعي.

ألا تختلف المحاكم الوضعية في تطبيق القانون، أو في تفسيره فتقضي- بينها محكمة النقض بحكم باتّ يرفع الخلاف؟ ألا يختلف علماء القانون الوضعي في شروح القوانين واللوائح الإدارية؟ بل ألا يختلف الأطباء والمهندسون وسائر الفنيين في كثير من الفروع والتفصيلات؟

فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثًا؟ وما لهم يجعلون من الظواهر العادية مسبة ومطعنًا مادموما يتحدثون عن الإسلام؟!



رابعاً: إن هؤلاء العلمانيين القائلين بهذه الشبهه يكيلون بكيلين ويزنون بمعيارين، فعندما يتحدثون عن الإسلام يشغبون عليه باختلاف مذاهبه وتعدد تجارب تطبيقه، وعندما يتحدثون عن مذاهبهم الوضعية وعقائدهم السياسية لا يكادون يتفقون على تعريف محدد لما ينادون به من هذه النظريات، ولا يجدون في تعدد مدارسها وتباين مذاهبها مانعاً يمنع من تطبيقها، أو يثني عزمهم عن المناداة بها والدعوة إليها؟

ولنتأمل هذه العبارة عن الماركسية، وهي لأحد الماركسيين المعروفين، وهو مكسيم رودستون الكاتب اليهودي الفرنسي «الحقيقة أن هناك ماركسيات كثيرة بالعشرات والمئات، ولقد قال ماركس أشياء كثيرة، ومن اليسير أن نجد في تراثه ما نبرر به أية فكرة!! إن هذا التراث كالكتاب المقدس (أسفار التوراة والأنجيل وملحقاتها) حتى الشيطان يستطيع أن يجد فيه نصوصاً تؤيد ضلالتة!!»<sup>(١)</sup>

ولنتأمل هذه العبارة عن الاشتراكية لمكسيم لورا يقول: «لا شك في أن هناك إشتراكيات متعددة، إشتراكية بابون تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية برودون، واشتراكيता سان سيمون وبرودون تتميزان عن اشتراكية بلانكي، وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار لويس بلان، وكايبه، وفورييه، وبيكور، وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شعبة إلا خصومات عنيفة، تحفل بالأسى والمرارة»<sup>(٢)</sup>

(١) راجع: الإسلام والعلمانية وجهها لوجه لدكتور يوسف القرضاوي، ١٨٤ - ١٨٥.

(٢) المرجع السابق.





وليست الديمقراطية بأقل حظاً من الاشتراكية في هذا التعدد، فنحن لا نكاد نجد مذهباً في هذا العصر ليبرالياً أو اشتراكياً أو شيوعياً إلا ويدعي أن ديمقراطيته هي الديمقراطية الحققة، وأن ما عداها زائف ومدخول!

ولا يخرجنا من هذا الجدل، وهذا الغموض الاحتكام إلى معايير خلقية أو روحية؛ لأن كل هذه المذاهب تدعي الحرص على الثالث الفرنسي: الإخاء والحرية والمساواة، ولا الاحتكام إلى معايير اجتماعية موضوعية؛ لأن كل مذهب سيبرز معياره، فالماركسيون يبرزون المعيار الاقتصادي، والليبراليون يبرزون المعيار السياسي، ويميزون ديمقراطيتهم بالحرية السياسية، ويتحدى الصينيون هؤلاء وهؤلاء، ويبرزون ما يسمونه بالديمقراطية الجديدة، كما يتحداها الثوار الآسيويون والأفريقيون من خلال ما يسمونه بالديمقراطية الاشتراكية... وهكذا.<sup>(١)</sup>

هذه هي المذاهب الوضعية التي ينادي بها هؤلاء العلمانيون، فلماذا لم يجعلوا من تعدد مدارسها وتباين نظرياتها مانعاً يمنع من الدعوة إليها، وحائلاً يحول دون صلاحيتها للتطبيق كما يريدون أن يشوشوا بذلك على الإسلام؟ وما بال الإسلام وحده هو الذي يُكال له بهذا المكيال الظلوم؟! أليس هذا هو التطفيف الذي نعهه القرآن على أصحابه بقوله: ﴿وَلِلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا

كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣) أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ (٤) لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [المطففين: ١-٥].

خامساً: أما الأخطاء التي صحبت بعض تجارب التطبيق فوزرها على أصحابها، والإسلام منها براء، هذا هو الذي تقتضيه الموضوعية في التقويم، والإنصاف في

(١) راجع الإسلام والعلمانية وجهها لوجه لدكتور يوسف القرضاوي ١٨٤-١٨٥.



الحكم، ولكن أنى هؤلاء العلمانيين هذه الموضوعية، وهذا الإنصاف وهم الذين تنغل قلوبهم حقداً على الشريعة وعداوة لأنصارها.

ومرة أخرى نرى التطفيف في منطق هؤلاء العلمانيين، فعندما يتحدثون عن فشل المذاهب الوضعية في بلاد المسلمين يرثون هذه المذاهب في ذاتها ويلتمسون للفشل أسباباً أخرى، وعندما يتحدثون عن تجارب التطبيق الإسلامي يحملون الإسلام في ذاته هذه الأخطاء ويجعلون الفشل مرتبطاً بطبيعة الحل الإسلامي في ذاته، وعدم صلاحيته في ذاته للتطبيق، فتجدهم يلتمسون الأعذار لفشل الديمقراطية الليبرالية في مصر بأنها لم تدم أكثر من ثلاثين عاماً ١٩٣٢م - ١٩٥٢م.

ويعتذرون لفشل الاشتراكية في مصر بقصر المدة وبعدم الجدية في التطبيق، وأنها كانت اشتراكية بغير اشتراكيين فالمكلفون بحراستها كان يتم اختيارهم على أساس الولاء وليس على أساس الكفاية.

أجل! يعتذرون بهذا عن فشل الاشتراكية والديمقراطية في الوقت الذي يحاسبون فيه باكستان على بضع سنين، والسودان على سنة أو ستين، ولا يقولون: إنها كانت تنقصها الجدية الكافية في التطبيق، أو أنها كانت عملية إسلامية بغير إسلاميين! ومرة أخرى ﴿وَلَيْلَ الْمُطَفِّينَ ۝١﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ [المطففين: ١ - ٥].

إن حقيقة المعركة: أننا أمام قلة مارقة قررت ابتداءً رفض الشريعة، وطفقت تلتمس من الأسباب والمعاذير ما يبرر لها أمام نفسها أو أمام أمتها هذه الجرأة الفجة،



وذلك الجحود المقيت، فلا عجب أن تتهافت وتتناقض، وأن تأتي حججها ذابلة كأوراق الخريف، واهية كبيت العنكبوت، والله في خلقه شئون!!  
فيا أيها السادة:

لن ينقطع مسلسل الكيد والتآمر على هذه الشريعة مادام هناك شيطان يوسوس، ويوحي إلى أوليائه زخرف القول غرورًا، وأولياء له من الأنس يصغون له، ويطيعونه على ذلك، ويتخذونه وليًا من دون الله، ولتسمعن من هذه المقولات الكثير والكثير مما يوحي بها الشياطين إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون!  
إن خلاصة هذه الشبهة: أن الإسلام الذي تدعون إليه غير متفق عليه، وأن تطبيقه على مدار التاريخ قد أثبت فشله الذريع وإخفاقه التام، وأن تطبيق الإسلام وتحكيم الشريعة يقود أمتنا إلى الفشل، ويرجع بها إلى عهود الظلام، ويسقط بها إلى الهاوية، هذه هي الخلاصة بإيجاز! والنتيجة اكفروا بالإسلام واخلعوا ربقتهم! وولوا وجهكم شطر السادة الغريين أو الرفاق الشيوعين؛ فأن عندهم ما تشتهون، ولكم في أنظمتهم ما تدعون!  
هذه هي خلاصة الدعوى التي تحملها هذه الشرذمة المارقة، والويل لمن يكفر بما يقولون، فإن ألقاب الرجعية والإرهاب والتطرف والتخلف لبالمرصاد، وإن سيف الفتنة الطائفية وتفتيت الوحدة الوطنية مسلط على رأسه، وإن أقلام هؤلاء التقديمين تتحول إلى سياط تلهب ظهره وبطنه وويل يومئذ للمكذبين!!  
أيها السادة:

اذكروا قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِثُ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].



وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَتَمَنَّيَ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتِ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤].

واعلموا أنكم أمام لون من ألوان الردة يتولى كبرها فريق من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا صرعتهم جحافل الغزو الفكري فتحولوا إلى حرب على أمتهم وعلى تاريخهم وعلى دينهم، يرون تحكيم الشريعة ضلالة ورجعية وتحكيم القوانين الوضعية تقدماً ومدنية، وإذا قيل لهم: الإسلام قالوا: وما الإسلام؟ وهل كان حكمه على مدار التاريخ إلا سلسلة موصولة الحلقات من الظلم والاستبداد والقهر المسلط على رقاب العباد؟! ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (١١) ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (١٢) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١١-١٣].

أيها السادة:

إننا نود أن نوقفكم على أمر محكم في هذه الشبهة ينأى بكم عن الدخول في كل هذه التفصيلات وهو يتلخص في هذه الأسئلة:

ألم تأمر محكمات النصوص بالتحاكم إلى ما أنزل الله؟ وتنفي الإيمان عمَّن أراد التحاكم إلى أحد من دون الله؟ وتجعل ادعاء الحق في التشريع المطلق إشراكاً بالله؟ إن الجواب على هذا كله من المعلوم بالضرورة من الدين بالضرورة، وهاك قبساً من النصوص التي تشير إلى ذلك:



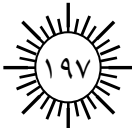
قال تعالى: ﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّهُ يَرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].  
هل نُسخت هذه النصوص؟ أم لا تزال تخاطبنا، كما خاطبت الجيل الأول، وستظل تخاطب الأجيال القادمة إلى يوم القيامة؟  
أجيبوا يا أولي الألباب!

إذا تمهدت الإجابة على هذا السؤال، بأنها لا تزال تخاطب البشرية إلى قيام الساعة؛ فإننا ننتقل بعدها إلى السؤال التالي: هل يكلف الله عباده بما لا طاقة لهم به؛ لكونه مختلفاً عليه يستحيل تحديده؟ أو لأن تطبيقه يُحيل حياتهم إلى جحيم مستعير من المظالم والمفاسد؟ إن أجابوا بالإيجاب كفروا، وإن أجابوا بالنفي خُصِّمُوا (أي: غلبُوا)؛ إذ لو كانت الشريعة من الأمور المائعة التي لا تنضبط بضابط لكان الأمر بتحكيمها، وتكفير الخارج عنها نوعاً من التكليف بما لا يطاق، وقد اتفق أهل العلم على رده؛ لما فيه من نسبة الظلم إلى الله - جل وعلا-، وما ربك بظلام للعبيد.



ولو كان تطبيق الشريعة مما يُغرق الأمة في بحار من المظالم والمفاسد (كما زعموا) لكان التكليف بتطبيقها مفسدةً بحتة، بل يكون جوراً وسفهاً - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - إذ كيف يُحرّم الله الظلم على نفسه ويجعله فيما بيننا مُحَرَّمًا، ثم يأمرنا بأمر تشقى به البلاد والعباد، ويتخذ به الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله؟ وهل يصح وصفه بعد هذا بأنه الحكيم العليم الخبير؟!

فإن نفوا كل هذا؛ لفساد هذه اللوازم، لم يَبْقَ أمامهم إلا الإقرار بأن الله قد كلف عباده بتحكيم شريعته، وأن هذه الشريعة بينة لمن أراد، وأن العلم بها مقدور لمن شاء، وأن في تطبيقها سعادة البلاد والعباد، ولا مخلص لهم من ذلك إلا الكفر أو التناقض.

## الفصل الثامن

دعوى أن الشريعة  
مطبقة بالفعل

وهذه شبهة لم تقع العين على أسمع منها ولا على أجراً من أصحابها، ومع ذلك فلها دعاء ولها مروجون، بل قد تورط في القول بها بعض من ينتسبون إلى العلم الشرعي، ولا أقصد العاكفين منهم على التأليف والتدريس بعيداً عن الاحتكاك بالواقع، بل من له اشتغال بالسياسة ومعايشة كاملة للواقع، فله الأمر من قبل ومن بعد!

لقد وجدنا من أصحاب هذه الفرية من يقول: إن ٩٩٪ من الشريعة مطبق بالفعل، ومنهم من نزل فجعله ٩٥٪، والبتالي تصبح الدعوة إلى تطبيق الشريعة ضجة مفتعلة، أو كما يقول أحدهم: (دعوى بغير داعٍ، وصيحة لا مبرر لها ونداء لا حق فيه، لما سلف بيانه من توافق القوانين المدنية المصرية، وقوانين الأحوال الشخصية، والقوانين الإجرائية، مع أحكام الشريعة والفقه، ولأن للحدود شروطاً لم تتحقق لتطبيقها - وإذا تحققت - فإن المجتمع مأمور بالتعافي فيها والتغاضي عنها، فإذا وصل أمرها إلى القاضي - رغم كل ذلك - فهو مدعو لاسقاطها بأية شبهة (وحتى الاعتراف يمكن أن يكون شبهة تسقط الحد كما يرى السلف الصالح)<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى أن هذه الدعوى من أبطل الباطل وأكذب الكذب، فقوانين العقوبات، تكاد تتناقض برمتها مع الشريعة الإسلامية، لاسيما في مجال القصاص والحدود، ولا أدل على ذلك من إباحة الزنا والخمر والسفور والمراقص والملاهي الليلية بل والردة عن الإسلام بالكلية لمن أراد، وكل هذا محسوس مشاهد.

أما القانون المدني فقد تم استمداده من أكثر من عشرين تقنياً من التقنيات الغربية، وهو بشهادة واضعيه (يمثل أصدق تمثيل الثقافة المدنية الغربية في العصر - الذي يعيش

(١) راجع كتاب الإسلام السياسي للمستشار محمد سعيد العشماوي ١٨٥ - ١٨٦.



فيه<sup>(١)</sup> أما عن الشريعة الإسلامية فقد قال عنها: (إن هذا القانون قد جعل للشريعة الإسلامية بعض الاعتبار) من أجل هذا امتنع الأستاذ حسن الهضيبي من الاشتراك في مناقشة مشروع هذا القانون ابتداءً، وقال: (إن خطأ هذا المشروع وصوابه عندي سيان) وعلل ذلك بقوله: (إن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعاً يجب أن يكون قائماً على أحكام القرآن، وإذا قلت: القرآن، فإني أعني بطبيعة الحال سنة الرسول ﷺ؛ لأن طاعته من طاعة الله، يجب أن يكون هذان المصدران هما المصدران لكل تشريع، فإذا أردنا أن نأخذ شيئاً من التشريعات أو النظم الأجنبية فيجب أن نردها أولاً إلى هذين المصدرين ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَزِدْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فإذا كان هذا التقنين صادراً عن أحكام القرآن والسنة كان بها، وإلا فيجب أن نرفضه رفضاً باتاً ونرد أنفسنا إلى الحدود التي أمر الله بها... من أجل هذا لم أشارك في مناقشة مشروع القانون المدني موضوعاً، ومن رأيي أن يصدر كيفما يكون؛ لأنني شخصياً أعتقد أنه ما دام غير مبني على الأساس الذي ذكرته والذي أدين به فخطؤه وصوابه عندي سيان).<sup>(٢)</sup>

وإنني لأعجب من أصحاب هذه الشبهة، وهم يكابرون في البدهيات، ويتعامون عن الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب! وإذا كان الأمر كما يزعم هؤلاء المكابرون فلماذا إذن عناء الأزهر ونصبه طيلة عشرات السنين وهو يعد مشروعاته في تقنين الشريعة على مختلف المذاهب؟ ولماذا قام بعرضها على مجلس الشعب وإنفاق الأوقات في تحصيل

(١) العالم العربي، مقالات وبحوث، ١٥.

(٢) راجع: د عمر الأشقر، الشريعة الإسلامية لا القوانين الوضعية، ١٢٩.



حاصل وتطبيق أمر مطبق بالفعل؟ وإلى هؤلاء نسوق شهادة مجمع البحوث الإسلامية الذي قام بإعداد هذه المشروعات، ونسوق شهادة القضاء المصري في هذا الصدد. أولاً: شهادة مجمع البحوث الإسلامية ومؤتمراته الدولية:

جاء في مقدمة المجمع على مشروعه لتقنين الشريعة ما نصه: (لقد كان مما يثير العجب ويدعو للدهشة ويحز في نفس كل مسلم غيور، أن تلجأ الأمة الإسلامية وتستعين في أحكامها بقانون وضعي من وضع البشر، ولو أن واضعه كان ينتمي إلى أمتنا الإسلامية لهان الأمر؛ لأنه لا محالة كان يلجأ إلى دستورها الإسلامي؛ ليستنبط منه مواد ذلك القانون، ولكن الحقيقة أن واضعه لا ينتمي للأمة الإسلامية، ولا يدين بدينها؛ لهذا لم يكن بدعاً أن يوافق مجلس المجمع في جلسته رقم ٢٧ في ٨/٣/١٩٦٧م على أن مهمة المجمع العمل على إيجاد مشروع قانون شامل للأحوال المدنية والجناية وغيرها إذا ما تقرر في الدستور اتخاذ الشريعة الإسلامية أساساً للتقنين)<sup>(١)</sup>.

هذا وقد حفلت المؤتمرات المتعاقبة لمجمع البحوث الإسلامية بضرورة العمل الجاد على التحرر من ربة التشريعات الوضعية، وتحكيم الشريعة الإسلامية، وبيان أن التغاضي عن تحكيم الشريعة الإسلامية هو السبب الأساسي فيما تفشى بين الناس من فساد في العقيدة والمعاملات والأخلاق وأنه لا سبيل إلى إنقاذ المجتمعات الإسلامية إلا بالاعتصام بالشريعة ووضعها موضع التنفيذ بكل أجزائها، نذكر من هذه التوصيات:

(١) راجع كتاب: أضواء على تقنين الشريعة الإسلامية للمستشار السيد عبد العزيز هندي ٤٥-٤٦.

١ - توصية المؤتمر الثاني المنعقد في شهر المحرم ١٣٨٥ هـ الموافق مايو ١٩٦٥ م، والذي ضم ممثلين ومندوبين من خمس وثلاثين دولة إسلامية، فقد جاء في قرارات وتوصيات فترته الثانية ما يلي:

- دعوة الأمم الإسلامية إلى اتخاذ الإسلام منهجاً لسلوكها في الحياة، بل الاستمسك بالقيم الخلقية والاجتماعية التي جاء بها الإسلام، وباتخاذ الشريعة الإسلامية أساساً لتشريعاتها.

٢ - توصية المؤتمر الثالث المنعقد في جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ الموافق أكتوبر ١٩٦٦ م، فقد جاء في توصيات فترته الأولى ما يلي:

- يناشد المؤتمر السلطات ذات الاختصاص في مختلف الدول الإسلامية أن تعمل على تنقية تشريعاتها ونظمها من كل ما يخالف حكم الإسلام، وأن ترد هذه التشريعات والنظم إلى كتاب الله وسنة رسوله مستعينة بكل مستحدث صالح من فكر أو حكم لا يعارض أصلاً من أصول الدين.

وجاء في توصيات فترته الثانية ما يلي:

- بما أن الإسلام عقيدة، وعبادة، وشريعة، تحدد الحقوق والواجبات؛ فإن من الخير للإنسانية أن تنفذ كل نظمه التي جاء بها القرآن والسنة في المعاملات بكل شعبها، وفي الزواج الاجتماعي؛ فإنها تحمي الفضيلة وتدفع الفساد والشر.



٣- توصية المؤتمر الرابع المنعقد في رجب ١٣٨٨ هـ الموافق أكتوبر ١٩٦٨، فقد جاء في قرارات وتوصيات فترته الثانية ما يلي:

- يوصي المؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بتأليف لجنة من رجال الفكر الإسلامي والقانون الوضعي، لتضطلع بوضع الدراسات ومشروعات القوانين التي تيسر على المسؤولين في البلاد الإسلامية الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية في قوانين بلادها كقوانين العقوبات والقانون التجاري، والقانون البحري وغيرها.

٤- توصية المؤتمر الخامس المنعقد في ذي الحجة ١٣٨٩ هـ الموافق فبراير - مارس ١٩٧٠، فقد جاء في قرارات وتصويات فترته الثانية ما يلي:

- يؤكد المؤتمر ما قرره في دوراته السابقة من وجوب اتخاذ الشريعة الإسلامية أساساً للتشريع في الأمة الإسلامية، فقد ثبت تاريخياً وعلمياً أنها شريعة صالحة لكل زمان ولكل مكان، بل هي أصلح الشرائع للبشرية.

٥- توصية المؤتمر السادس المنعقد في محرم ١٣٩١ هـ الموافق مارس ١٩٧١ م، والذي ضم ممثلين ومندوبين من خمس وثلاثين دولة، فقد جاء في توصيات فترته الثانية ما يلي:

- تطبيق الأحكام الشرعية الإسلامية في الأسرة والمعاملات المالية والزواج الاجتماعي، ويطبق كل مجتمع إسلامي المذهب السائد فيه.

٦- توصية المؤتمر الثامن المنعقد في ذي القعدة ١٣٩٧ هـ الموافق أكتوبر ١٩٧٧ م، والذي حضره ممثلون ومندوبون من أربع وخمسين دولة، فقد جاء في توصيات فترته الأولى ما يلي:

- يقرر المؤتمر وجوب العمل الجاد من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، في جميع البلاد الإسلامية في المعاملات، والعقوبات، وفي جميع فروع هذه الشريعة. إن المؤتمر يرى أنه قد حان الوقت الذي ينبغي أن يتحرر فيه المسلمون من ربة التشريعات الوضعية التي لا تلائم ما جاءت به شريعة الإسلام. ويؤكد المؤتمر أن التغاضي عن تنفيذ الشريعة الإسلامية هو السبب الأساسي فيما تفشى بين الناس من فساد في العقيدة، والأخلاق، والمعاملات، ويعلن أنه لا سبيل إلى إنقاذ المجتمعات الإسلامية من هذه المفاصد إلا بالاعتصام بالشريعة الإسلامية ووضعها موضع التنفيذ بكل أجزائها. ويرشد المؤتمر إلى أن الشريعة الإسلامية تتصف بالسعة والشمول، وتقوم على احتواء كل ما يجد من مشكلات في حياة الناس، وتضع لها أوفق الحلول بما يناسب طبيعة البشر وأهدافهم في حياتهم الدنيا والأخرى؛ ولهذا يطلب المؤتمر أن يراعي المسؤولون عند وضع القوانين أن تكون مبنية على أسس الشريعة الإسلامية، وأن يراجعوا قوانينهم القائمة حالياً لتحقيق هذه الغاية. ويؤكد المؤتمر أن انحراف كل دعوة إلى إغفال النصوص الشرعية الواردة في الكتاب والسنة، أو تفسيرها وفقاً للأهواء الشخصية أو الجماعية، نزعة معادية للإسلام. ويوصي بنشر المؤلفات المبسطة التي تشيع مفاهيم الشريعة على أوسع نطاق، والتعريف بمزاياها. ويحث الفقهاء على مصادلة أعداء الشريعة في الداخل والخارج والرد على تخرصاتهم وعدم السكوت على كل ما يمس الشريعة الغراء من قريب أو بعيد.



ثانيًا: شهادة القضاء المصري:

ومن حيثيات الحكم الصادر في قضية الجهاد نقتطف هذه الفقرة:

الموضوع الثاني: أحكام الشريعة الإسلامية غير مطبقة في مصر:

وبخصوص الموضوع الثاني فالذي استقر في ضمير المحكمة أن أحكام الشريعة الإسلامية غير مطبقة في جمهورية مصر العربية، وهذه حقيقة مستخلصة من الحقيقة الأولى، وهي وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية.

وليس أدل على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية من:

- دعوة علماء الأزهر – الذين اشتركوا في وضع التقرير الخاص بالرد على أقوال الشيخ صلاح أبي إسماعيل محمد عبد الرحيم أمام المحكمة – دعوتهم كل المسؤولين إلى المبادرة باستصدار التقنيات التي تم الانتهاء منها ومراجعتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.
- نداء ممثل النيابة العامة، وهي الأمانة على المجتمع في مرافعته الختامية، أولى الأمر والمسؤولين بإصدار تلك المشروعات من القوانين التي تم بحثها وإعدادها وفق أحكام الشريعة الغراء.
- إن النيابة العامة لم تقدم للمحكمة وحتى قبل باب المرافعة ردًا على ما أثاره الدفاع من أن القوانين المطبقة في المجتمع المصري لا تتفق مع أحكام الشريعة الغراء: من ملاءمة ترتكب فيها الموبقات ترخصها الدولة إلى مصانع خمور مرخص بإنشائها من الدولة إلى محال بيع وتقديم الخمر مرخص بها من الدولة إلى سفور للمرأة يخالف ما نص عليه دين الدولة الرسمي وهو الإسلام، ولا جدال بعد هذه الأدلة القاطعة

على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية ولا يكابر مسلم ويدعي أنها مطبقة؛ لأنه مصرح بأداء العبادات كما أنه لا جدال أن التوصية الصادرة من المحكمة بوجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فوراً والمنوه عنها بنهاية الحقيقة الأولى فيها دعوة إلى تطبيقها وقضاء على ما شاب المجتمع من فساد وإفساد.

أرأيتم أيها السادة بشاعة هذا البهتان وفداحة هذه المغالطة؟ هل يعد من تطبيق الشريعة تعطيل كافة الحدود الشرعية؟ هل يعد من تطبيق الشريعة إباحة الربا والميسر؟ وإباحة الخمر والزنا من البالغة إذا وقع عن تراض؟ هل يعد من تطبيق الشريعة إباحة الردة والكفر بالله بدعوى الحرية الشخصية ولأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون؟ هل يعد من تطبيق الشريعة ما يجري في الإعلام من تفسخ وتحلل ودعوة سافرة إلى الرذيلة؟ الأمر الذي تخجل منه أحياناً الرقابة على المصنفات الفنية رغم تحررها وعلمانياتها فتعترض على بعضه؟ هل يعد من تطبيق الشريعة فتنة الدعاة إلى تطبيق الشريعة واعتبارهم من الفئات المحجوبة عن الشرعية، وملاحقتهم في كل مكان، واستباحتهم دماء وأموالاً وأعراضاً بكل شبهة عارضة؟

**أجيبوا يا أولي الألباب!**

وإلى الذين لا يدركون مغزى إطلاق هذه الدعوى من قبل بعض المنتسبين إلى العلم الشرعي نسوق إليهم الباعث إلى ذلك:

لقد انتشرت هذه الدعوى في أعقاب طلب بعض علماء الشريعة للإدلاء بشهاداتهم أمام القضاء في كثير من القضايا الإسلامية، وكان الدفاع يناقش هؤلاء الشهود في قضية الحكم بغير ما أنزل الله، وإصرار التيار الإسلامي على تكفير الأنظمة القائمة ببناء



على ذلك، فكانوا يجيبون بأن الكفر شرطه الجحود، ومادام حكامنا لم يجحدوا ما أنزل الله فهم ظالمون فاسقون فحسب!، ثم طيرت هذه المقولة في الأمة وتناقلتها الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، وهي وإن نفت الكفر إلا أنها أثبتت عليهم الظلم والفسق؛ لأنهم بقيامهم على الحكم بغير ما أنزل الله لا مخلص لهم من أحد هذين الوصفين: الكفر أو الظلم والفسق، ولم يقتنع المسئولون بهذه النتيجة، وكان لا بد من مخرج، ولا مخرج من هذا إلا بادعاء أن الشريعة مطبقة بالفعل، وأن ما يقرب من ٩٥٪ منها قائم بالفعل، والباقي بصدد التطبيق بعد إعداد المناخ وتهيئة الظروف، وبالتالي لا كفر ولا فسق ولا ظلم!!! فانظروا -رحمكم الله- كيف يحرف الكلم عن مواضعه، ويشتري بآيات الله ثمنٌ قليل لقاء عَرْضٍ زائل ومتاع قليل!

ترى هل يظن هؤلاء الذين يغيبون وعي الأمة، على هذا النحو، ويكتمون ما أنزل الله من البينات والهدى أنهم بمنجاة من عذاب الله وسخطه؟ أو هل نسي هؤلاء أنهم قد يكونون بهذا المسلك ممن لا يأكلون في بطونهم إلا النار وأن الله لا يكلمهم يوم القيامة ولا يزيهم ولهم عذاب أليم؟! وصدق الله العظيم ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤].

شبهة التعطيل الجزئي للشريعة:

ومما يتصل بهذه الشبهة كذلك القول بأن التهديد الوارد في النصوص إنما ينصرف إلى من يعطلون الشريعة تعطيلاً كاملاً فما بالناس نحن وقد أخذنا من أحكامها في الأحوال



الشخصية وفي بعض مسائل الأحوال المدنية، ولم نكد نعطل فيها إلا القوانين الجنائية وطائفة من القوانين المدنية؟!

والجواب على ذلك: أنه قد تمهد في محكمات الأدلة أن الكفر برسول واحد من رسل الله كالكفر برسل الله أجمعين، وأن الكفر بآية واحدة من آيات الله، كالكفر بالقرآن والتوراة والإنجيل والزيور، وأن الردة عن الإسلام يثبت حكمها بإنكار معلوم واحد من الدين بالضرورة تكذيباً أو رداً، ولا يشترط لها أن ينكر الإسلام كله، وأن يلبس الزنار ويعلق الصليب ويتسمى بأسماء الكافرين!! وحديثنا عن الردة هنا، وفي كل موضع من هذا الكتاب إنما هو بطبيعة الحال وصف للمواقف والأفعال، ولا يسري هذا الحكم على من تلبس بشيء من ذلك إلا بعد تحقق شروط التكفير وانتفاء موانعه.

ألم يقرأوا قول الله جل وعلا في بني إسرائيل الذين كان يقتل بعضهم بعضاً على خلاف حكم التوراة، ثم يفادون الأسارى فيما بينهم ببعض عملاً بحكمها، فأنزل الله جل وعلا قوله: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَآتِفِكُمْ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ٨٤﴾ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِلَافِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى تَفْذَرُهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِمْ إخراجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ٨٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَحْفَظُهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿[البقرة: ٨٤ - ٨٦]

ونحن بدورنا نقول للذين يوردون هذه الشبهة ما قاله الله لبني إسرائيل الذين أقاموا العمل ببعض أحكام التوراة وعطلوا عن العمل بعضها الآخر: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ



يَبْعَثُ الْكُذِبَ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٦﴾.

لقد حدثتنا سورة النساء عن فريق يصدون عن حكم الله فإذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم أقبلوا يهرعون يلتمسون المخرج فيما أنزل الله، وبينت أن هذا من النفاق الذي لا يجتمع مع أصل الإيمان بحال، ونصحت رسول الله ﷺ بالإعراض عنهم وزجرهم، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ ﴿١١﴾ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿١٢﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿١٣﴾ [النساء: ٦١ - ٦٣].

ويذكرنا موقف هؤلاء المنافقين بموقف بعض الأنظمة المعاصرة التي تصيها قوارع الأزمات والضنك الاقتصادي فتتحدى بتشريعات الزكاة وسن القوانين لجبايتها من الناس في الوقت الذي تدوس فيه بقية أحكام الإسلام بلا خوف ولا استحياء!

ولقد حدثتنا سورة النور عن فريق آخر يعرضون عن حكم الله ثم إذا كان لهم الحق في قضية ما يتنادون به ويدعون إليه، وبينت أن هذا لا يكون إلا لمرض في القلب أو ريبة من حكم الله أو خوف من أن يظلمهم الله ورسوله، تعالى الله عن ذلك بل هم الظالمون، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ



هُم الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ [النور: ٤٨-٥١].

ويذكرنا هذا الموقف بموقف بعض الأنظمة المعاصرة التي تسلط عملاؤها وسفهاؤها على شرائع الإسلام وعلى حملة الشريعة ولا يألوا جهداً في السخرية من أحكام الله والاستهزاء بآياته، فإذا دخلت في خصومة مع دعاة الإسلام الذين ينادون بإقامة الدين وتحكيم الشريعة تنادت بحد الحراة وأحكام البغاة والخوارج ونحوه، لتستحل باسم الإسلام الذي تطارد دعائه وترد شرائعه إراقة الدماء والتنكيل بالعباد، تحريفاً للكلم عن مواضعه وتلبساً على الأمة، وتصبح هي وهي في مقام الرد لشرائع الله والمنكل بأوليائه في مقام علي بن أبي طالب ﷺ ويصبح المجاهدون من الدعاة وحملة الشريعة في مقام الخوارج أو البغاة، فله الأمر من قبل ومن بعد!!

أيها السادة:

إننا نذكركم مرة أخرى أن الإعراض عن حكم واحد قطعي متواتر من أحكام الإسلام كالإعراض عن كافة شرائع الإسلام، وأن اتهام جانب واحد من الإسلام بالقصور أو عدم الصلاحية كاتهام الإسلام كله بذلك ولا فرق، وأن ذلك لا تكييف له إلا المروق من الدين، مع اعتبار شروط التكفير وانتفاء موانعه، فانتبهوا إلى مكائد المبطلين، ولا يستخفنكم دعاة الضلالة!





## الفصل التاسع

دعوى افتقاد البرامج العلمية  
اللازمة لتحكيم الشريعة

وهذه مناورة أخرى يهدف بها دعاة العلمانية إلى إحراج العمل الإسلامي بالتشنيع عليه بأنه يغز السير بالناس إلى مفاوز مجهولة، ويدعو الناس إلى منهج لم يسبر أغواره، ولم يعرف أبعاده، فهو لا يعرف تفاصيل هذا المنهج، ولا يملك برامج عملية لوضعه موضع التنفيذ، مثله كمثل رجل ظل يلح على آخر حيناً من الدهر بأن يدخل في الإسلام، وتوعده إن أعرض بسوء المآل، فقال له: ماذا أفعل لكي أسلم؟ فقال: لا أدري!

ولهذه المناورة مقصد خبيث يتمثل في زحزحة العمل الإسلامي عن دائرة المحكم إلى دائرة المتشابه، وإخراجه من موضع الإجماع إلى مواضع النزاع، ثم استدراجه إلى الحديث عن تفاصيل عملية، قد لا يحسن بعضها فيشنع عليه بالقصور وعدم الأهلية.

إن الدعاة إلى تحكيم الشريعة يربطون هذه القضية بأصل الدين، ولهم في ذلك حجة لا تُدحض، ومنطق لا يُقاوم؛ لأن رفض تحكيم الشريعة يعني: رفض الإسلام والخروج من الملة، فإذا أخرجهم العلمانيون من هذه الدائرة إلى دائرة التفاصيل، فإن رفضها يصبح رفضاً لاجتهادات فقهية، قال عنها أصحابها: إنها جهد بشري في فهم النصوص وأنها تخطئ وتصيب، فيفقد الإسلاميون بذلك أمضى أسلحتهم في هذه المعركة.

يقول المستشار محمد سعيد العشماوي في كتابه: (الإسلام السياسي): «وإن أي تلميح أو تصريح عن أن الحكومة غير إسلامية أو أنه ينبغي اللجوء إلى حل إسلامي أو تجربة إسلامية، بغير برنامج واضح محدد، إنما هو في حقيقته نقض للشرعية الاجتماعية، ودعوة لقلب نظام الحكم بالقوة التي يقتضيها الجهاد لتغيير وضع غير إسلامي، كما يدعون، أو التي يهدف إليها تبديل المنكر السائد، كما يزعمون».<sup>(١)</sup>

(١) الإسلام السياسي للعشماوي، ١٢٠.



ويقول الدكتور فرج فودة في كتابه: (الحقيقة الغائبة): «وهنا يطفو على سطح النقاش سؤال بسيط وبديهي، ومضمونه أنهم ماداموا قد رفعوا شعار الدولة الإسلامية وانتشر أنصارهم بين الأحزاب السياسية يدعونَ لدولة دينية يحكمها الإسلام، فلماذا لا يُقدّمون إلينا -نحن الرعية- برنامجاً سياسياً للحكم، يتعرضون فيه لقضايا نظام الحكم وأسلوبه، سياسته واقتصاده، مشاكله بدءاً من التعليم، وانتهاء بالإسكان، وحلول هذه المشاكل من منظور إسلامي».<sup>(١)</sup>

وللإجابة على هذه الشبهة نقول:

أولاً: إننا لا نبتدع في الناس أمراً لا عهد لهم به من قبل، بل نردهم إلى مآدرجوا عليه وعاشوا في ظله ثلاثة عشر قرناً من الزمان، ولم يتوقف إلا على يد الاستعمار الكالح الذي وطئت خيله الأزهر على يد نابليون، وقتل الأبرياء في دنشواي على يد كرومر، ومكّن لليهود في فلسطين على يد بلفور، وفعل بأمّتنا الأفاعيل والعجائب، ولم يرحل عن بلادنا إلا بعد أن وضع على سدة الحكم قوماً يتعشقون باطلهم بكل ذرة من كيانه، ويخلصون لمنهجه إلى آخر رمق من حياتهم، ويحاربون دينهم وتاريخهم إلى آخر قطرة من دمائهم، وكان الذين قتلوا صبراً وغدراً من أبناء أمّتهم على أيدي حلاوزتهم يفوق عدد الذين قتلوا في ميادين القتال على يد اليهود والنصارى! والله الأمر من قبل ومن بعد.

ألا ما أصدق قول الشاعر عمر أبي ريشة:

وَطَنِي كَمْ صَنَمٍ مَجَّدَتْهُ      لَمْ يَكُنْ يَحْمِلُ طُهُرَ الصَّنَمِ

(١) الحقيقة الغائبة لفرج فودة، ١٤.



لَا تَلُمِ الدُّبَّ فِي عُذْوَانِهِ      إِنَّ يَكُنِ الرَّاعِي عَدُوَّ الْغَنَمِ

ثانيًا: إن الدولة الإسلامية المنشودة هي التي تقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وهي التي تتبنى الإسلام بشموله عقيدة وشريعة إقرارًا به، وعملاً بموجبه، ودعوة إليه، وولاءً وبراءً على أساسه، وأن مفتاح التغير المنشود هو التعبير عن سيادة الشريعة، وأنها وحدها الحجة القاطعة والحكم الأعلى، وأن كل قانون يتعارض معها فهو باطل يجب على المحاكم أن تمتنع عن تطبيقه تلقائيًا لمخالفته لمبدأ المشروعية، ومن حق أي مواطن أن يطعن أمامها ببطلان أي قانون يعتقد مخالفته للشريعة، وتقضي ببطلانه إذا ثبت لديها ذلك.

أما مشروعات القوانين فلعل من نافلة القول أن نذكر أن لدينا منها الآن مشروعات متكاملة لقوانين إسلامية على كافة مذاهب الفقه الإسلامي سواء تلك التي أنجزتها وزارة العدل، أو المشروعات الأخرى التي أنجزها الأزهر بالتعاون مع الجهات الأخرى، ولا تحتاج هذه المشروعات إلا إلى المناقشة والإقرار، فكيف يتجاهل العلمانيون كل هذه الإنجازات الضخمة في هذا المجال، والتي شاركت فيها الجهات الرسمية وغير الرسمية، ويصورون الدعوة إلى تحكيم الشريعة على أنها مجرد عواطف وشعارات خالية من الرؤية العملية والبرامج التفصيلية؟

وحسبنا أن ننقل هنا كلمة المغفور له الشيخ صلاح أبي إسماعيل في كلمته أمام مجلس الشعب المصري في جلسته الرابعة والسبعين المنعقدة في صباح السبت ١٤ من رمضان ١٤٠٥ هـ، الموافق ٤ من مايو ١٩٨٥ م، في دور الانعقاد العادي الأول الفصل

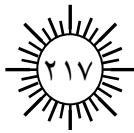


التشريعي الرابع لمناقشة تقرير لجنة الشئون الدينية والأوقاف بمجلس الشعب عن موضوع الدعوة الإسلامية.

يقول - رحمه الله - : «استوقفني في هذا التقرير أنه ينادي بالبدا فوراً في تنقية القوانين المعمول بها حالياً، واسمحوا لي أن أعود إلى مضبطة الجلسة السبعين في ١ / ٧ / ١٩٨٢ م تلك الجلسة التاريخية التي وافق فيها مجلس الشعب السابق على إحالة مشروعات القوانين الآتية:

مشروع قانون المعاملات المدنية، ويقع في أكثر من ألف مادة، مشروع قانون الإثبات ويقع في ١٨١ مادة، مشروع قانون التقاضي ويقع في ٣١٥ مادة، مشروع قانون العقوبات القسم العام والحدود والتعزيرات ويقع في ٥٣٦ مادة، مشروع قانون التجارة البحرية ويقع في ٣٤٤ مادة، مشروع قانون التجارة ويقع في ٦٧٧ مادة.

وقد طالب التقرير المعروض علينا، والذي ناقشه الآن بالمحافظة على المصطلحات القانونية، ويسعدني أن أؤكد أن هذا الذي يطالب به التقرير إنما هو تحصيل حاصل، واسمحوا لي أن أقرأ من جريدة مصر الرسمية التي تضمنت المضبطة السبعين جزءاً من كلمة الدكتور / صوفي أبي طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق في الجلسة السبعين في ١ / ٧ / ١٩٨٢ م، يقول: «إن هذا العمل الذي أنجزناه إعمالاً للمادة الثانية من الدستور قد روعي في إعداده أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ الدستورية على السواء، بمعنى أننا كلنا يعلم أن الإسلام يكفل حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب إعمالاً لمبدأ: (لا إكراه في الدين) كما يكفل المساواة بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق والواجبات إعمالاً لمبدأ: (لهم ما لنا وعليهم ما علينا)».



كما أنه من المسلمات أيضاً أن مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء تقرر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون في أمر أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وغيرهما لشرائع ملتهم، وقد استقر على ذلك رأي فقهاء الشريعة منذ أقدم العصور نزولاً على ما ورد بالكتاب والسنة.

ولذلك راعت التقنيات خضوع غير المسلمين في مسائل الأحوال الشخصية لقوانين ملتهم، ومن أهم الملامح الأساسية للتقنيات الجديدة في سبيل الحفاظ على التراث الفقهي ومبادئ القضاء المصري التي استقرت طوال القرن الماضي أن اللجان قد حرصت على الأخذ بالمصطلحات القانونية المألوفة ولم تخرج عليها في الصياغة إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، أما المضمون والمعاني فهما مطابقان للفقہ الإسلامي، وذلك رعاية لما أشار به الأزهر ومحكمة النقض.

وإنني أحب أن أنبه زملائي الأكرمين إلى أن ما يطالب به التقرير المعروض إنما هو تحصيل حاصل، وهو أمر واقع، إننا نلاحظ توصيات محكمة النقض سنة ١٩٨٠م، وتوصيات الأزهر، وتمت المحافظة على المصطلحات القانونية، وتمت المحافظة على المعاني الدينية، وإذا كان هذا العمل الذي قدم إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية قد سقط سقوطاً لا تحياً فإنه قائم واقعياً<sup>(١)</sup>.

فهل يمكن لعادل بعد ذلك أن يتصور أن الأزمة أزمة نظم وبرامج، أم أنها أزمة إرادة سياسية عابثة، تخادع الله والذين آمنوا فتهدر في لحظة ما أنفق المؤمنون في إعدادهم سنوات كاملة؛ لتدخلهم مرة أخرى في متاهات تنقية وصياغات جديدة؟!

(١) نقلاً عن كتاب: حتى لا تظل الشريعة نصاً شكلياً للدكتور/ علي حسنين، ٩١-٩٢.



ثالثاً: هب أن المنادين بتحكيم الشريعة لا يملكون هذه البرامج وتنقصهم الكفايات والتخصصات النظرية أو العملية، فأين ذهبت الجهات المتخصصة التي تقدر على ذلك في بلادنا الإسلامية؟ والتي إذا استنفرتها الدولة نفرت، وإذا دعتها لبت؟ ألسنا نعلن أننا مسلمون، ديننا الرسمي هو الإسلام؟ والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؟ وعلى أرضنا توجد أعرق جامعات العالم، وبلادنا هي التي تُصدّر العلماء والمتخصصين في علوم الشريعة وفي غيرها إلى جميع أنحاء العالم؟ إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة ليست برنامجاً حزبياً تطرحه فئة محدودة على أرض الوطن، إنها إرادة هذه الأمة، والدين الذي يستمسك به الكافة، فهي فوق الأطر الحزبية، والتنظيمات السياسية، والخلافات المذهبية، والدولة كل الدولة حكومة ومعارضة مسئولة أمام الله ﷻ عن أن تقيم هذا الدين، وأن تجيش له الطاقات، وأن تعد له الرجال، وأن توظف كل امكاناتها المادية والبشرية لإقامته على وجهه كما أمر الله. إن هذا العمل مسئولية أمة، وليس مسئولية حزب من أحزابها، أو تيار من تياراتها الفكرية أو السياسية، ولا حرج على الدعوة إلى الله إن هم رأوا تعطيلاً لشرائع الله وتحاكماً إلى غير ما أنزل الله، أن يصدعوا بالنصيحة الواجبة، وأن يجهروا بكلمة الحق في مختلف المواقع، وأن يطلبوا إلى كل قادر ومتخصص أن يدلي بدلوه، وأن يبذل قصارى جهده لتقويم هذا الخلل، وإعادة الدولة إلى حظيرة الإسلام، وحسبهم أن يشاركوا في ذلك بقدر ما تؤهلهم له قدراتهم وتخصصاتهم، وأن لا يرضوا على ذلك بوقت ولا جهد ولا مال.



رابعاً: إن الجامعات الإسلامية ومراكز البحوث والجامع الفقهية ودور الفتوى في العالم الإسلامي رصيد هائل للدعوة إلى تطبيق الشريعة، وهي تملك من البحوث والدراسات العلمية الجادة في مختلف المجالات والكفايات النادرة المتخصصة ما يفوق الحصر ويذهل العقل، فهل يصح مع ذلك أن يقال: إن الدعوة إلى تحكيم الشريعة دعوة عاطفية تفتقد البرامج التفصيلية والكفايات العملية؟ أليس هذا غمطاً للأمة كلها واتهاماً لجميع مؤسساتها وجامعاتها بالعقم والسلبية والقصور، بل بالخيانة وإضاعة الأمانة؟

إن ما كتب في مجال الاقتصاد الإسلامي من الدراسات والبحوث الإسلامية المتخصصة رغم حداثة العهد بالكتابة في هذا المجال يبلغ بضع مئات وفق التقرير الذي قُدِّمَ إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة قبل نحو عشرين سنة!

تري كم بلغ عددها الآن؟ وما عدد الدراسات المتخصصة في المجالات الأخرى التي لا يزال المتخصصون فيها يكتبون منذ أمد بعيد؟ إن الأزمة التي تواجه الدعوة إلى تطبيق الشريعة ليست أزمة برامج وتفصيلات، وإنما هي أزمة إرادة سياسية قادرة على التغيير واتخاذ القرار! ولو وجدت هذه الإرادة لتحولت كل كفايات الأمة ومؤسساتها إلى جنود في معركة التطبيق، ولتحولت القيادة السياسية إلى غرفة عمليات تشرف على ذلك كله، تحث الخطى وتوجه المسار!

خامسًا: إن العلمانيين وخصوم الشريعة عندما يرددون هذه الشبهة فهم محجوجون بمنهج التغيير الذي اعتمدته كبريات الحركات الأيدلوجية العالمية التي لم تعن إلا بالعقائد والمبادئ الأساسية، ولم تعن بما وراء ذلك من التفاصيل والجزئيات. فالثورة الفرنسية تجمع الناس حول ثلوثها المعروف: (الحرية، والإخاء، والمساواة)، ومن خلاله عرف الناس أي مجتمع تنشده هذه الثورة.

والشيوعية لم تُعنَ في بداية الأمر إلا بالعقائد الاشتراكية الكبرى، والمبادئ الرئيسية العامة، وكان جل اهتمامها منصبًا على الجانب السلبي الذي يجب هدمه حتى يمتهد الطريق لإقامة اقتصاد اشتراكي، أما الخطوات الجزئية والبرامج التفصيلية فلا تكاد تجد في كتابات روادها الأوائل ما يغطي شيئًا من ذلك، بل إن ماركس في رسالته التي كتبها إلى صديقه (تسلي) عام ١٨٩٦م اعتبر ذلك من قبيل الرجعية، وأن من يرسم خطة للمستقبل يكون رجعيًا، ومن هنا يقرر (ندلوب ميلا) أن (ماركس) كان بخيلًا جدًّا في تحديد المجتمع الجديد وفي امتناعه عن إعطاء أي صورة واضحة عنه.<sup>(١)</sup> يقول مؤلفو علم الاقتصاد الحديث: «لقد ركز كل من: (ماركس ولينين) اهتمامهما في العقائد الاقتصادية والاجتماعية؛ ولذلك عندما تسلم (البولشيفك) زمام السلطة سنة ١٧٩١م، لم يكن أمامهم أي مخطط جاهز للنظام الاقتصادي الذي ستنشئه ديكتاتورية العمال، ولقد حاولوا لفترة قصيرة تطبيق نظرية ماركس في (القيمة المنبثقة من العمل) لكنهم تخلوا عن هذه المحاولة، وأظهر (البولشيفك) براعة سياسية أمّنت لهم البقاء في الحكم، وأخذوا يطبقون التجارب على مر السنين حتى أنشأوا النظام

---

(١) راجع كتاب: الأيدلوجية الانقلابية د/ نديم البيطار، ٣٩٤ - ٣٩٥.



الروسي الحالي، وربما كان باستطاعة الزعماء الروس أن يكتشفوا نفس النتائج بطريقة أقصر، وكلفة أقل لو درسوا علم الاقتصاد دراسة نظامية، ولكن عقيدتهم الماركسية كانت تنكر هذا العلم من أساسه»<sup>(١)</sup>.

فإذا كان هذا هو المنهج مع كبريات الحركات العالمية التي ينتمي إليها هؤلاء الخصوم، فلماذا يطالبون العمل الإسلامي وحده بأن يقدم ابتداءً برامجه التفصيلية وحلوله العملية لكل جزئية من جزئيات الحياة في المجتمع، وهو الأمر الذي اعتبره قادتهم وأئمتهم من جنس الرجعية والتخلف.

سادساً: إن كثيراً من مشكلاتنا المعاصرة هي نتاج لهذه المناهج الوضعية السائدة في بلادنا، وترتبط بها وجوداً وعدماً وقد يختفي كثير منها بحلول أيدلوجية أخرى لتنشأ مشكلات من نوع آخر وتحديات من لون جديد، فلماذا نفترض أن كل علل مجتمعاتنا سوف تبقى في ظل تحكيم الشريعة، وأن علينا أن نستغرق في وضع الحلول التفصيلية لها من الآن؟ ألا يعد هذا من قبيل العبث وإضاعة الوقت فيما لا طائل تحته؟!

وبعد! فإننا نؤكد ما سبق أن قررناه من أن تحكيم الشريعة لا يعد مطلباً حزبياً ضيقاً تنادي به فئة محدودة من الأمة، وتحمل وحدها مسؤولية الإعداد له، وتهيئة المناخ الملائم لتنفيذه، إنه مسؤولية الأمة بأكملها؛ لأنه يتعلق بأصل إيمانها بالله ورسوله، ويرتبط بعقدها المجمل الذي لا تثبت صفة الإسلام ابتداءً إلا باستيفائه، وعلى هذا فإن جميع من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً من هذه الأمة سواء أكان

(١) راجع كتاب: علم الاقتصاد الحديث، ٤٤٥.



من صفوف الحكومة أم من صفوف المعارضة أو كان مستقلاً لا علاقة له بأحدهما، مدعو للمشاركة في أداء هذه الفريضة، وبذل أقصى ما يستطيعه في إقامتها من الجهد والوقت والمال؛ لأن الإسلام هو دين هؤلاء جميعاً لا يختص به فريق من المومنين دون غيرهم، لا ينكر ذلك إلا جهول أو كفور!

وإذا تقرر ذلك فلا وجه لإثارة هذه المشكلة من الأساس؛ لأن بلادنا زاخرة بهذه الخبرات التي لو استنفرتها حكومة إسلامية في ساعة من النهار لتكوّن منها جيش جرار يملأ السهل والجبل، ويسد وجه الأفق!!، ولا يضر- دعاة العمل الإسلامي في هذه الحالة أن يكونوا جنوداً مغمورين في هذه المسيرة، لا يشار لهم فيها بذكر، ولا ينسب إليهم فيها عطاء ولا مشاركة، وحسبهم من الذكر أن يذكرهم الله في الملاء الأعلى، ومن المثوبة ما يدخره لهم عنده في دار كرامته من الرضوان والنعيم المقيم.

هذه هي الحقيقة والدعوى في شبهة البرامج التفصيلية والحلول العملية التي يتبارى العلمانيون بإثارتها في وجه الدعوة إلى تحكيم الشريعة تشنيعاً على دعائها بأنهم يغزون السير بالناس إلى آفاق المجهول، ويدعونهم إلى منهج هم به جاهلون، واستدراجاً لهم إلى الدخول في تفصيلات ليست لها قداسة المبدأ، ولا يعد رفضها رفضاً للإسلام باعتبارها جهداً بشرياً في فهم النصوص، فيصلون من خلال رفضها وتسفيهاها إلى نفس النتيجة دون أن يجبهوا مشاعر الأمة برفضهم المجلل لتحكيم الإسلام، وتطبيق الشريعة فتتهك أستاذهم، ولا تروج لهم فيها بضاعة ولا يسمع لهم فيها حديث.



فهل ترون في ذلك إلّا كراً وفرّاً ومناورة من قوم نذروا أنفسهم لحرب هذا الدين  
من حيث يشعرون أو لا يشعرون، وتقاسموا لبيئته وأهله، ثم ليقولن لأمتهم ما  
شهدنا مهلكه وإنا لصادقون؟!!



# الفصل العاشر

دعوى الكبت واضطهاد  
حرية الفكر ومعاداة التقدم

وهذه شبهة أخرى يشوش بها على العوام والأغرار كما يشوش بها على أدياء الفكر والتقدم سواء بسواء، يقولون: إن تحكيم الشريعة وسيادة مفهوم الحلال والحرام على مستوى الدولة سيخلق جوًّا خانقًا من الكبت والرجعية، تحرم به المتع والطيبات، ويقتل به الإبداع لما يفرضه من المحاسبة على الأفكار والضماير، والمحكمة على الخطرات والمشاعر، وتنغلق به الأمة على نفسها تجترُّ بطولاتها القديمة، وتقعّد عن اللحاق بركب المدنية الحديثة؛ لأنها رجس من عمل الشيطان!

وقد يرسم لهم الخيال صورة المشايخ في هذه الدولة وقد أصبح بيدهم مقاليد كل شيء فراحوا يحرقون البخور، ويتمتمون بالتعاويد، ويمنحون البركة لمن التمس مرضاتهم وقبّل أيديهم من الناس، ويقضون بالطرد والحرمان من رحمة الرب على كل من اعترض على عمل من أعمالهم أو لم يقدم طقوس الطاعة والولاء بين أيديهم وفقًا للقاعدة الماثورة في حلقات الذكر ومجالس الدراويش: (من اعترض انطرد)!!

ولكن نجزم بأن الكثرة من هؤلاء أشرار فاتنون، يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون؛ وذلك لأن انتشار الصحوة الإسلامية اليوم واحتكاك الناس بأفرادها وجمهورهم من ذوي التفوق العلمي كفيل بتبديد هذه الشبهة، وأيًا كان الأمر فإن هذا لا يعني من واجب البلاغ وإقامة الحجة وإزالة الشبهة؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة؛ إذ لا أحد أحب العذر إليه من الله ﷻ ولذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين.

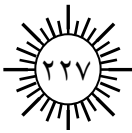


ولتفصيل القول في هذه الشبهة فإننا نتوجه إلى غلاة العلمانيين بهذه الأسئلة:  
ماذا تقصدون بالكبت والرجعية؟ وماذا تقصدون بالتححرر والتقدم والمدنية؟ وما  
وجه تخوفكم من أن يكون تحكيم الشريعة تبشيراً بالكبت والرجعية ونعيًا للتححرر  
والتقدم والمدنية؟ إننا إذا وحدنا المصطلحات استطعنا أن نناقش الأمور في هدوء  
وموضوعية، وبعيداً عن جلبه الشعارات ومعتك الادعاءات!

فإن كان المقصود بالكبت هو الحجر على العقول أن تسرح في آفاق الفكر ومراقبي  
النظر، وأن تبذع وتعطي، أو الحجر على الغرائز الفطرية التي أودعها الله في الإنسان،  
وإغلاق جميع وسائل إشباعها والتنفيس عنها على النحو الذي عرفته الرهينة في أوربا -  
فذلك مذموم منكر، ونشهد الله وملائكته والناس أجمعين أن الإسلام منه براء، وأدلة  
الشرع في ذلك قاطعة لا تحتمل اللبس ولا التأويل، وهل نزل القرآن ابتداءً إلا لأولي  
الألباب ولقوم يعقلون؟

إن التفكير في الإسلام فريضة، وإن التنفيس عن الغرائز في حدود ما شرع الله  
عبادة، فكيف يأتي اليوم غرٌّ من الأغرار أو عُتْلٌ من الأشرار ليزعم أن الإسلام يعتقل  
العقول ويكبت الغرائز؟

وإن كان المقصود به التزام المسلم بأمر الله ونهيه، وأن يقف حيث أوقفه الله  
ورسوله مهما تعارض ذلك مع رغائبه وشهواته فذلك الدين الذي أرسل الله به رسله  
وأنزل به كتبه، وهل التكليف إلا إخراج المكلف عن داعية هواه إلى طاعة مولاه؟ وهل  
الدين إلا الدينونة والخضوع لما جاءت به الرسل وتنزلت به الكتب من عند الله؟!



على أن هذا المعنى يحتاج إلى تفصيل: فالأحكام في دين الله قسمان: القسم الأول: مواضع الإجماع، وهي التي تعبد الله فيها عباده بأدلة قاطعة اتفق أهل العلم على ثبوتها وعلى دلالتها، وهذه تمثل الثوابت والمحكمات في رسالة الإسلام، وسماها بعض أهل العلم (الشرع المنزل) والفرض فيها هو الإذعان والانقياد، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

القسم الثاني: موارد الاجتهاد، وهي التي لم تكن موضعاً لدليل قاطع، من نص صريح، أو إجماع صحيح، وهذه تمثل عمل العقل البشري في فهم أدلة الشرع المطهر، والاجتهاد البشري غير معصوم فقد يخطئ وقد يصيب؛ ولذلك كان الغرض معها بالنسبة لأهل العلم هو الاختيار والترجيح تبعاً لقوة الأدلة وظهور المصلحة، أما بالنسبة للعامة وهم السواد الأعظم، فإن فرضهم أن يسألوا أهل الذكر، ومن عمل منهم بأحد القولين في هذه المسائل لم ينكر عليه ولم يهجر، ومن عمل بالقول الآخر لم ينكر عليه ولم يهجر كذلك.

فإذا عرفنا أن معظم مسائل الشرع من هذا النوع الأخير عرفنا مدى المرونة واليسر والسعة التي في هذه الشريعة، وأن اختلاف الأئمة هذا كان رحمة بالأمة وتوسعة عليها، إذا ضاق بها الأمر في أحد المذاهب تلمست السعة في غيره، تحذوها في ذلك أدلة الشرع والوفاء بالمصلحة، وعرفنا مغزى ما شاع على ألسنة العلماء من قولهم: «إجماعهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة».



فإن كان المقصود بالكبت هو زجر النفس عن معصية الله ونهيها عن الهوى، وفطمها عن المحرمات، فذلك حق لا ريب فيه، ولا يصح الإسلام إلا به، ولا تقوم حضارة متكاملة إلا على أساسه، والبديل هو ذلك النموذج الأوربي في كفره بالله، وقتله لنداء الإيمان في أعماق الإنسان، والجوعة الروحية القاتلة، والشقاء النفسي المدمر الذي يعبر عنه أصحابه بالانتحار وإدمان المخدرات ونحوه.

وإن كان المقصود بالكبت هو الزهادة في هذه الحياة، وترك فضول الحلال خشية الوقوع في الحرام، وأخذ النفس بالعزائم، والترقي بها في مدارج السالكين، فهذا مسلك فردي ومنزع رباني لفريق من المسلمين ولا يصح الزام الأمة به ولا حملها عليه، لا نرده ولا نعممه، لا نبطله ولا نلزم به، بل يبقى في صورة ومضات فردية هنا وهناك، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

هذا هو مصطلح الكبت الذي يدندن حوله خصوم الشريعة، وهم كثير!



### مصطلح الرجعية:

أما عن الرجعية، فماذا يقصدون بهذا المصطلح؟ إن مأخذ هذه الكلمة من الرجوع إلى الخلف والعودة إلى الوراء؛ لإحياء مذاهب قد مضت، والولاء لعهود قد انقضت، وحلّت محلها أفكار جديدة وعهود جديدة، ولما كنا بصدد الحديث عن قضية دينية، وعن تحكيم الشريعة الإسلامية فلعل المقصود بهذا المصطلح هو الرجوع إلى التراث الإسلامي، والاعتزاز بالخلافة الإسلامية، كنظام حَكَمَ الأمة ما يزيد على ثلاثة عشر- قرناً من عمر الإسلام، ثم غربت شمسُه بعد سلسلة من المؤتمرات شارك فيها اليهود والنصارى وصنائعهم من المستغربين في بلاد المسلمين.

ولا شك أن التراث الإسلامي يضم ما هو محكم لا ريب فيه، وما هو متشابه يتسع المجال معه للاختيار والترجيح بين اجتهادات متعددة، وما يعد من قبيل الزلل المدخول، وهو ما كان من ضلالات الفرق البدعية وزلات العلماء ونحوه، وهذا باطل لا ريب فيه، وإن انتسب إلى الفكر الإسلامي وبقي مدوناً في كثير من كتب التراث.

وعلى هذا فإن كان المقصود بهذا المصطلح الانغلاق على مقولات مغلوطة، وعقائد مدخولة كتلك التي عرفتها الأمة في بعض عصور الانحطاط من الخرافة والكهانة والجبرية والتواكل ورفض الاستشراف إلى معطيات العلم والتقنية، واعتقال الفكر في بعض المقولات التاريخية لا يتجاوزها إلى غيرها فذلك مرفوض منكر، وأصحابه عبء على دينهم وعلى أمتهم، وقد صحت في النهي عن ذلك الأدلة الشرعية ولا ترخص مع ذلك ولا مهادنة، وهذا الفكر لا يمثل حقيقة الإسلام، كما بلغه النبي ﷺ، وكما بلغه عنه



أصحابه - رضي الله عنهم - ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والدين، وإنما تسلل إلى هذه الأمة على يد بعض الفرق المنحرفة التي كانت ولا تزال وبالأُنكبة على هذا الدين.

أما إن كان المقصود به الاقتداء بمنهج سلفنا الصالح في طلب الحق والاستقامة عليه والاستفادة مما تركوه لنا من ثروات، وإعمال النظر ونشدان الدليل وفقاً لقاعدة: (سلفية المنهج، وعصرية المواجهة) فذلك الحق الذي لا يُعدَّلُ عنه، وكل أمة تنفصل عن تاريخها محكوم عليها بالعدم.

فليس إذن كل ما تعلق بالماضي فهو مذموم، ولا كل ما تعلق بالحاضر فهو محمود، بل العبرة بموافقة الشرع، والمرجع في ذلك إلى الأدلة، وكل انحراف عن هذا الميزان غبش في الرؤية، وتغيب للوعي وتلبس على الأمة.

إننا في هذا العصر وفي كل عصر يجب أن ننتبه إلى خداع الألفاظ الذي ينشأ عن تسمية الأشياء بغير أسمائها، فلقد اسْتُحِلَّ الفجورُ في هذا العصر - تحت مسمى الفن، واسْتُحِلَّ الربا تحت مسمى الفائدة، واسْتُحِلَّ التحرر من الفضيلة والحياء تحت مسمى التحرر والتقدمية، وهي في الحقيقة حرية الفسوق لا حرية الحقوق.

من أجل هذا كان أول ما علَّمه الله تعالى لآدم هو الأسماء، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، وأوجب النبي ﷺ تسمية الأشياء بأسمائها، فقال: «سموا الأشياء بأسمائها، إنما المسلمون المؤمنون عباد الله».

لقد كان فيما مضى يُتَّهَمُ كُلُّ من كان ولاؤه لآل البيت أثناء خصومتهم مع بني أمية بأنه رافضي فهتف الشافعي بقوله:

إِنْ كَانَ رَفُضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي —



ونحن هنا بدورنا نقول: إن كانت الاستقامة على شرع الله والوقوف حيث أمر الله، والابتعاد عما حرم الله رجعيةً، فلتعش الرجعية! ونحن أول الرجعيين!!  
وإن كان التحلل من الشرع والدين، وتنزيل القوانين الوضعية منزلة الشرع المبين تقدُّماً، فسحقاً لهذا التقدم، ونحن أعداؤه إلى يوم الدين.  
أيها السادة:

إن المقصود المستهدف من هذا الضجيج هو الشرع الذي أنزله الله على محمد ﷺ، وما تستحدث الكلمات وتبنى العبارات إلا لحربه وتحريض الأمة على هجره باتهامه بالجمود والرجعية تارة، واتهام دعائه بالإرهاب والتطرف تارة، والمطالبة بتحديثه وتطويره تارة، ولا يجني الثمار من وراء ذلك كله إلا القابعون خلف الستار من اليهود والنصارى، ومن دار في فلکهم، يُوجهون المسارَ ويجنون الثمارَ.  
فهل يفیق السکاری وهل يقصر العابثون؟؟!!

### مصطلح التحرر:

أما عن التحرر، فماذا يقصدون بهذا المصطلح؟ إن التحرر من الحرية، وهي ضد العبودية، والإسلام قد جاء ليحرر العباد من عبادة العباد، إلى عبادة الله وحده، ولينتظم الجميع في نسق العبودية لله وحده، فالعبودية في الإسلام لا تكون إلا لله، وكل سعي إلى التحرر من العبودية لغير الله فهو من جنس الجهاد في سبيل الله.  
فماذا يريد القوم بهذا المصطلح؟ إن قصدوا به ما ذكرنا من التحرر من العبودية إلا لله، ومن الخوف إلا من الله، ومن الرجاء إلا في الله، ومن التوكل إلا على الله، فذلك



عين ما ينشده الإسلام، بل هذه هي عقيدة التوحيد التي لا تثبت صفة الإسلام إلا باستيفائها، والتي يؤدي نقضها إلى الخروج من دائرة الإسلام.

أما إن قصدوا به التحرر من العبودية لله، فذلك لعمر الحق هو عين الخسران والكفران، وفيه من الغرور والبغي والظلم والجهل ما تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً، لقد نادى الله -جل وعلا- محمداً ﷺ في أشرف مواقفه بصفة العبودية، خاطبه بهذا عندما أنزل الكتاب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: ١]، وخاطبه به عند الإسراء والمعراج: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وخاطبه بها عندما كان في سدره المنتهى، فقال: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، فالعبودية لله بما تعنيه من كمال الحب، وكمال الذل والخضوع، هي أشرف مقامات الإنسان. فكيف تأتي اليوم شرذمة مارقة تأخذ على عاتقها تحرير الإنسان من الشرع، وتحليصه - كما زعموا - من أغلال التكليف؛ ليتصرف بعد ذلك طليقاً كما شاء.

إن التحرر الذي يتغنى به خصوم الشريعة في هذا المقام، ويتواصون به في أدبياتهم ووسائل إعلامهم، هو التحرر من العبودية لله، التحرر من ربقة التكليف بالأحكام والشرائع، التحرر من الدينونة لأمر الله، وإخراج الإنسان من عبودية مولاه إلى عبودية هواه!، هذا هو التحرر الذي يدندن حوله خصوم الشريعة، ويخوضون من أجله مع دعاة الإسلام معارك حامية الوطيس.

ولا يخفى أن التحرر بهذا المعنى فسوق عن أمر الله، وأن حكمه يتراوح بين الردّة عن دين الله إذا كان مرده إلى جحود الحكم الشرعي تكذيباً به، أو ردّاً له، واستكباراً



عن قبوله، أو الفسق إن كان مرده إلى غلبة الشهوات مع بقاء عنصري التصديق والانقياد، وهو في كل حالة بحسبها.

فالتحرر الذي يدعونا إليه خصوم الشريعة يقتضي انقلاباً ضد الإسلام، وثورة على النبي محمد ﷺ، إنه التحرر الذي يقتضي - خلع الرقبة ونبذ التكليف، والاستهانة بالمحرمات، وإضاعة الواجبات، والتحلل من كل حريجة دينية.

تحرر المرأة يقتضي التبرج، وأن تخرج كاسية عارية على خلاف المحكم من أمر الله، وأن تتخذ من الأخدان مَنْ تشاء، وأن تمارس البغاء مع من تشاء في إطار من الشرعية القانونية التي تشترط لإباحة الزنا بلوغ سن الرشد القانونية (١٨ عاماً)، وأن تخرج عن طاعة الأب والزوج والأهل والعشيرة، فإن فعلت ذلك فهي متحررة، وهي تقدمية.

تحرر الفكر يقتضي إباحة الردّة، والجرأة على المقدسات، وتمجيد الفاحشة، والدفاع عن الزنادقة، والطعن في الدين، وإطلاق العنان للأفكار والأقلام تسطر الكفر كما تشاء، وتزين الفواحش كما تشاء، فإن ارتفع صوت للإنكار على هؤلاء تصايح التحرريون، وقالوا: أتريدون أن تُصادروا حرية الفكر، وأن تعتقلوا عقول العباد، وتقتلوا فيها طاقة الإبداع؟!!

تحرير الدولة يقتضي - أول ما يقتضي - تحررها من الدين، ونبذها لشرعية أحكم الحاكمين، وانفصالها عن جماعة المسلمين، وإطلاقها حرية الفواحش والمنكرات، وإسباغها الحماية على الخارجين على الدين، واقتباسها النظم والقوانين من الرفاق الحمر، أو من الأوربيين، وتفنن إعلامها في إغواء شعبها وفتنته في الدين، إن فعلت

ذلك كانت في طليعة التحررين والتقدميين، وإن أبت ذلك أجلبوا عليها بإعلامهم ومؤامراتهم حتى تعود إلى بيت الطاعة الدولي في كَنَفِ الشيوعين أو الأوربيين. تحرر الفرد يعني: تمرده على التكاليف الشرعية، وتفننه في المجاهرة بالفواحش والمنكرات، واستهزاءً بجميع القيم والمقدسات، إن فعل ذلك فهو تقدمي وإلا كان في ذيل قائمة الرجعيين.

وصدق الله العظيم: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨].

هذه هي حقيقة التحرر الذي ينشده أدعياء التحرر العصريين، والذي لا تقره الشريعة المطهرة بطبيعة الحال؛ ولذلك يقفون منها موقف العداء والمراغمة، وينعتونها والداعين إليها بأبشع التهم والمناكر، وقد تقاسموا فيما بينهم على أن لا تلين لهم في حربها قناة، وأن لا يقر لهم في ذلك قرار.

والذي يعقد عليه المسلم قلبه، ويقذف به في وجه هؤلاء الخصوم: إن كان المقصود بالتحرر هو ما ذكرتم فأنا أول من ينبذه ويعاديه، ويتقرب إلى الله بالكفر به وبمروءيته، كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده.

### **التقدم والمدنية:**

ماذا يقصدون بهذين اللفظين؟ إن التقدم من السير إلى الأمام، والمدنية من النسبة إلى المدينة، وهي تقع في مقابلة البوادي المنعزلة والتغرب في الفيافي والقفار. فماذا يريدون بهما في هذا المقام، ولماذا يخشون من تحكيم الشريعة عليهما؟

إن كان المقصود بالتقدم والمدنية تنشيط حركة البحوث العلمية، والتعرف على آيات الله في الأنفس والآفاق، وارتياح آفاق الكون، واكتشاف أسرار التقنية، وتوظيفها



في سعادة البشر بعيداً عن البغي والبطر، وفي حماية الدين الحق، ودعوة العالم إليه، فذلك مطلب شرعي توجهه نصوص الكتاب والسنة، وترى في القعود عنه جريمة، وفي إهماله جناية.

وإن كان المقصود به نبذ التراث الإسلامي، والتخلص من الماضي - كما يقولون - بكل ما فيه، وتوظيف منجزات التقنية والحضارة في الإغراء بالفواحش، والتحريض على الفسوق، وإشاعة الفساد في الأرض، فذلك الذي ترفضه الشريعة، وتقف منه موقف العداء.

وغني عن الذكر أن المنجزات العلمية في ذاتها لا هوية لها ولا جنسية، ولا توصف في ذاتها بحل ولا بحرمة، بل إن وُظِّفَتْ في المباحات كانت مباحة، وإن وُظِّفَتْ في الواجبات كانت واجبة، وإن وُظِّفَتْ في المحرمات كانت محرمة... وهكذا. أرايت إلى جهاز الفيديو؟ هل يمكن لعاقل أن يصفه في ذاته بحل أو حرمة؟ إن حكمه يدور مع كيفية استخدامه، فقد يوضع فيه فيلم من أفلام الجنس العارية، فيكون من الموبقات، وقد يوظف في الدعوة إلى الإسلام، فيكون من الواجبات، وقد يستخدم في الترفيه البريء، فيكون من المباحات... وهكذا.

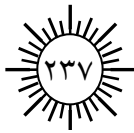
إن الذين يخشون من تحكيم الشريعة على ما يُسمُّونه بالتقدم والمدنية إنما يريدون التقدم الذي يكون بلا هوية، ولا حريجة دينية، التقدم الذي يخلع أصحابه الرتبة، ويتحللون من التكاليف الشرعية، التقدم الذي لا يحل أصحابه حلالاً، ولا يجرمون حراماً، ولا يعرفون معروفًا، ولا ينكرون منكرًا، تقدم المفسدين المضلين، لا تقدم الأئمة المهدين.



فإن كانت خشيتهم من تحكيم الشريعة على هذا النوع من التقدم، فسحقاً وبُعداً لهذا التقدم، ولا اكتحلت برؤيته عين في بلاد المسلمين.  
أيها السادة:

هذه هي الحقيقة، والدعوى في شبهة الكبت والتخلف التي تدفع بها الدعوة إلى تحكيم الشريعة، ويرشق بها حملتها وأنصارها من الإسلاميين! فهل ترون فيها إثارة من منطق أو شبهة من إنصاف؟! إنها العداوة المبيتة لهذا الدين، والحق المستعر على هذه الشريعة، أو الجهل المُطْبِقُ بهما هو الذي أثار هذا العبث ودفع إلى هذا البهتان؟  
أجيبوا يا أولي الألباب.

اللهم اهدِ قومي فإنهم لا يعلمون.









## الباب الثالث



دور الأمة  
في هذه المعركة



### تمهيد:

لقد تمهد من خلال الفصول السابقة أن تحكيم الشريعة يرتبط بأصل الرضا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً، وأن الولاء والبراء لا يُعقد إلا على أساس الإيمان بالله ورسوله، فمن اتخذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين فليس من الله في شيء، وأن الحياد بين المؤمنين وخصومهم في معركة ترتبط بأصل الدين باب من أبواب النفاق والضلال عن سواء السبيل، وأن الشبه التي يقذف بها خصوم الشريعة من العلمانيين وأضرابهم ومن فُتن بهم ودار في فلکهم أوهى من بيوت العنكبوت، وأنها لا تصمد أمام مناقشة علمية، فهي كبناء من الوهم، وحائط من الزور إن تلمسه ينهدم، وأن مردّها جميعاً إلى ضعف الإيمان، أو الغش في فهمه فلا تنشأ شبهة منها إلا لركة في الدين أو ضعف في اليقين! وأن من بقي على منازعته في أصل تحكيم الشريعة بعد تجلية هذه الحقائق فليراجع أصل إيمانه بالله ورسوله، وليعلم أنه يقف على حافة هاوية يخشى عليه أن يثب منها إلى جحيم الدنيا والآخرة!! إلا أن تتداركه رحمة من الله ﷻ فترده إلى التسليم لحكم الله ﷻ والانقياد لشرعه!!

ونود في هذا الفصل أن نجيب على السؤال الكبير الذي يعرض نفسه بعد هذه المقدمات: ما هو الدور الذي يجب على الأمة في هذه المعركة؟ ما الدور الذي يتعين على أعضاء البرلمانات والمجالس النيابية؟ وما الدور الذي يتعين على المرشحين لهذه المواقع؟ وما الدور الذي يجب على آحاد الناس الذين يمنحون أصواتهم لهذا المرشح أو ذاك؟ والذين يفترض أن هذه البرلمانات والمجالس النيابية ممثلة لهم ومتحدثة باسمهم، ومعبرة عن إرادتهم، وأن أعضاءها يعكسون نبض هذه الأمة آمالاً وآلاماً، ويحولونه إلى برامج عمل، وخطط لإصلاح الحاضر والمستقبل؟ إن الإجابة على ذلك كله موضع هذه الدراسة.





# الفصل الأول

موقف الأعضاء والمرشحين

أعضاء البرلمانات والمجالس النيابية يفترض فيهم -كما سبق- التعبير عن إرادة أمتهم وترجمتها إلى خطط وبرامج للنهوض بهذه الأمة حاضراً ومستقبلاً، وهذه الأمة لاتزال في الحملة على الإسلام، فهي لاتزال على أصل إيمانها بالله ورسوله، وعلى إقرارها بشرائع الإسلام تصديقاً وانقياداً، مهما بدلت فيها القوانين الوضعية والنظم الجاهلية، وعلى هذا فإن الولاء للإسلام والرضا بتحكيم شريعته هو معقد هذه النيابة وأساس هذا التفويض، فكل منازعة في أصل تحكيم الشريعة، وكل خروج عن مقتضى الولاء للإسلام يشكل خيانة للأمانة، وإخلالاً بالعهد، ونقضاً للميثاق، تنعدم معه أهليتهم لتمثيل هذه الأمة، وصلاحياتهم للتعبير عن إرادتها في هذه المجالس، أو في غيرها من المواقع.

ولهؤلاء الأعضاء المحترمين والسادة المرشحين عقدان يتعين الوفاء بهما، ويمثل نقضهما نوعاً من الخيانة العظمى التي ينخرم بها أصل الإسلام مع عدم الإخلال بالتحقق من شروط نقض الإيوان وانتفاء موانعه عند التعيين.

الأول: عقدهم مع الله - جل وعلا - على الرضا به رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً ورسولاً، وأول مقتضيات هذا العقد الولاء للإسلام، والإقرار بشريعته تصديقاً وانقياداً، وأن تكون وحدها هي الحجة القاطعة والحكم الأعلى، فإن أصل الإيمان - كما سبق - تصديق الرسول فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر، فمن لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر.

الثاني: عقدهم مع الأمة التي انتخبته لتمثيلها والتعبير عن إرادتها، وفوضت إليهم الحق في النقض والإبرام نيابة عنها، وأول مقتضيات هذا العقد كذلك هو الولاء



للإسلام، والسعي في تحكيم شريعته، وألا يأتى في ممارسته للأعمال النيابية بشيء يتعارض معه؛ فإن المنازعة في أصل تحكيم الشريعة باب من أبواب الردة، وعمل من أعمال الكفر الأكبر، فكيف يزعم إن أتى بشيء من ذلك أنه نائب عن الأمة، وأنه يمثلها وهو في مقام الرد للشريعة والانقلاب عليها؟! وكيف يزعم أن إرادتها قد انعقدت على ذلك، وفوضت إليه أن يعلن ذلك باسمها، وأن يمارس الباطل نيابة عنها؟! إن شيئاً من ذلك لا يثبت إلا على أساس افتراض ارتداد هذه الأمة عن الإسلام، وهيئات هيئات!

ولكى يبقى السادة الأعضاء على عهدهم مع الله وعهدهم مع الأمة، بل لكي يصح انتسابهم ابتداءً إلى ملة الإسلام، نوجز لهم القول في الإطار الذي يجب أن يكون أساساً لحركتهم، وذلك في النقاط الآتية:

أولاً: أن يعقد قلبه على أن التشريع المطلق حق خالص لله -تعالى- وحده، وأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الشرع لا غير، وأن من حلل الحرام المجمع عليه، أو حرّم الحلال المجمع عليه، أو بدّل الشرع المجمع عليه فهو مرتد بإجماع المسلمين.

ثانياً: أن يدرك أنّ الديمقراطية التي يتغنى بها الناس في المجتمعات الغربية لها جانبان؛ جانب: يقره الإسلام ويزكيه، بل يحض عليه ويوجبه، وهو حق الأمة في تولية حكامها، وفي الرقابة عليهم، وفي عزلهم عند الاقتضاء، وجانب: يأباه الإسلام ويعتبره باباً من أبواب الشرك بالله، وهو الحق في التشريع المطلق الذي تقرره الديمقراطية الغربية للأمة؛ لأن هذا التشريع حق خالص لله وحده، من نازع الله فيه فقد أشرك، فالأمة في الإسلام لا تملك أن تُحلّ حراماً، ولا أن تُحرّم حلالاً، ولا



أن تبدل شرعاً، وإنما ينحصر دورها ممثلة في علمائها وأهل الحل والعقد فيها في أن تجتهد في فهم النصوص، والتخريج عليها، واستخدام قواعدها العامة فيما لم يرد فيه نص، فتظل الشريعة دائماً هي الحكم، وتظل الربوبية دائماً لله وحده، ولا تخرج على ذلك في قليل ولا كثير!

ثالثاً: أن يدرك أن الأصل في المجالس النيابية قبل أن تعلن سيادة الشريعة، وتقر بمرجعيتها واشتراع الأحكام بناء عليها والتزام ذلك حالاً ومقالاً هو البطلان والخروج عن الجادة؛ لما تقرره من الحق في التشريع المطلق لممثلي الأمة اتباعاً لسنن المجتمعات الغربية، ومنازعة لله في أخص خصائص الربوبية.

ولذلك فإن الأصل في هذه المجالس هو الاجتناب والبراءة حتى تعلن قيامها على الإسلام، والتزامها حالاً ومقالاً بسيادة الشريعة الإسلامية، وأن المبرر الوحيد الذي يجيز له الدخول إلى هذه المجالس هو الدعوة إلى هذا الأصل الجامع، ونصرة الدين الحق، وإقامة الحجة على المرتابين الذين في قلوبهم مرض، وفضح المعوقين والمخذلين، والقيام بمصالح الأمة في هذا الإطار، أو المشاركة في ذلك ودعم دعائه، وتكثير سواده لمن لا يتسنى له أن يقوم بنفسه بهذا الدور.

رابعاً: أن يدرك أن سيادة القانون والقسم على احترام الدستور والقوانين يجب أن يفهم في هذا الإطار، وأن يتأول على هذا الوجه؛ لأنه لا سيادة لقانون أهدرته الشريعة، ولا احترام لدستور ولا لقانون إلا على قدر حظه من الشرعية الإسلامية، وأن كل نص يتعارض مع الشريعة المطهرة فهو باطل ومهدر، ولا سيادة له ولا احترام! وإلا يكن الأمر ذلك فأخبروني بالله عليكم: كيف تقسمون على احترام قانون يُحل

الزنا، ويحل الربا، ويحل الخمر، ويحل الميسر، ويعطل حدود الله؟ كيف ينعقد هذا القسم ابتداءً؟ وكيف يرتضيه مسلم آمن بالله ورسوله؟! إن استحضار هذه المعاني عند القسم ضرورة شرعية حتى لا يكون كمن يقسم بالقرآن على الحكم بخلاف القرآن؟! وأن له في استحضار هذه المعاني مخارج ومناح خاصة في الدساتير التي تنص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، الأمر الذي يفترض معه أن كل نص يتعارض مع هذا الدين فهو باطل، وإن كان العمل لا يجري على ذلك، وكذلك التي تزيد على ذلك بالنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؛ فإن مقتضى هذا النص - كما يقرر كثير من القانونيين - هو الإعلان عن سيادة الشريعة وعن بطلان كل ما يتعارض معها من القوانين، لولا ما يفعله الطواغيت من تجميد العمل بهذا النص وإبقائه لمجرد التشويش والتلبيس، وأياً كان الأمر فإن وجود مثل هذه النصوص مما يمتهد معه سبيل للمخلصين من حملة الشريعة وأنصارها لتأول هذا القسم وتخرجه على هذا الأساس.

يقول الدكتور/ مصطفى كمال وصفي، نائب رئيس مجلس الدولة سابقاً: «فإذا كانت القاعدة المنصوص عليها في دساتير الدولة الإسلامية الحديثة أن الشعب مصدر السلطات، وكانت الغالبية العظمى لسكان هذه البلاد مسلمين، فلا شك أن إرادتهم تقضي أن يكون الإسلام هو المشروع العلي في بلادهم، وإلا لما تحققوا باسم المسلمين، وخاصة إذا نص الدستور كما في دستورنا الدائم الصادر في سنة ١٧٩١ م على أن دين الدولة هو الإسلام، فلا معنى لهذه العبارة إلا أن تقرر مشروعية عليا تجعل القوانين الوضعية مقيدة بالإسلام، ويزيد على ذلك أن ينص الدستور - كما هو الشأن في



دستورنا الاتحادي ودستور جمهوريتنا الدائم على اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرًا أساسيًا للشرع».<sup>(١)</sup>

ويقول الدكتور صوفي أبو طالب: «وتؤكد اللجنة في هذا الشأن ما سبق لها أن انتهت إليه في تقريرها السابق من أن المادة (٢) من مشروع تعديل الدستور في الصيغة التي سبق أن أقرها المجلس (يعني: إضافة أداة التعريف: «ال» إلى كلمة «مصدر» و«رئيسي») تلزم المشرع بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية، مع إلزامه بعدم الالتجاء إلى غيرها، فإذا لم يجد في الشريعة الإسلامية حكمًا صريحًا فإن وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من التوصل إلى الأحكام اللازمة والتي لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية، فمن المعلوم أن مصادر الشريعة الإسلامية الأساسية هي الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وبجانبها توجد عدة مصادر يختلف الرأي فيها من مذهب إلى آخر، مثل: المصالح المرسلة، والعرف، والاستحسان... إلخ، ثم أضاف: ومن المعروف أيضًا أن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين: النوع الأول: أحكام قطعية الثبوت والدلالة، ولا مجال للاجتهاد فيها، والنوع الثاني: أحكام اجتهادية إما لأنها ظنية الثبوت، أو لكونها ظنية الدلالة، ومن المسلم بالنسبة للأحكام الاجتهادية أنها تتغير بتغير الزمان والمكان، الأمر الذي أدى إلى تعدد المذاهب الإسلامية، بل والآراء داخل المذهب الواحد، وهو

(١) نقلاً عن كتاب المشروعية الإسلامية العليا لعللي جريشة، ٤٧.

ما أعطى للفقهاء الإسلامي مرونة وحيوية أمكن معها القول بأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان»<sup>(١)</sup>.

خامسًا: أن يعلم أن اعتراضه على الشريعة بدون عارض من جهالة أو إكراه أو سوء تأويل كفر بالله، وأن إقراره لتشريع يضاد حكم الله مع انتفاء هذه العوارض إشراك بالله، وأن عليه أن لا يشرك بالله وإن حرق ومزق، وأن هذه المعاني من الثوابت العقدية التي لا مجال فيها لترخص أو تمحل، ولا تدور في فلك التقديرات السياسية التي تقوم على أساس الموازنة بين المصالح والمفاسد؛ إذ لا مفسدة أعظم من الكفر، ولا مصلحة أعظم من دفعه.

سادسًا: أن يدرك أن معقد الولاء والبراء هو الإسلام لا غير، وأن عقد الولاء والبراء على ما دون ذلك ضلال وحمية جاهلية، ولما كانت قضية الإسلام في هذه المواقع تتمثل في تحكيم الشريعة وإعلان سيادتها وإبطال ما يعارضها؛ فإن هذه القضية يجب أن تكون معقد ولائه وبرائه، فعلى أساسها يوالي ويعادي، وفيها يجب ويبغض، ويحمد ويذم، ويقرب ويبعد، فتمتزج بذلك بروحه وتخلط بلحمه ودمه، كما قال ابن عباس رضي الله عنه: «من أحب في الله وأبغض في الله ووالى في الله وعادى في الله، فإنها تنال ولاية الله بذلك، ولن يجد عبد طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك، وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئًا»<sup>(٢)</sup>.

(١) حتى لا تظل الشريعة نصًا شكليًا د/ علي حسين، ٢١-٢٢.

(٢) حلية الأولياء لأبي نعيم ٣١٢/١.



وإذا عقد قلبه على ذلك الأمر صار بمنأى عن ألاعيب المبطلين وخصوم الشريعة ممن يحاولون استدراج حملة الشريعة وأنصارها في هذه المواقع إلى تحالفات ومهادنات يفقدون بها تميزهم، ويشوشون بها على قضيتهم، ويجرون بعدها إلى تنازلات وترخصات مخزية، وقد ينتقل بها بعضهم إلى صفوف الخصوم بصورة نهائية!!

لقد رأينا في بعض البلاد الإسلامية كيف يجتمع علماء الإسلام وأنصار الحل الإسلامي من مختلف الاتجاهات وتتكون منهم جبهة، ويتقدمون بمشروع لتحكيم الشريعة وإعلاء سيادتها، ثم لا يلبث هذا التجمع أن يخترق من قبل الخصوم بعد أن يلوح لهم بوعده أو بوعيد، ويتعرض بعضهم لترغيب أو ترهيب، ثم ينفرط هذا العقد، أو على الأقل يتخلى عنه من لا تتم الشوكة وتحقق الأغلبية إلا به، في جهض المشروع ويتفرق رجاله!!

ولو فقه هؤلاء أن قضيتهم لا تتعلق بالكمالات ولا بالمستحبات، بل ولا بالواجبات والفرائض الفروعية، بل تتعلق بأصل دين الإسلام الذي لا يثبت عقد الإسلام إلا باستيفائه والذي ينخرم الدين كله بالمساومة فيه والتخلي عنه لثبتوا في مواقع الحراسة عن دين الله ولما استخفهم وعد ولا وعيد ولا خذلوا دينهم وأمتهم في لحظات تتشكل فيها مصائر الأمم وتتقرر فيها هوية الشعوب.

ولو فقه هؤلاء أن الولاء والبراء لا ينعقد في الإسلام إلا على أساس الكتاب والسنة، وأن من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فقد خلع ربة الإسلام من عنقه، وأن موالاته المبطلين من دون المؤمنين خيانة لله ورسوله، وأن من فعل ذلك فليس من الله في شيء، لو عقلوا ذلك وهو من الأوليات المعلومة من دين الإسلام بالضرورة، لما





تأرجحت مواقفهم وتذبذبت ولائاتهم، ولما باتوا في مهب الرياح السياسية تقلبهم هذه الرياح كيف تشاء! فينتقلون بها من طرف إلى طرف، يبلغ الفارق بينهما مبلغ الفارق بين الإسلام والكفر!!

ونحن لا ننكر أن بعض هذه التحالفات قد تمس الحاجة إليه في بعض الأحيان لجلب مصلحة أو لدفع مفسدة، ولكننا يجب أن ندرك أنه لا مفسدة أعظم من الكفر، ولا مصلحة أعظم من المحافظة على أصل الإيمان، وقد سبق أن تحكيم الشريعة أصل الدين، وأن الامتناع عن ذلك بلا عارض من جهالة أو تأويل ردة عن الإسلام، فلا يجوز أن تمس هذه التحالفات ولا أن تقترب من المساس بهذا الأصل، فكل تحالف على حساب التنازل عن الشريعة، والكفر بمرجعيتها أو خيانة أمانتها، أو مخاصمة دعائها وحملتها وخذلانهم في مسيرتهم مما ينخرم به عقد الإسلام أو يكاد، فالحذر الحذر، والنجاة النجاة، وكل أمرىء حسيب نفسه!!

سابعاً: أن يدرك أن شرعية وجوده ابتداءً ودواماً في هذه المواقع ترتبط بقيامه بهذه الرسالة: دعوة إليها، وانتصاراً لها، وموالاتة لأهلها، وجهاداً في سبيلها، وتوعية لخصومها، وأنه يوم أن توصلد أمامه الأبواب وتنقطع به السبل، ولا يجد إلا شحاً مطاعاً، وقلوباً موصدة، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فقد حق عليه اعتزال هذه المواقع ليستبرأ لدينه وعرضه، وليقيم بانسحابه منها الحجة على المرتابين، والذين في قلوبهم مرض، وليسمع الدنيا كلها أن هذه المجالس قد خانت أمانة الله، وخانت أمانة الأمة، وأنها بذلك قد فقدت شرعية انعقادها، وأن على الأمة أن تمارس حقها في النقض، كما مارست من قبل حقها في



الإبرام، حتى تعود الأمور إلى نصابها، وبهذا يتمحض وجوده في هذه المواقع لخدمة هذه القضية لا غير.

لا بد أن يدرك أنه بدون قيامه بهذه الرسالة ولو في أدنى درجة من درجاتها يصبح وجوده في هذه المجالس مشاركة لأصحابها في إثم التشريع بغير سلطان من الله، وادعاء الربوبية على الناس من دون الله، ويتحمل من الإثم والكفر مثل ما يحملون، فضلاً عن خيانتة لدينه ودعوته وأمته! ما لم يكن لديه من الجهالة أو سوء التأويل ما يعذر به مثله. ثامناً: إن تحقيق هذه المقاصد لا يشترط أن يتم دفعة واحدة، فإن مرد الأمر في ذلك إلى تقدير هؤلاء الأعضاء في ضوء معرفتهم بالملابسات المحيطة بهم، وطبيعة المرحلة التي يمرون بها، ولكن أدنى درجات السلامة أن لا يشارك أحدهم في جريمة الاعتراض على تحكيم شريعة الله، أو إقرار تشريع لم يأذن به الله، مهما بداله أن ذلك تكتيك مرحلي، وانسحاب جزئي تعقبه كرة ظافرة وجولة غالبية ونحوه؛ فإن ذلك كله من التلييسات التي يزينها الشيطان.

والآن أيها السادة من الأعضاء، أو من المرشحين! هذه هي الأطر التي يجب أن تحكم وجودكم في هذه المواقع، والتي يؤدي تفريطكم فيها أو في بعضها إلى غبش في الرؤية، وفساد في الرأي، وانتقاض عرى الإسلام في مسيرتكم عروة عروة. إنكم تتبوءون مواقع غاية في الحساسية والأهمية في مجتمعاتنا المعاصرة، وإن أعداء الله من الطواغيت ومن دار في فلکهم يريدون أن يحملوا الأمة كلها على الكفر باسمكم ومن خلالكم، ويخططون لتكونوا أداة بأيديهم يزيفون بها إرادة الأمة، ويحتالونها بها

عن دينها المنزل ووحيتها المعصوم، فاحذروا أن تخونوا الله والرسول، وتخونوا أمانتكم وأنتم تعلمون!!

أيها السادة: إن للوجود في هذه المواقع بريقاً وفتنة، وقد درج الناس على غشيانها طلباً للوجاهة والصدارة، وتنافساً على المكانة والمنزلة، وقد تفشى هذا الشعور واستشرى خطره، فاحذروا أن تختلط البواعث عليكم فتفسد عليكم دينكم ودنياكم، احرصوا على أن يكون الله ورسوله أحب إليكم مما سواهما، وأعلى لديكم مما سواهما، وأجل لديكم مما سواهما، حتى لا يحملنكم الحرص على عضوية هذه المجالس ابتداءً أو دواماً على إلقاء الراية، وخيانة الأمانة، والتنكر لشريعة الله، وبيعها بعرضٍ من الدنيا!

أيها السادة: إن هذه المجالس التي يتكالب الناس على عضويتها، ويتقاتلون على الانتساب إليها، قد قامت ابتداءً على أساس الكفر بالله ﷻ بادعاء الحق في التشريع المطلق من دون الله، وعدم التزامها عملياً بسيادة الشريعة، وإن نصت الدساتير على مرجعية مبادئها، ولولا ما يناط بكم فيها من الانتصار للحق، والسعي في تحكيم الشريعة والتمكين للدين، ماحلّ لكم أن تنتسبوا إليها ساعةً من نهار، فاذكروا ذلك جيداً واحذروا أن يضيع في الزحام!

أيها السادة: لا عذر لكم بين يدي الله ﷻ إن خُلِصَ إلى شريعة الله أو نِيلَ منها وفيكم عين تطرف، أو نفس يتردد!! وإن هوية هذه الأمة يمكن أن تتقرر على أيديكم من خلال هذه المجالس، فهل تكونون عند حسن ظن أمتكم بكم أنصاراً لله ورسوله وأوفياءً لدينه ولشريعته، فتتصرون لدينه، وتمكنون لشريعته، وتدفعون عنها كيد المبطلين وتأمّر العلمانيين؟!!



وأخيراً: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُفُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ  
الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَآمَنَّا طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتِ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا  
ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤].



# الفصل الثاني

موقف جماهير الناخبين

لقد تمهد في فقه الشريعة أن ولاية أمور الناس من أعظم الأمانات، وقد أمر الله - جل وعلا - بأداء الأمانات إلى أهلها، فقال ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وتحقق الأهلية للولاية بأمرين، هما:

**القوة، أي:** الكفاية والقدرة على القيام بما يناط به على الوجه المنشود.

**والأمانة:** وهي الديانة والورع والتقوى التي تحمل صاحبها على مراقبة الله في السر والعلن، وعدم التفريط في شيء مما وكل إليه من مهام هذه الولاية.

ولما كنا هنا بصدد أمر جلل واختيار فاصل تتقرر به هوية البلاد، ويشارك بصفة أساسية - مع غيره من العوامل - في صياغة مستقبل الأمة؛ فإن المسؤولية تزداد جساماً وخطراً، ويصبح من المتعين على كل فرد أن يتساءل عن دوره وما تبرأ به ذمته أمام ربه في هذه المعركة، وعن المحددات الشرعية التي تحكم أدائه لهذا الدور، وعن الواجب عليه في حال عجزه عن أدائه على الوجه المنشود، ذلك ما سنتصب لبيان في المباحث الآتية بإذن الله.

## المبحث الأول

### التكليف الشرعي لعملية التصويت

يقصد بعملية التصويت ذهاب الشخص إلى صناديق الانتخاب للإدلاء بصوته في اختيار أحد المرشحين لهذه المجالس؛ ليكون نائباً عنه في أداء الدور التشريعي والرقابي الذي جعله الدستور حقاً للأمة تمارسه من خلال ممثليها في السلطة التشريعية، فهو ممثله في البرلمان: يقر باسمه الشريعة أو يعترض عليها، ويمنع من إقرارها، ويرشح باسمه الرئيس الأعلى للبلاد، وغالباً ما يكون هذا الترشيح بمثابة اختيار نهائي في دول العالم الثالث؛ لأن عملية الاستفتاء التي تعقب ذلك لا تعدو أن تكون إجراءً رسمياً لتعميد أمر قائم، ولم يحدث في دول العالم الثالث أن فشل مرشح المجلس النيابي في استفتاء أبداً، وبعد ذلك تمارس باسمه الرقابة على أعمال الدولة، وتقر باسمه المعاهدات مع الدول الخارجية... إلخ، من المهام الجسيمة والجليلة التي تحدد الهوية، وتشكل السياسة الداخلية والخارجية، فماذا عن التكليف الشرعي لعملية الاختيار التي يقوم بها عامة الناس لاختيار ممثليهم في هذه المجالس؟

إن هذه العملية تندرج تحت ثلاثة أبواب في الفقه الإسلامي، وهي: أبواب الأمانة، والشهادة، والولاء والبراء.

#### أولاً: الأمانة؛

قد سبق أن ولاية أمور الناس من أعظم الأمانات، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وقد نزلت هذه الآية في عثمان ابن طلحة لما أخذ



منه رسول الله ﷺ مفتاح الكعبة يوم الفتح ثم رده إليه، وكان قد قام إليه علي ابن أبي طالب ومفتاح الكعبة في يده، فقال: يا رسول الله اجمع لنا الحجابة مع السقاية صلى الله عليك، فقال رسول الله ﷺ: أين عثمان بن طلحة؟ فدُعِيَ له فقال له: «هاك مفتاحك يا عثمان، اليوم يوم وفاء وبر» والآية وإن كانت نزلت في ذلك، فإن حكمها عامٌ، فتعم كل أمانة وتشمل كل أحد، قال ابن كثير - رحمه الله -: «وسواء كانت نزلت في ذلك أم لا فحكمها عام؛ ولهذا قال ابن عباس ومحمد ابن الحنفية هي للبر والفاجر، أي: هي أمر لكل أحد».<sup>(١)</sup>

قال الآلوسي - رحمه الله - في بيان هذه الأمانات أنها: «تعم الحقوق المتعلقة بذمهم من حقوق الله - تعالى - وحقوق العباد سواء أكانت: فعلية، أو قولية، أو اعتقادية، وعموم الحكم لا ينافي خصوص السبب، وقد روي ما يدل على العموم عن ابن عباس، وأبي بن كعب، وابن مسعود، والبراء بن عازب، وأبي جعفر، وأبي عبد الله. رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وإليه ذهب الأكثرون، وعن زيد بن أسلم واختاره الجبائي، وغيره أن هذا خطاب لولاة الأمر أن يقوموا برعاية الرعية وحملهم على موجب الدين والشرعية، وعدوا من ذلك تولية المناصب مستحقيها، وجعلوا الخطاب الآتي لهم أيضًا».<sup>(٢)</sup>

وإذا ثبت أن تولية أمور الناس من جنس الأمانات فقد أمر الله ﷻ في هذه الآية وغيرها من أدلة الشرع بأداء الأمانات إلى أهلها، وقد جعل النبي ﷺ إضاعة الأمانة بتوسيد الأمر لغير أهله من علامات الساعة، وجعل خيانة الأمانة خصلةً من خصال

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٥١٦.

(٢) روح المعاني للآلوسي ٥/ ٦٣.





النفاق «وإذا أؤتمن خان»، ويبيّن أن من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين.

ولا يتحقق أداء هذه الأمانة إلى أهلها إلا بدفعها إلى القوي الأمين، كما قال - تعالى -: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنِّي خَيْرٌ مِّنْ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيَ الْأَمِينُ﴾ [الفصص: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْمِنُ بِهِ؟ اسْتَخِصَّهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [٥٤] قال أجعلني على خزائن الأرض إني حفيظٌ عليها ﴿[يوسف: ٥٤ - ٥٥]، وقال - تعالى - عن عبده جبريل أمينه على وحيه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [١٩] ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١].

والقوة والأمانة في كل مكان بحسبه، فهي في مقامنا هذا تعني: الالتزام المجمل بالإسلام عقيدة وشريعة، والقدرة على إقامة الحجة والانتصار للشريعة، ودحض شبهات خصومها، والدراية بمكائد هؤلاء الخصوم، وأراجيح السياسة، والقدرة على التعامل مع هذه الأجواء بكفاية وديانة، فلا تحمله الكفاية والدهاء على التخوض في محارم الله، أو أن يستعمل من الحيل والأساليب ما يسخطه الله، ولا تحمله الديانة على الإفراط في حسن الظن، والغفلة عن ما يجري حوله فينخدع ويغبن، ويتحول إلى أضحوكة، بل العوبة في يد خصوم الشريعة من خبراء الدجل ودهاقنة السياسة، والخلاصة: أن يكون كما قال عمر رضي الله عنه: «لست بالخب ولا الخب يخذعني».

### ثانياً: الشهادة:

فهذا الاختيار يتضمن تزكية وشهادة بأن هذا المرشح قد اجتمعت فيه القوة والأمانة اللازمة لأداء هذا العمل، فهو أرضى المرشحين لله ورسوله، وأقومهم بتبعات



ومهام العمل النبائي؛ لذلك فهو أجدر من غيره بأن يقدم لهذا الموقع وأن تبذل له الأصوات التي تمكنه من الحصول عليه حتى يضطلع بأداء هذه الأمانة.

ولا يخفي أن أمر الشهادة أمر جليل، فقد أشار النبي ﷺ إلى الشمس في رابعة النهار، وقال: لا تشهد إلا على مثل هذه، وشدد في شهادة الزور، وقال: عدلت شهادة الزور الإشراف بالله، وتلا قول الله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠] وجعلها ﷺ من أكبر الكبائر، فقال: «ألا أنبئكم بأ أكبر الكبائر، ثلاثاً: الإشراف بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور، أو قول الزور - وكان رسول الله ﷺ متكئاً فجلس - فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت». (١)

والزور كما قال الثعلبي المفسر وأبو إسحاق وغيره أصله: تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل لمن سمعه أو رآه أنه بخلاف ما هو به، فهو تمويه الباطل بما يوهم أنه حق. (٢)

إذا تمهد ذلك فقد علم أن هذا الاختيار إن لم يصادف محلاً فهو بمثابة شهادة الزور التي تعدل الإشراف بالله، والتي تحمل أصحابها دار البوار.

### ثالثاً: الولاء والبراء؛

فهذا الاختيار كما يعد أمانة وشهادة يعد كذلك مولاة ونصرة؛ فإن حقيقة الولاء في لغة العرب: هو المِلْك والقُرْب، والقِرابَة، والنصرة والمحبَة، وفي اصطلاح علماء الشريعة هو: الحب والنصرة، وهؤلاء المرشحون يخوضون معركة انتخابية تتصارع فيها

(١) صحيح مسلم شرح النووي ٢ / ٨١ - ٨٤ / ٢.

(٢) المرجع السابق.



أيدولوجيات شتى وعصبية متباينة، وكل اختيار لأحد المرشحين في هذه المعركة يعد دعماً له في مواجهة خصومه، ونصرة له على منافسه، وذلك هو محض المولاة التي لا تنعقد إلا على أساس الإسلام، ولا تشد آصرتها إلا على أساس الكتاب والسنة، ولما كان الإسلام هو أحد هذه القوى التي تحشد أنصارها في هذا المعترك لتخوض بهم معركة تتعلق بأصل الإيمان بالله ورسوله، وهي معركة تحكيم شرع الله ﷻ وإبطال ما تعارض معه من النظم والمذاهب، فقد تعين استنفار الأمة كلها بمختلف طوائفها لنصرة شريعة الله، وأن تعقد ولاءها وبراءها على ذلك، فلا تدعم إلا حملة الشريعة، ولا تبذل صوتها إلا لمصلحة الإسلام، ولا تعين مبطلاً أو علمانياً في هذه المعركة، ولو بشطر كلمة، حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين كله لله.

لقد جعلت النصوص مجالسة العصاة ومؤاكلتهم ومشاربتهم نوعاً من المولاة لهم تستوجب لعنة الله وسخطه، ولا سبيل إلى اجتماعها مع الإيمان بالله والرسول، فكيف إذا لم يقف الأمر عند حدود المؤكلة والمشاركة، بل تجاوز ذلك إلى نصرتهم على باطلهم ومؤزارتهم في معركة فاصلة يقف فيها الإسلام ودعائه في الطرف المقابل؟!

قال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾ تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُونَ ﴿٨١﴾﴾ [المائدة: ٧٨-٨١]



٧٨ - ٨١] وقال ﷺ: «أول ما دخل النقص على بني إسرائيل كان الرجل يلقي الرجل في قول يا هذا اتق الله ودع ما تصنع؛ فإنه لا يحل لك، ثم يلقاه من الغد فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض - ثم قال: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾ تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُواهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾ [المائدة: ٧٨ - ٨١] - ثم قال: «كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً أو تقصرنه على الحق قصراً»<sup>(١)</sup>، وفي رواية أخرى زيادة: أو ليضربن الله قلوب بعضكم على بعض أو ليلعنكم كما لعنهم.

أرأيت إلى لعنة القوم على مجرد مؤاكلتهم ومشاربتهم ومجالستهم للعصاة، فكيف إذا تجاوز الأمر ذلك إلى نصرتهم من دون المؤمنين، ودعمهم في موقف يرجى أن يمتهد به سبيل إلى نصرته الإسلام والمسلمين؟؟ أليس هذا هو محض الخذلان ونذير التصدع والخسران؟

(١) أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن مسعود.



لقد أغلق الحديث الباب على من يتعللون بأن هذا شرع من قبلنا، وذلك في تعقيبه على ما كان من بني إسرائيل بقوله: «والله لتأطرنه على الحق أطراً... إلخ» مؤكداً بالقسم مغلفاً بجلوسه ﷺ وكان متكئاً حتى لا يبقى موضع لِمَحَلٍّ مُتَمَحِّلٍ أو لا اعتذار متأول.

إن دعاة الحل الإسلامي لا يملكون من عرض الدنيا ما يشترون به إرادة الناصيين، ولا يقدرّون أن يعدّوهم بأكثر من العمل على إقامة الدين الذي يصلح الله به أحوال البلاد والعباد، فما لم ترسخ حقائق الولاء والبراء في أعماق الأمة بالقدر الذي تدرك معه أن نصرتها للحق على خلويده من الزينة والمتاع خير لها من أن تلهث وراء الباطل لقاء لعاعة من الدنيا تذهب لذتها وتبقى غصتها فلن تثبت للعمل الإسلامي قدم في هذا المجال، ولن تقوم له قائمة.

قد يملك مرشحو السلطان أن يعدّوا بالجاه والمنصب، فماذا يملك دعاة الإسلام في المقابل إلا أن يعدّوا من صدق بمرضاة الله والجنة؟ إنهم لا يملكون أن يعدّوا بمناصب أو هبات توزع فرطاً بغير ضابط؛ لأن المناصب أمانة لا يجوز أن تدفع إلى غير أهلها، وهي ليست نهباً لأصحاب السلطان يوزعونها في أهوائهم وعلى مقربيههم بلا رقابة ولا مراجعة.

لقد كان النبي ﷺ يعرض نفسه على القبائل لنصرته وإيوائه حتى يبلغ رسالة ربه، وكان ممن تكلم معهم في ذلك بنو عامر بن صعصعة، فقال رجل منهم يقال له بحيرة بن فراس: أرايت إن نحن بايعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك، أكون لنا



الأمر من بعدك؟ قال ﷺ: «الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء». فقال له: أفنهدف نحورنا للعرب دونك فإذا أظهرك الله كان الأمر لغيرنا، لا حاجة لنا بأمرك، فأبوا عليه.<sup>(١)</sup>

لقد رفض النبي ﷺ أن يعد هؤلاء بشيء؛ لأن الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء، وللتولية شروطها وضوابطها وطرائقها، وليس منها الأثر، ولقد كان رفضه ﷺ لذلك في وقت هو أحوج ما يكون فيه إلى الإيواء والنصرة، ولكن المبادئ لا تقبل المساومة، ولا يعرف حملتها التلون والمخادعة، ولا يملكون إلا أن يمضوا شريعة الله، ثم يفعل الله ما يشاء.

---

(١) راجع: السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٤٢٢ - ٤٢٥.

## المبحث الثاني

### واجب الأمة في هذه المعركة

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَتَمَنَّتَ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤].

هذا هو جماع ما يجب على الأمة في هذه المعركة، أن يكونوا أنصار الله كما كان الحواريون مع عيسى ابن مريم عليه السلام، وكما كان جنود الحق في نصرته وافتدائه على مدار التاريخ، وتتمثل نصرة الحق في هذه المعركة في هذه الأطر:

أولاً: وضوح التكليف الشرعي لعملية التصويت، وإشاعة العلم بها بين الناس:

فلقد تعاقبت على هذه الأمة أطوار من عصور الانحطاط؛ تم فيها فصل الدولة عن الدين، والإعلان عن علمانية الحكم والسياسة، فنشأت أجيال مبتورة الصلة بأبسط حقائق الدين، لا يكاد يتجاوز الدين في حسها ما يقام من شعائر العبادات وما يهتف به الوعاظ والخطباء فيها من الدعوة إلى مكارم الأخلاق، ولا علاقة له بما وراء ذلك من شئون الحياة، وهذا الفهم يمثل بذاته عقبة كئود في طريق عمليات الأسلمة ومحاولات العودة إلى الأصالة واستئناف ما انقطع من تحكيم الشريعة والولاء للإسلام، ولقد نشأت أجيال كاملة في ظل هذا الفصام النكد، لا تعرف الحلال والحرام والأمر والنهي إلا في مجال العبادات، والعلاقات الفردية، أما الشئون العامة المتعلقة بالدولة والسياسة والقضاء ونحوه، فلا يكادون يعرفون أن لها صلة بالحل والحرمة، أو أن الله قد أنزل



فيها هدىً وشرائعَ تعد مخالفتها من جنس المخالفة في باب العقائد والعبادات؛ ولهذا قد تجد الرجل في غاية التدين في سلوكه وعبادته الفردية، فإذا انتقل إلى دائرة العمل السياسي أوشك أن يتحلل من كل حريجة دينية.

ومن هنا كانت إشاعة العلم بالتكليف الشرعي لعملية التصويت، وأنه أمانة يجب أن تؤدي إلى أهلها، وشهادة يجب أن تقام على وجهها، وموالاتة يجب أن تبذل على قانونها في الشريعة، من أوجب الوجبات التي يتعين الاعتناء بها في بداية هذا المعترك، حتى نتمكن من أن نستجيش مذخور الإيمان في أعماق الأمة، ونوظفه في نصرة الحق والتمكين لشريعة الله في هذه المواقع، فمتى يدرك الناس أن ذهابهم إلى أماكن التصويت من جنس ذهابهم إلى أماكن العبادة، وأن ترجيحهم لمرشح على آخر عملية شرعية تتعلق بثلاثة أبواب من الفقه: هي الأمانة والشهادة والموالاتة، وإنها إن لم تتم على الوجه الذي يرضي الله كانت مدعاة لسخطه وغضبه!!

ثانيًا: إسلامية الاختيار والبراءة من جاهلية العصبية والانتفاءات القبلية والحزبية:

لقد درج الناس على الدخول في هذه المجالس وجاهة ومنزلة يحرص عليها الملاء من كبراء القوم والبيوتات العريقة في المجتمع، كما درجوا على أن التصويت في الانتخابات التي تجري لذلك إنما يتم على أساس قبلي أو حزبي فالعائلة تختار مرشحها محققًا كان أم مبطلًا، مؤهلًا لهذا العمل أو غير مؤهل؛ لأن هذا مجدٌ يجب أن تحرص عليه الأسرة، ولا ينبغي أن يفوتها بحال من الأحوال، والحزب السياسي يختار مرشحه بمعيار واحد هو الولاء للحزب، والقدرة على كسب ثقة الناخبين، وهذا كسب





سياسى يجب أن يحرص عليه الحزب مهما كانت كفاية هؤلاء المرشحين، أو عدم كفايتهم؛ لأن المطلوب هنا هو مصلحة الحزب، وهي تتحقق بأن يفوز مرشحه. وهذا المسلك قد أفسد العمل في هذه المجالس طوال العقود الماضية، وأفرز للأمة رجالاً يدورون في فلك المصلحة حيث دارت، وقَلَّ أن نجد من هؤلاء من يقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فضلاً على أن يفكر في قضية الإسلام، ويجعلها من معاقد ولائه وبرائه.

وأن بداية الرشد في هذا العمل هي التحرر من جاهلية التعصب القبلي أو الحزبي التي أفسدت على هذه الأمة دينها ودنياها ولا تزال، وأن يدرك الناخبون أنهم باختيارهم لهذا المرشح دون ذلك إنما يقدمون شهادة لله أن هذا المرشح أرضى الله من غيره؛ ولذلك فهو أهل لأن تناط به هذه المسؤولية، وأن تدفع إليه هذه الأمانة، والتي إن دفعت إلى غير أهلها كانت خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين.

وعليهم أن يدركوا أن معقد الولاء والبراء هو الالتزام المجمل بالإسلام، والرضا بتحكيم الشريعة، والمجاهدة على ذلك، وأن من والى علمانيًا محارباً لله ورسوله أو شيوعياً منكرًا للربوبية فهو مثله، وأن من دعا بدعوى الجاهلية فقدم الولاء للعشيرة أو للحزب على الولاء للإسلام والشريعة واختار من تقوم به عشيرته أو حزبه على من يقوم به دينه وتنتصر به شريعته فهو من جثي جهنم، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم!، وأن هذا المرشح الذي يختارونه ويمنحونه ثقتهم أهل لهذه الموالة والنصرة لقيامه بالحق واستقامته عليه.



أيها السادة: متى يدرك الناس أن الولاء للعشيرة أو الحزب لا يجوز أن يغلب الولاء للإسلام؟ متى يدرك الناس أن عقدهم مع الله يقتضي الإقرار بربوبيته والرضا بحكمه، وموالات أوليائه، ومعاداة أعدائه، وتجريد الاتباع لرسوله ﷺ؟! متى يدرك الناس أنهم لن يذوقوا حلاوة الإيمان حتى يكون الله ورسوله أحب إليهم مما سواهما، وأن يكرهوا أن يعودوا إلى الكفر كما يكرهوا أن يقذفوا في النار؟ متى يدرك الناس أن من دعى إلى عصبية فمات فميته جاهلية؟ متى يدرك الناس أن من دعى بدعوى الجاهلية فهو من جثي جهنم وأن صام وصلى وزعم أنه مسلم! متى يدرك الناس أن دخول الأهواء السياسية والقبلية في هذه الأعمال هو الذي أفسدها على الأمة طوال هذه العقود، فلم تَجُنْ من ورائها إلا السراب؟!

ثالثاً: الثبات في مواقع الحراسة لدين الله:

إذا كانت مواقع الأعضاء داخل البرلمان تمثل مواقع حراسة للدين في مواجهة العلمانيين واللا دينين، فإن مواقع الناحيين لا تقل في خطورتها عن ذلك، فهم على ثغر آخر من ثغور الحراسة؛ لأنهم هم البوابة الرئيسية التي يلج من خلالها العلمانيون والمبطلون إلى هذه المواقع، ومن ثم فإن قيامهم في موقع الحراسة عن دين الله يقتضي - المراقبة اليقظة والسهر الدائم لكشف هؤلاء المارقين وفضح معاداتهم لشريعة الله ومحادتهم لله ورسوله، حتى تكون الأمة منهم على بينة، ونحن بهذا لا ندعو إلى التجسس على عباد الله، أو هتك المخبوء من أحوالهم وأستارهم، وإنما ندعو إلى إشاعة العلم بما يجاهرون به من محادة الله ورسوله، وما يستعلنون به من الاستهزاء بشريعة الله، والدعوة إلى العلمانية وتمجيد النظم الوضعية ونحوه وذلك حتى نقيم الشهادة لله،



ونبذل النصيحة الواجبة للأمم المسلمين وعامتهم، وحتى يدرك كل مارق ومارقة أنه لا مكان لأباطيلهم في هذه الأمة، وأن عليهم أن يحترموا دينها ويرضوا بشريعتها، أو على الأقل أن يمسكوا عليهم ألسنتهم ولا يصدوا عن سبيل الله، وعسى أن يمتهد بذلك سبيل إلى إصلاحهم وهدايتهم؛ فإن من مقاصد الهجر الشرعي ردع المهجور وحمله على استصلاح أحواله بالتوبة، وزجر الأمة عن التلبس بمثل حاله، فتبقى أعلام السنة والهدى منشورة، ودعوات الضلالة مخدولة مقهورة!

إن إنضاج الوعي السياسي للأمة جزء من استصلاح الأحوال في واقعنا المعاصر، فيجب أن يدرك الناس كل الناس أن لهم شريعة معطلة يجب الانتصار لها، وخلافة غائبة يجب العمل على إحيائها، وأن يدركوا أن تحكيم الشريعة يرتبط بأصل الإيمان بالله ورسوله، وأنه لا مجال فيه لترخص ولا مساومة، وأن هناك أيديولوجيات أخرى تصارع الإسلام في أمتهم تريد أن تتبوأ مكانه في التوجيه والقيادة، وأن هذه الأيديولوجيات لها أنصار وأشياع يصدون عن سبيل الله ويغونها عوجاً، وأن حسن الاختيار للمرشحين للمجالس النيابية جزء من الانتصار للإسلام في هذه المعركة، وأن هذا الاختيار يجب أن يتم على أساس الولاء للإسلام والرضا بتحكيم شريعته، والمجاهدة على ذلك، وأن يكشفوا مواقف الخصوم الذين يجتهدون لا محالة في إخفاء هويتهم في هذه المرحلة تضليلاً للأمة، وتزييفاً لإرادتها، وسرقة لأصواتها، فيجب إشاعة ما يعلمه من مراغمة هؤلاء للحق، ومعاداتهم للشريعة نصحاً الله ورسوله وقياماً بواجب الشهادة، على أن يتم ذلك كله بالوسائل الشرعية الصحيحة التي لا تعرف التحسس ولا التجسس، ولا هتك المخبوء من أستار الناس وأحوالهم، بل ما يستعلنون



به من تنقصهم للشرعية، ومعاداتهم لتحكيمها، وإقامة الدولة على أساسها، وهو للمراقب اليقظ كثير جدٌ كثير.

رابعاً: الرقابة المستمرة على مدى التزام النواب بالعمل على تطبيق الشريعة:

لا يكفي فقط أن تؤخذ المواثيق من المرشحين على الإقرار بشريعته الله تصديقاً وانقياداً، والسعي إلى تحكيمها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، بل يجب أيضاً متابعة هؤلاء الأعضاء بعد فوزهم بالمقاعد البرلمانية في أدائهم لهذا الدور، ورصد جهودهم في هذا الصدد أثناء الدورات البرلمانية، حتى تُستَبَانَ مواقفهم العملية، ويتم على أساسها محاسبتهم، والنظر في تجديد اختيارهم أم لا؟ لا بد أن يوجد في كل محلة من يحاسب هؤلاء النواب، ويقول لهم: ماذا فعلتم بالعهد الذي قطعتموه على أنفسكم بتحكيم شريعة الله؟ وما حجم الإنجازات التي تمت في هذا الصدد؟ وما العقبات التي طرأت؟ وماذا فعلتم لتذليلها؟ كل هذه الأسئلة يجب أن يُلاحَقَ بها أهل الحل والعقد في كل محلة هؤلاء النواب ليستشعروا أن وراءهم أمةً يقظة تناقشهم الحساب، ولا يستطيعون مخادعتها، وأنهم إن زيفوا إرادتها مرة وغيبوا وعيها مرة فلن يقدرُوا على الاستمرار في ذلك إلى الأبد!

لقد رأينا من المرشحين من يبذل أثناء المعركة الانتخابية من الوعود والعهود على تحقيق مطالب الأمة ما توشك أن تشعر معه أن هذا المرشح هو المنقذ القادم من آفاق الغيب على أجنحة الرجاء والأمل لإسعاد هذه الأمة بمختلف طوائفها، وتحقيق ما تصبو إليه من الطموحات والتطلعات، فتراه يبذل لأهل الدين ما تظن معه أنه أحد المجددين الذين يبعثهم الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة يجدد لها دينها! ويبذل



للعلمانيين ودعاة المذاهب الوضعية ما يظنون معه أن أحد أقطاب هذه الأيدولوجيات الوضعية، جاء ليخلص البلاد والعباد من آثار الرجعية! ويمضي- بها قدمًا في طريق التحديث والتحرر والاستنارة فهو كما قال: ترون شر الناس ذا الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون.

أليسوا يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون. ولقد علم المرشحون أن تحكيم الشريعة، وشعار: (الإسلام هو الحل) بمثابة الدعاء الذي لا يرد في كسب ثقة الناخبين والفوز بأصواتهم، فتتابع الأحزاب المختلفة على توظيف هذا الشعار، حتى رأينا مؤخرًا أحد الأحزاب الشيوعية وهو يضع على رأس برنامجه الانتخابي تطبيق الشريعة الإسلامية!! ألا يمثل هذا نوعًا من الاستغلال الرخيص والمزايدة الفجة التي ينبغي معها أن لا يؤتمن على شيء؟ ألا يعد هذا تغييرًا لوعي الأمة، وتزييفًا لإرادتها، واستغلالًا بشعًا لرصيدها من الفطرة والتدين؟

أيها السادة: إن خطورة المسؤولية التي تقع على عاتق الناخبين لا تقل عن خطورة المسؤولية التي تقع على عاتق النواب؛ لأن هؤلاء النواب ما كانوا نوابًا ولا اجتازوا الطريق إلى مقاعد البرلمان إلا عبر إرادة الناخبين، وإن هؤلاء النواب شرعًا وعرفًا وديمقراطيًا يتحدثون باسمكم، ويحكمون من خلال نيابتهم عنكم، وكل كفر يرتكبون في حماته فأنتم فيه شركاء، كما أن كل إصلاح يوفقون إليه أنتم فيه شركاء، وإن هذه المجالس قد أُعدت، وجُعِلت الحاكمة إليها، والحق في التشريع المطلق بيدها، ليسهل توجيه الأمة وتشكيل مستقبلها وتحديد هويتها من خلالها، فهل تُسرق إرادتكم

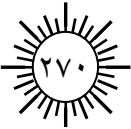


وتزيف مطالبكم وأنتم تنظرون؟ وتجتالون عن دينكم بيد العلمانيين من هؤلاء وأنتم حضور شهود؟

ماذا تقولون إن قال الله لكم: لقد عطلت شريعتي من خلال نوابكم، وجيىء إليكم بالشيوعية والاشتراكية من خلاهم وأنتم تنظرون، فما ارتفع لكم صوت بالإنكار عليهم، ولا نصرتم الصادقين من عبادي الذين انتصبوا جهاداً في سبيل وابتغاء مرضاتي، وما كنتم إلا أولياء هؤلاء المخادعين تجددون اختيارهم في كل مرة، وتبدلون لهم من النصرة على ماتعلمونه عنهم من محادتي ومشاقاتي وموالات أعدائي؟ أفلم تكونوا تعقلون؟!

ماذا تقولون إن قال الله لكم: ألم أعهد إليكم ألا تتخذوا المبطلين أولياء من دون المؤمنين؟ ألم أعهد إليكم ألا توادوا من حاد الله ورسوله، ولو كانوا آباءكم أو أبناءكم أو إخوانكم أو عشيرتكم؟ ألم أعهد إليكم ألا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق؟ ألم أعهد إليكم أن تأمروا بالمعروف، وأن تنهوا عن المنكر وأن تأخذوا على يد الظالم، وأن تأطروه على الحق أطراً، وأن تقسروه على الحق قسراً؟ ألم أعهد إليكم ألا تدعوا بدعوى الجاهلية، وأن من فعل ذلك منكم فهو من جثي جهنم وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم؟ و بالجملة: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (٦٠) وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِثًا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴿٦٢﴾ [يس: ٦٠ - ٦٢].

أيها السادة: إن الخلل الذي يراد إصلاحه في هذه المجالس يرتبط - كما سبق - بأصل الإيمان بالله ورسوله وأن من يذهب إليها دون استصحاب هذا الأصل ويشارك



أصحابها في تشريع ما لم يأذن به الله، ولادعاء الحق في التشريع المطلق من دون الله، فقد أتى عملاً من البطلان بـمكان لا يـجـد! فكيف يسوغ لكم أن تدفعوا بأحبابكم وأوليائكم إلى غمرات جهنم؟! وأن تحذلوا دينكم وشريعتكم باختيار المبطلين وانتخاب العلمانيين واتخاذهم أولياء من دون المؤمنين الصادقين؟!

أيها السادة: إني أعظكم بواحدة... أن تقوموا لله مشئى وفردى ثم تفكروا: لمن الحكم في شريعة الإسلام؟ سيأتيكم الجواب في القرآن: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقِيَمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠] لمن الحكم في عالمنا المعاصر؟ سيأتيكم الجواب من خلال الأنظمة الوضعية: إن السيادة للشعب يمارسها من خلال الأغلبية البرلمانية؟ وحتى لا يبقى مجال لمبطل أو مغرض، إن الحاكمية التي نتحدث عنها هي الحاكمية التشريعية المطلقة التي يملك بها صاحبها أن يصدر من التشريعات ما شاء، والتي لا تتقيد بقانون؛ لأن إرادتها هي القانون، والتي لا تعرف فيما تصدره من تشريعات أو تنظمه من علاقات سلطة أخرى تساويها أو تساميها هذه هي الحاكمية التي تعد من أخص خصائص الربوبية، وجعلتها النظم الوضعية إلى الأغلبية البرلمانية!!

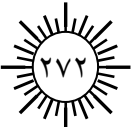
فهذه المجالس ما لم تقر بمرجعية الشريعة تنازع الله في أخص خصائصه، وتمارس الباطل الصراح جهاراً عياناً في إطار من الشرعية والقدسية والاحترام، ودعوة حملة الشريعة إنها تتمثل في إعادة هذه المجالس إلى التوحيد إلى الإقرار بالربوبية والألوهية، إلى أن لا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله، إلى سيادة الشريعة الإسلامية، إلى الدخول في دائرة التكليف، إلى إخراج الإنسان من عبادة هواه إلى طاعة مولاه، إلى



تصحيح أصل الرضا بالله ربًّا وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًّا ورسولًا، إلى أن نصح التزامنا المجمل بالإسلام، وإقرارنا المجمل بالتوحيد والرسالة.

فهل يُعَقَّل -وقد بلغ الخطر هذا المبلغ- أن نهزم لذلك كله؟ وأن ننخدل لذلك كله؟ وأن نُقدِّم ولاءنا للعصبيات الجاهلية، أو الأهواء والأحزاب السياسية على ولاءنا لله ورسوله وقيامنا بما لا يصح إسلام أنظمتنا إلا به؟! أتكون عشيرتنا أعزَّ علينا من الله؟ أتكون قربتنا أحب إلينا من رسول الله ﷺ؟ أتكون التزاماتنا السياسية أعز علينا من دين الله؟ ألم تقرأ قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

أيها السادة: أفلا تتدبرون القرآن، أم على قلوب أفاها؟!





## المبحث الثالث

### أحكام الضرورة

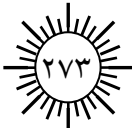
إن ما سبق في بيان واجب النواب وواجب الأمة هو الأصل الذي لا معدل عنه، والمحكم الذي لا تشابه فيه، ولكن قد تحوّل دون ذلك عوارض من إكراه أو توقع فتنة ومفسدة راجحة فما السبيل؟

قد يجد المرء نفسه وقد أحيط به في أهله وعشيرته، ولا يستطيع أن ينصر الحق الذي يعتقده، أو يجد نفسه مضطراً إلى نصره الباطل الذي يسخطه، ودون التخلي عن ذلك عداوات وخصومات، فما المخرج؟

لقد سبق أن ذكرنا أن شرعية وجود النائب في البرلمان، أو ذهاب الناخب إلى صناديق الاقتراع، إنما تربط بالانتصار للحق وتحكيم الشريعة وتدور معه وجوداً وعدمًا؛ لأن الأصل في البرلمانات -بقيامها على جعل الحاكمية إلى ممثلي الأمة بدلاً من الكتاب والسنة- أنها مجالس باطلة لا شرعية لها في هذا الإطار، ولولا استصحاب القصد إلى الإصلاح والتوجه إلى التغيير ما ساغ لمسلم دخولها ولا البقاء فيها طرفة عين!

فالناخب الذي لا يستطيع أن ينصر المرشح الذي يحسبه نصيراً للإسلام لإكراه من عشيرته أو من ذي سلطان فحسبه أن يغلق عليه بابه، وأن يسعه بيته وإن فاته أن يكون نصيراً للمؤمنين، فلا أقل من أن لا يكون ظهيراً للمجرمين ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧].

وإن رجلاً يسعى مع علماني مبطل ليقيم ولايته رغم ما يعلمه من محاداته لله ورسوله ومراغمته لشرائع الإسلام هو معين على هدم الإسلام خائن لله ورسوله والمؤمنين!



والنائب الذي لا يستطيع في البرلمان أن يحق حقاً، ولا أن يبطل باطلاً، ولا أن يقيم شرعاً، ولا أن ينصر مظلوماً، أو يردع ظالماً، ولا يقوم بحجة، لا يسعه إلا أن يعتزل موقعه، ويعود أدراجه إلى دعوته ومسجده إلى حيث يسعى لإصلاح أمته؛ لتفرز من بينها الصالحين الذين يتسمنون هذه المواقع؛ فإن الأمة كاللبن، والقيادة بمثابة الزبدة الكامنة في هذا اللبن، فإن كان اللبن فاسداً مسموماً لم تكن الزبدة إلا كذلك ﴿وَأَلْبَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ، وَإِذْنُ رَبِّهِ ط﴾ وَالَّذِي خُبْتُ لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكَدًا ﴿[الأعراف: ٥٨].

والضرورة لا ترخص للنائب في البرلمان أن يحيز تشريعاً مخالفاً لأمر الله، أو أن يخذل حملة الشريعة في دعوتهم إلى تحكيم شريعة الله، اللهم إلا ما كان من تقية تقدر بقدرها، ويبقى الأصل أنه موجود في هذا المكان لينصر الله ورسوله، وليكون ولياً للمؤمنين وعدواً للمبطلين، لا سيما أنه لا مجال للاحتجاج بالضرورة في مثل هذه المواقع التي تقوم على الحصانة وحرية الكلمة.

إن أضعف الإيمان في هذه المواقع أن يصعد بكلمة الحق وإقامة الحجة في كل موقف لله فيه مقال، وإن لم يؤخذ بقوله أو يصغي إلى نصحه، فأن حيل بينه وبين هذا القدر فقد أصبح وجوده عبثاً لا طائل تحته، بل باطلاً يتحمل وزره ويؤء بأثمه.

أيها السادة: إننا أمة هياها الله لتكون أمينة على وحيه، قائمة بشرعه على عباده، تُقَدِّمُ يوم تقدم بشرع ودين، وتُحْجِمُ حين تحجم بشرع ودين، وترخص حين ترخص بشرع ودين، لنا من ديننا محكمات لا نتقدم عنها ولا نتأخر، ومتشابهات نجتهد فيها بما يغلب على ظننا أنه الحق في إطار من رجحان الأدلة وغلبة المصلحة، وعفو سكنت عنه الشريعة من غير نسيان رحمة بنا فمرده إلى أهل الشورى منا، والأصل في ذلك كله أن



يكون المسلم عبداً لله، وأن يخرج عن داعية هواه إلى طاعة مولاه، وأن يُحْكَمَ الشرع على نفسه حتى تتمحض العبودية لله، ويكون الدين كله لله.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ. وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿[الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

#### أيها السادة:

إننا نذكر بما سبق من أحكام الضرورة؛ لأن هذه الحالة (حالة الضرورة) يدعيها أغلب البرلمانيين منذ عشرات السنين، نسأل كلاً منهم على انفراد عن دوره في تحكيم الشريعة، وسعيه في إقرار دين الله الحق فيعتذرون جميعاً بالضرورة، وأنه ليس لهم من الأمر شيء، ولو كان لهم من الأمر شيء لاتخذت الأمور وجهة أخرى... وبهذا العذر تنقضي دورات ودورات، وتنصرم أعمار وأعمار، والتكالب على هذه المجالس هو التكالب، والضرورة المزعومة فيها هي الضرورة، ولو صدقوا ما عاهدوا الله عليه، أو ما يزعمونه من ذلك، ورأوا أن هذا سبيل موصد لا يفضي إلى نصرته حق!! ولا إقامة دين لَنَفَضُوا أيديهم منه، وأداروا له ظهورهم منذ زمن بعيد، ولما رأينا هذا التكالب العجيب، والتهارج الغريب، على العودة إلى عضوية هذه المجالس من جديد.

إن من تجرد توحيده لله، وتجرد اتباعه للرسول، وأحس أن هذه المجالس لا نفع يرجى من ورائها في استصلاح الأحوال، وإقرار التحاكم إلى ما أنزل الله، فلا يسعه إلا أن يغادرها غير مأسوفٍ عليها، وألا يرى بعد ذلك مزاحماً على أبوابها، أو صاغراً على أعتابها، وهو الذي أعزه الله بالإسلام، وبالانتساب إلى سيد الأنام محمد!!



أيها السادة:

لقد حصص الحق، واستبان السبيل.

أزيلوا المنكر من هذه المواقع، فإن لم تستطيعوا فزولوا عنها!

واذكروا قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْغَالِبِينَ أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَئِنْ مَآوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝﴾ [النساء: ٩٧].

والهجرة كما تكون من بلد إلى بلد تكون من موقع إلى موقع، ومن ميدان إلى ميدان، ولا يحملنكم الاستضعاف في موقع من المواقع على أن تخونوا الله والرسول، وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون، أو تنقضوا عهد الله وميثاقه فتكونوا ردةً للمبطلين وظهيراً للمجرمين!! واعلموا أن الحق لا بد له من مزايلة الباطل يوماً من الدهر!! وقد لاحت بوادر هذا التميز وهذه المزايلة في واقعنا المعاصر، وستظل تمضي قدماً بإذن الله حتى يمتاز الناس إلى فسطاطين، فسطاط إيمان لا نفاق فيه، وفسطاط نفاق لا إيمان فيه، تماماً كما امتاز عيسى ابن مريم مع الحواريين عندما أحس من قومه الكفر، فقال من أنصاري إلى الله، وكما سيميز المسلمون معه في آخر الدهر عندما ينزل حكماً مقسطاً يحكم بشريعة محمد ﷺ فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية!!

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ۝﴾ [آل عمران: ٥٢].



وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَثَامَنْتَ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرْتَ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عُدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَالِمِينَ﴾ [الصف: ١٤].

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



## الفهرس

مقدمة.....	٥
الباب الأول: تحكيم الشريعة وصلته بأصل الدين.....	١٣
الفصل الأول: تحكيم الشريعة وصلته بالرضا بالربوبية والنبوة والإسلام.....	١٥
المبحث الأول: تحكيم الشريعة وصلته بالإقرار بالربوبية.....	١٧
حقيقة الرضا بالربوبية.....	١٨
المبحث الثاني: تحكيم الشريعة وصلته بأصل الرضا بالإسلام ديناً.....	٢٣
المبحث الثالث: تحكيم الشريعة وصلته بأصل الرضا بنبوة محمد.....	٢٧
الفصل الثاني: تحكيم الشريعة وصلته بأصل التوحيد.....	٣٥
الفصل الثالث: تحكيم الشريعة وصلته بأصل الإيمان.....	٤١
الفصل الرابع: إجماع الأمة على كفر من أبى التحاكم إلى الكتاب والسنة.....	٥٣
أولاً: الحافظ ابن كثير:.....	٥٤
ثانياً: الإمام أبو بكر الجصاص:.....	٥٦
ثالثاً: النسفي:.....	٥٦
رابعاً: شيخ الإسلام ابن تيمية:.....	٥٧
خامساً: ابن القيم:.....	٥٧
سادساً: الشيخ محمد بن إبراهيم المقتي السابق للمملكة العربية السعودية:.....	٥٨
سابعاً: المحدث أحمد شاكر:.....	٥٨
ثامناً: الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر:.....	٥٩
تاسعاً: الشيخ محمد حامد الفقي:.....	٥٩
عاشراً: الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية:.....	٦٠
حادي عشر: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي:.....	٦١
ثاني عشر: الأستاذ/ عبد القادر عودة:.....	٦٢
ثالث عشر: الأستاذ أبو الأعلى المودودي:.....	٦٣
رابع عشر: الشيخ يوسف القرضاوي:.....	٦٤
خامس عشر: المستشار/ علي جريشة:.....	٦٥
سادس عشر: الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق:.....	٦٦

شبهة التسوية بين رد الأحكام الشرعية، وبين انحرافات التطبيق الجزئية:.....	٧٠
الفصل الخامس: الولاء والبراء ودوره في معركة تحكيم الشريعة.....	٨٧
الباب الثاني: تحكيم الشريعة ودعاوى الخصوم.....	١٠٥
تمهيد.....	١٠٦
الفصل الأول: دعوى أن الإسلام ديانة روحية وليس ديناً ودولت.....	١٠٩
دعوى الفصل بين الدين والدولة.....	١١٠
الفصل الثاني: دعوى ضرورة الدولة القومية وانقضاء عصر الدولة الدينية.....	١١٩
الفصل الثالث: دعوى الاستبداد السياسي.....	١٣٧
الفصل الرابع: دعوى الموانع الطائفية.....	١٥٥
الفصل الخامس: دعوى جمود الشريعة وقعودها عن ملاحقة الحياة المتطورة.....	١٦٧
الفصل السادس: دعوى القسوة في العقوبات الشرعية.....	١٧٥
الفصل السابع: دعوى اختلاف الفقهاء وتعدد تجارب التطبيق.....	١٨٩
الفصل الثامن: دعوى أن الشريعة مطبقة بالفعل.....	١٩٩
الفصل التاسع: دعوى افتقار البرامج العلمية اللازمة لتحكيم الشريعة.....	٢١٣
الفصل العاشر: دعوى الكبت واضطهاد حرية الفكر ومعاداة التقدم.....	٢٢٥
مصطلح الرجعية:.....	٢٣٠
مصطلح التحرر:.....	٢٣٢
التقدم والمدنية:.....	٢٣٥
الباب الثالث: دور الأمة في هذه المعركة.....	٢٣٩
الفصل الأول: موقف الأعضاء والمرشحين.....	٢٤١
الفصل الثاني: موقف جماهير الناخبين.....	٢٥٣
المبحث الأول: التكييف الشرعي لعملية التصويت.....	٢٥٥
أولاً: الأمانة:.....	٢٥٥
ثانياً: الشهادة:.....	٢٥٧
ثالثاً: الولاء والبراء:.....	٢٥٨
المبحث الثاني: واجب الأمة في هذه المعركة.....	٢٦٣
المبحث الثالث: أحكام الضرورة.....	٢٧٣



لمزيد من المعلومات بخصوص التوزيع يرجى الاتصال بأرقام الهواتف التالية:

محمول: ٠١١١٠١٦١٦٦٥

محمول: ٠١١٤١١١٠٩٨٨

أرضي: ٠٢٢٢٧٠٨٤٧٥ / ٠٢٢٢٧٠١٠٦٩

**Printed in Egypt**